الحواشي المدورية

ابن خطيب

لمحمودي ولد شكري المدوري المالكي

على طرة محنض بابا الشنقيطي المالكي

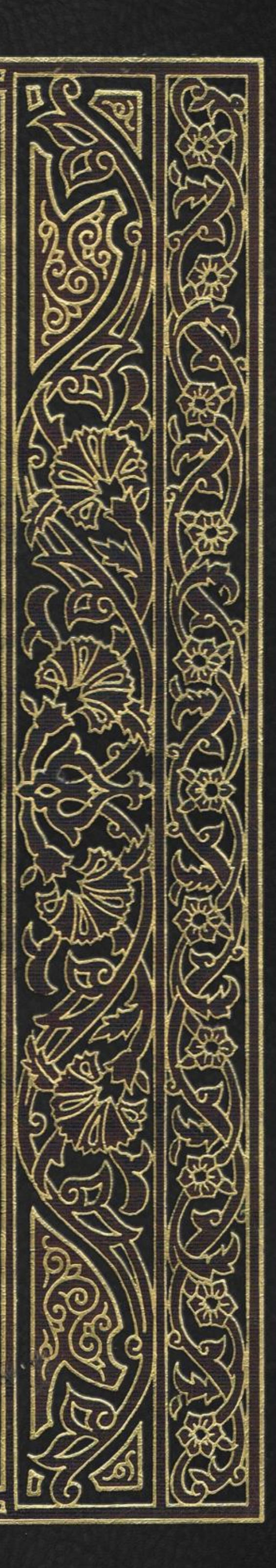
على السلم المرونق للعلامة الاخضري المالكي

غفر الله لهم ولوالديهم ولمشايخهم وللمسلمين امين

الناشر
معهد دار المتقين للدراسات الاسلامية و العربية
بندم باتو جاوه الشرقية اندونيسا

طبعت على نفقة الشيخة الأستاذة حليمة المحمودة بنت شفاء الزين النوير الجاوي

غفر الله لها ولوالديها ولمشايخها وللمسلمين آمين




بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٤ م

الحواشي المدورية

على طرة محنض بابا الشنقيطي

على السلم المرونق

Title	: Al Hawasyi Al Maduriyah	الحواشي المدورية :	**الكتاب**
Classification	: Mantiq	منطق :	**التصنيف**
Author	: Mahmodi Bin Syukri Al Maduri	محمودي ولد شكري المدوري :	**المؤلف**
Publisher	: Darul Muttaqin Islamic Boarding School – Pendem Batu Jawa Timur Indonesia	معهد دار المتقين الإسلامي - بندم باتو جاوه الشرقية اندونيسا :	**الناشر**
Pages	: 214	214 :	**عدد الصفحات**
Size	: 16*24	16*24:	**قياس الصفحات**
Year	: 2014	2014 :	**سنة الطباعة**
Printed in	: Indonesia	اندونيسا :	**بلد الطباعة**
Edition	: 1st	الأولى :	**الطبعة**

الحواشي المدورية

على طرة محنض بابا الشنقيطي
على السلم المرونق للعلامة الأخضري

تأليف

محمودي ولد شكري المدوري

الناشر

معهد دار المتقين للدراسات الإسلامية و العربية
بندم باتو جاوه الشرقية اندونيسا

طبعة على نفقة الشيخة الأستاذة
حلية المصون بنت شفاء الدين نوير الجاوي

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله العظيم فضلُهْ، العميمِ كرمُه وبذلُه. نحمده سبحانه على ما انعمْ، واشكره ﷻ على ما اَلْهَمْ، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد المبعوث بالبرهان الواضحْ، والقول الشارحْ، وعلى اله وصحبه ائمة الهدى، ومصابيح الدُجى، وعلى من تبعهم من الائمة الأعلام، وسادات الاسلام، الذين يُستضاء بأنوارهم فى غياهب الظلام، وتابعيهم الى يوم القيام.

(اما بعد) فيقول افقرُ العبيد الى فيْض رحمة ربه البارى محمودي ولد شكري المدوري عامَله الله بلطفه الخفيْ وبِرِّه الحَفِى: هذه حواشٍ كنتُ اجمعها من دروس شيخي العلامة الأستاذ مُحَمَّد الأمين ولد مُحَمَّد الحافظ الشنقيطى العلوى عندما درست طرة العلامة الكبير والقدوة الشهير الشيخ مَحْنَضْ بأَباَ ولد اعبيد الديمانى الشنقيطى على سلم الأخضري، وتوشيخ العلامة الشيخ عبدالسلام ولد مُحَمَّد ولد عبد الجليل ولد حرم الشنقيطى على السلم ايضا عند فضيلته برباط العلم الشرعى بتريم حضرموتْ اَلْيمَنْ، وقد طالما كنت أُؤَمِّلُ على تلك الطرة حاشيةً تجمع منها شواردها، وتُمَكِّنُ من اقتناص اَوَابِدِها رائدَها، وتُتَمِّمُ منها مع المتن المُفادَ وتُبيِّن منها للطالب المرادَ. فحقق الله تبارك وتعالى ذلك عندما كنت فى بلد جاوه عام تسعة وعشرين واربعمائة بعد الف من الهجرة النبوية، فجاءت حاشية لا كالحواشي اعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواش، ومع ذلك لست أبرّئها من كل عيب ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى ان يكون فيه لبس او ريب، كيف وان الخطأ والنسيانْ كالصفة الذاتية للانسانْ.

ثم اعتمدتُ فى جمع مواد هذه الحاشية كتُبا عديدةً غيرَ الدروس التى قرّرها شيخى الشنقيطى وهي شرح المؤلف الاخضري على سلّمه وشرح الدَمَنْهُورِي عليه وشرح الاستاذ الفاضل مُحَّد محفوظ بن سيد احمد بن سيد بن الشيخ بن فَحفُ الشنقيطى على توشيخ الشيخ عبد السلام الشنقيطى والشرح الصغير للاستاذ الملوي على السلم ايضا وحاشية المحقق الصَّبان عليه وشرح البنّانى وقدُّورة على السلم وشرح الشيخ زكريا الأنصاري على ايساغوجي، فكل ما في هذه الحاشية الا قليلا مجموعُ من هذه الكتب والتقييدات التى حصلتُها من تقرير شيخى الشنقيطى. فاللهَ سبحانه وتعالى اسألُ ان يجعلها خالصةً لوجهه الكريم ووُصلةً للفوز لديه بجنَّات النعيمْ، وان ينفع بها مَنْ تلقَّاها بالقَبول ويُبَلِّغَنَا وقارئَهَا من الخير اجلَّ المأمولْ إنه أكرمُ مسؤولْ على الدوام، واحقُ مَن يُرتجى منه حسنُ الختام.

محمودي ولد شكري المدوري المالكي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة على رسول الله

الحـمـد لله الذي قد اخرجا ❁ نتائـج الـفـكر لأربـاب الحـجا

(الحمد لله الذي قد اخرجا نتائج) جمع نتيجة وهي المعرفة، والفكر حركة النفس فى المعقولات، وأما حركاتها فى المحسوسات فتخييل، والفكر المؤدى الى علم او ظن يسمى نظرا بخلاف ما لا يؤدى الى ذلك كأكثر حديث النفس (الفكر لأرباب الحجا) اي العقل وفى هذاالبيت براعة الإستهلال وهي ابتداء الكلام بما يناسب المقصود.

(قوله: بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ) الكلام فى البسملة بحر زاخر عاض فى لجج بحره الاوائل والاواخر واستخرجوا منه جواهر تزرى بالنجوم الزواهر، فلنقتصر على ما أورد المحقق العلامة الصبان على شرح السلم للأستاذ الملوى، قال رحمه الله: أما البسملة فعلى كونها جملة خبرية تكون القضية شخصية إن قدر نحو ابتدئ او انا مبتدئ او ابتدائى بالاضافة العهدية، وكلية إن قدر نحو يبتدئ كل مؤمن اوالمؤمن يبتدئ او ابتدائى باللام والإضافة اللتين للاستغراق، وجزئية إن قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين أو بعض إبتدائى او يبتدئ المؤمن او ابتدائى باللام والإضافة اللتين للجنس فى ضمن بعض غير معين، وهذه اللام هي المسماة فى إصطلاح البيانيين لام العهد الذهني، ومهملة إن قدر نحو يبتدئ المؤمن أو ابتدائى باللام والاضافة اللتين للجنس فى ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية او الكلية، وبعض هذه الأوجه أظهر من بعض كما لايخفى على

....

البصير. وجوّز بعضهم ان تكون القضية هنا باعتبار إضافة اسم إلى الجلالة استغراقية وشخصية باعتبارها عهدية اهـــ.

(قوله: الحمد لله) وعلى كونها اي الحمدلة خبرية تكون القضية شخصية إن جعلت ال للعهد وكلية إن جعلت للإستغراق وجزئية إن جعلت للجنس فى ضمن بعض غير معين ومهملة إن جعلت للجنس فى ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية اوالكلية. واعلم ان ال فى الحمدُ إن جعلت للعهد والمعهود الحمد القديم فقط بقسميه: حمده تعالى لنفسه وحمده لاصفيائه إمتنع كون اللام فى لله للملك إذ شأن المملوك الحدوث وإن جعلت للعهد والمعهود ما مرّ مع حمد اصفيائه له او لجنس الحمد القديم وجنس الحمد الحادث او لإستغراق افرادهما فإن اريد كل على حدته صح كونها للملك بالنّسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وإن اريد المجموع من حيث هو مجموع صح كونها للملك لأن مجموع القديم والحادث حادث.

(قوله: والصلاة على رسولله) ﷺ ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الإفراد، بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى اخر ولو بعد مدة كان اتيا بالمطلوب من اية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] كما اختاره الحافظ ابن حجر.

(قوله: قد أخرجا الخ) وإنما أسند الاخراج إلى الله تعالى إشارة الى مذهب اهل الحق فى أن حصول النتيجة عقب النظربفعل الله تعالى سواء قلنا بأنها لازمة له عقلا وهو قول امام الحرمين او عادة وهو قول الامام الأشعري

....

خلافا للمعتزلة حيث قالوا: انها بالتولد والفلاسفة بالإيجاب وسيُبيّنه الناظم ذلك بقوله: وفى دلالة المقدمات الخ. قال بعضهم:

قال امام الحرمين عقلى	واختاره الرازى كذا فى النقل
ثم السنوسي الامام صححه	والشيخ عادٍ وابن زكرى رجّحه
فما لقاضٍ والتولد اعتزال	وعلة للحكم ما لها زوال

(قوله: جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على صيغة اسم المفعول وهي كما يأتى عند المناطقة قول لازم لتسليم مقدمتى القياس مغاير لهما، وقد تطلق على اعم من ذلك مجازا عرفيا وهو ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه.

(قوله: والفكر حركة النفس فى المعقولات الخ) هذا قول قدورة ناقلا عن امام الحرمين. ومعنى حركة النفس فى المعقولات يعنى كحركة النفس لاستخراج جنس حقيقة الانسان وهو الحيوان او فصلها وهو الناطق ليوضع عند تعريفه الجنس الذي هو اعم أولا ثم الفصل الذي هو أخص.

(قوله: فى المحسوسات الخ) كاستحضار الأجرام وأكوانها وألوانها فلا يسمى فكرا بل تخييلا وسمى تخييلا لأن الخيال هو خزانة الحس المشترك لذى ترسم فيه صور المحسوسات على ما زعموا. ثم تعريف الفكر بما ذكر تعريف رسمي جريا على جواز التعريف بالأعم لشموله للحركة التى لا تكون للتأدى إلى مجهول مع أن هذا ليس بفكر على ما يظهر من كلام المناطقة، قاله البنانى. ولذا عرفه الكاتبى بترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول. والسعد بأنه ملاحظة المعقول الخ.

....

(قوله: يسمى نظرا) فإن كانت المقدمات يقينية أفاد العلم وإن كانت ظنية أفاد الظن. قال سيدي عبدالله الشنقيطى فى مراقي السعود:

والنـظر الموصل من فكـــر إلى ظن بحـكم او لـعـــلم مســـجلا

اي سواء كان العلم بذات او نسبة.

(قوله: الحجا) بالكسر والقصر وهو العقل كما قاله صاحب الطرة، وقد اختلف فيه اختلافا كثيرا من وجده هل له حقيقة تدرك أولا؟ وعلى الأول هل هو جوهرٌ او عرض؟ وهل محله الرأس او القلب؟ فعلى أن له حقيقة تدرك وأنه عرض فأحسن ما قيل فى تعريفه: انه ملكة فى النفس بها تستعد للعلوم والإدراكات، وعلى أنه جوهر فأحسن تعاريفه انه جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات خلقه الله تعالى فى الدماغ وجعل نوره فى القلب، قال صاحب القاموس: الحق انه نور روحاني تدرك النفس به العلوم الضرورية والنظرية، وابتداء وجوده عند اجتنان الولد ثم لا يزال ينمو إلى ان يكمل عند البلوغ، ثم ان أكثر الفقهاء واقل الفلاسفة على انه فى القلب. واقل الفقهاء وأكثر الفلاسفة على انه فى الدماغ محتجين بأنه اذا أصيب الدماغ فسد العقل و أجيبَ بأن استقامة الدماغ لعلها شرط والشئ يفسد بفساد شرطه ومع الإحتمال فلا جزم. ويترتب على انه فى الدماغ او القلب أن من أوضح شخصا فأذهب عقله فعند الجمهور عليه ديتان دية العقل ودية الموضحة لأن محل العقل القلب لقوله تعالى: ﴿لَهُمۡ قُلُوبٌ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا

....

﴾ [الأعراف: ١٧٩] وعند ابى حنيفة عليه دية العقل فقط لأن محل العقل عنده الرأس.

وفى تيسير الوصول إلى جامع الأصول عن ابن مسعود مرفوعا، قال رسول الله ﷺ: ((**لما خلق الله تعالى العقل قال له: اقبلْ، فأقبلَ، فقال له: أدبِرْ، فأدبرَ، ما خلقت خلقا احب إلي منك، ولا أركّبك إلا فى أحب الخلق إليّ**)). والحديث مقدوح فيه ذكره السيوطي فى اللالى المصنوعة بألفاظ مختلفة وحكم على جميعها بالوضع، وبالجملة فبالعقل فضل الإنسان على غيره من انواع الحيوانات، وقد أثنى الله تعالى على ذوى العقول السالمة الكاملة وبشرهم فقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨].

(قوله: براعة الإستهلال الخ) مأخوذة من برع أصحابه إذا فاقهم فى العلم أوغيره، والإستهلال صراخ المولود عند ولادته فكما أن صراخه يدل على حياته كذلك الإبتداء المناسب يدل على المقصود، وتسمى ايضا براعة المطلع لأنها فى موضع يطلعك على حسن القصيدة أو شينها. قال سيدى عبد الله الشنقيطى فى نور الأقاح:

أحسنه براعة المطلع ما ... يناسب المقصود عند القُدما

حط عنهم من سماء العقل ❁ كل حجاب من سحاب الجهل

حتى بدت لهم شموسُ المعرفة ❁ رأوا مخدراتها منكشفة

(حط عنهم من سماء العقل) اي العقل كالسماء (كل حجاب من سحاب الجهل) اي الجهل كالسحاب فهو من تأكيد التشبيه بحرف الأداة و إضافة المشبه به للمشبه (حتى بدت لهم شموس المعرفة رأوا مخدراتها) اي مغيباتها (منكشفة) مضيئة.

(قوله: وحط الخ) معطوف على قوله: اخرجا اي والحمد لله الذي حَطّ اي أزال عن عقولهم التي هي كالسماء كل حجاب اي حائل من الجهل الذي هو كالسحاب فإضافة سماء الى العقل وسحاب الى الجهل وكذا شموس إلى المعرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه بعد تقديمه عليه.

(قوله: فهو من تأكيد التشبيه الخ) على حد قول الشاعر:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

اي على ماء كاللجين اي الفضة فى الصفاء والبياض، وليس ذهب الأصيل من هذا القبيل كما قيل لأن الأصيل هو الوقت الذي بين العصر والمغرب ولا معنى لتشبيهه بالذهب ، وإنما أراد بالذهب شمس ذلك الوقت على سبيل الإستعارة التصريحية وقرينتها الإضافة إلى الأصيل.

....

(وقوله: سماء العقل) شبه العقل بالسماء بجامع كون كل منهما محلا لطلوع الكواكب إلا أن كواكب العقل معنوية وهي المعانى وكواكب السماء حسية.

(وقوله: سحاب الجهل) شبه الجهل بالسحاب بجامع كل منهما حائلا. ثم المراد بقوله: كلّ حجاب هو كل حجاب ينبغى أن يزال عنهم وهو الذي سيق فى علم الله انه يزال فلا يقتضى اتصاف أرباب العقول بالعلم المحيط.

(قوله: حتى بدت الخ) حتى هنا للإنتهاء اي وحطّ عنهم الحجب إلى ان انتهى عنهم الجهل وظهرت لهم معارف كانت مخدّرة اي مستورة فى حجاب العقل. والمراد بالمخدرات المسائل الصعبة شبهت با العرائس المستترة تحت الخدر. او حتى هنا بمعنى الفاء للتعقيب ويصح ان تكون على بابها بأن تقدر الإزالة تدريجية بأن يزال حجاب اوائل العلوم ثم حجاب أوسطها ثم حجاب كمالها.

نـحمـده جل على الإنعـــام ❁ بنعمة الإيمـــان والاســـلام

من خصّنا بخير من قد أرسلا ❁ وخير من حـاز المقامات الـعلى

محمـد سيّـد كل مقتـفــى ❁ الـعربيّ الـهاشميّ المـصطفى

(نحمده جلّ على الإنعام بنعمة الإيمان والإسلام) وهي من اعظم النعم (من خصنا بخير من قد أرسلا وخير من حاز المقامات العلى محمد سيّد كل مقتفى العربيّ الهاشمي المصطفى) تقديم العربيّ على الهاشميّ من أحسن الترتيب لأن الوصف الأعم يقدم على الأخص فيقال رجل متكلم فصيح.

(قوله: نحمده الخ) وإنما حمد الله تعالى ثانيا بعد ما حمده أولا، تأسيا بحديث: ((إن الحمد لله نحمده)) وليكون شاكرا لربه على إلهامه للحمد الأول لأن إلهامه إياه نعمة اخرى تحتاج الى حمد، وإنما كان الحمد هنا بالجملة الفعلية لأن متعلقه النعمة وهي متجددة، فناسب ذلك ما يدل على التجدد وهو الجملة الفعلية. ثم إن قلت: لم أتى بالنون و لم يأت بالهمزة مع ان كلاًّ منهما مفيد هذا المعنى فالجواب أنه إما أن يكون قصد التشريك إشارة إلى العجز عن القيام بحمد الله تعالى استقلالا فاحتاج فى ذلك إلى المعين تواضعا واستحقارا لنفسه عن الإستقلال بالقيام بحمد ربه، وإما ان يكون قصد الاظهار نعمة الله عليه وهي تعظيمه بجعله أهلا للتأليف إمتثالا لقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ﴾ [الضحى: ١١].

....

(قوله: جل) اي عظم شأنه جملة معترضة لامحل لها من الإعراب وقول من قال: إنها فى محل نصب صفة لضمير محمد كالأستاذ الملوي غير صحيح كما قال البنانى لأن الجملة عند النحاة بمترلة النكرة لا يوصف بها الا النكرة ولأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به.

(قوله: على الإنعام الخ) على تعليلية كما فى قوله تعالى: ﴿ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡۗ ﴾ [الحج:٣٧] والإنعام مصدر أنعم بالنعمة إذا أسداها وأوصلها، وألـــــ فيه للعموم. وخص نعمة الإيمان والإسلام بالذكر لشرفهما ولأنهما السبب فى ذكر نعمة فكأنه قال: على كل الإنعام بسبب نعمة الإيمان الخ.

(قوله: وهي من أعظم النعم) إذ بهاتين النعمتين إنقاذ المهجة من النار. أعاذنا الله منها.

(قوله: من خصنا الخ) من الأولى بدل من مفعول نحمده وفيه إشعار بأن هذه نعمة ثالثة يجب شكرها لأن تعليق الحكم على وصف مناسب مما يشعر بالعلية اي نحمده لأجل أن خصنا بخير مرسل المستلزم تفضيلنا على جميع الأمم. وفى تفسير البغوى أن الله تعالى أوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الجنة محرمة على الأنبياء حتى تدخلها انت وعلى الأمم حتى تدخلها امتك، وهذا غاية التفضيل، وقوله: بخير الخ الباء للتعدية تتعلق بخصنا، وقال عبد اللطيف: ويجوز كونها سببية بتقدير مَن خصنا بمزايا بسبب خير مرسل.

....

(قوله: حاز المقامات الخ) اي جمع وضم والعلى جمع عليا ضد السفلى.

(قوله: محمد سيد كل مقتفى) يصح فى محمد هنا الجر والرفع والنصب فالأول ان يكون بدلا من خير اوعطف بيان عليه إن جعلت من الثانية موصولة وإلا فبدل فقط على مذهب الجمهور لاشتراطه فى البيان الإتحاد فى المعرفة والنكرة خلافا للزمخشرى حيث لا يشترط الاتحاد فيه وهو مردود بإجماع البصريين والكوفيين. والثانى ان يكون خبرا بتقدير هو، وهو المناسب للتعظيم كما قال الأستاذ الملوي اي ليكون الاسم مرفوعا كما أن مسماه مرفوع الرتبة وليكون عمدة كما أن مسماه عمدة الخلق، قال بعضهم:

مدلول الإعـــراب للإسم فانتبه	مـــاكان عمـــدة او الفضـــلة بـه
أو بيـن ذيـن ولعـــمدة وجب	رفـع وغيـر عمـــدة قد انتصب
منصـــوب كان إنّ ظـنّ ملحق	بـه وللثـــالث خفضا حققوا

والثالث منصوب على المدح

(قوله: لأن الوصف الخ) هذا قول السيوطي، وإنما أخر الوصف الأعم فى قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا ﴾ [مريم: ٥١] قيل: ليفيد أن نبوة إسماعيل عليه الصلاة والسلام كانت مقارنة لرسالته لا سابقة عليها وليطابق الفواصل اليائية التى قبله وبعده. فجوابُ العلامة قدورة بأنه حال لا وصف صحيح، والمراد بلا وصف اي لا نعت.

صلى عليه الله مـا دام الحجـا ✿ يخوض فى بحـر المعـانى لججـا

والــه وصحبــه ذوى الـــهـدى ✿ من شبهوا بأنجـــم فى الاهتـدا

(صلى عليه الله ما دام الحجا) اي العقل (يخوض فى بحر المعانى لججا واله) وهم مؤمنو بنى هاشم وفى بنى المطلب خلاف (وصحبه) جمع صحابي وهو من اجتمع مؤمنا مع النبي ﷺ ولو لم يره ولا روي عنه (ذوى الهدى من شبهوا بأنجم فى الاهتدا) لقوله ﷺ أصحابى كا لنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.

(قوله: صلى الله عليه الخ) اتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه الشريف لحديث «البخيل كل البخيل من ذكرت عنده فلم يصل عليَّ» أخرجه الترمذى عن ابى هريرة. وقوله: مادام الحجا الخ كناية عن تأبيد الصلاة لا تقييدها بمدة خوض العقل فى لجج المعانى. لقاعدة: العرب إذا أرادوا التأبيد أوردوا بالتقييد.

(قوله: فى بحر المعانى) والإضافة فيه من إضافة المشبه به إلى المشبه اي يخوض فى المعاني التى هي كالبحر فى اتساع كل منهما يحتاج فى سلوكه إلى آلة. وذكر اللجج والخوض ترشيخ للتشبيه ويحتمل أن يكون شبه فى نفسه الحجا الذي هو العقل با لسفينة فى التوصل بكل منهما إلى المراد، فهذه إستعارة بالكناية. وذكر اللجج والبحر إستعارة تخييلية والمعانى تجريد وهو ان يذكر ما يلائم المشبه. واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء وأما بفتحها فهي الخصومة واختلاط الأصوات.

....

(قوله : وفى بنى المطلب خلاف) فقال مالك: انهم ليسوا من الآلـــــ الذين حرمت عليهم الزكاة، وقال الشافعى: إنهم من الآلـــــ بدليل قوله ﷺ: «نحن وبنو المطلب هكذا وشبك بين أصابعه» وهذا بسبب أنهم كانوا ينصرونه ويذبون عنه جاهليةً وإسلاما، ثم المراد بالمؤمنين ما يشمل البنات ففيه تغليب، والمراد بالبنين ما يشمل البنات ففيه تغليب ايضا وأما أولاد البنات فلا يدخلون وإن كان لهم بعض شرف والله أعلم.

(قوله : من اجتمع مؤمنا مع النبي ﷺ الخ) اي بعد نبوته فى حال حياته إجتماعا متعارفا بأن يكون فى الأرض على العادة بخلاف ما يكون فى السماء او بين السماء والأرض. والموت على الإسلام شرط لدوام الصحبة لا لأصلها فان ارتد – والعياذ بالله – انقطعت صحبته فإن عاد للإسلام عادت له الصحبة لكن مجردة عن الثواب. وفائدت عودة الصحبة له مجردة عن الثواب كون من اجتمع عليه يقال له: تابعى، وكون ابنه كفأً لبنت الصحابى اي عند من اعتبرالكفاءة فى النكاح، وكونه يحشر تحت لواء الصحابة بخلاف ما إذا مات مرتدا كعبد الله بن خطل فإنه ارتد ولحق بالمشركين واشترى إماءً يغنين بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك قال فى فتح مكة: «أقتلوه ولو متعلقا بأستار الكعبة» فقتله الزبير فمات عبد الله المذكور مرتدا. نعوذ بالله من ذلك.

(قوله : ولو لم يره) ولا بد من رؤية النبي ﷺ إياه كعبد الله بن أم مكتوم.

....

(قوله : من شبهوا بأنجم) جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر وأما هما فلا يسميان نجما وان كانا ناجمين اي طالعين بل كوكبان فالكوكب أعم من نجم. قال العلامة الأستاذ الملوي: فقد روي فى الأحاديث القدسية: «أن النبي ﷺ سأل ربه عمّا يختلف فيه أصحابه فقال: يا محمد، أصحابك عندي كالنجوم فى السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيئ مما اختلفوا فيه فهو على هدي عندي» إنتهى. وأما ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم. «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» رواه عبد بن حميد فى مسنده من طريق حمزة الصيبي عن نافع عن ابن عمر، وحمزة ضعيف جدا. ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه. وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عي سعيد بن المسيب عن عمر، و عبد الرحيم كذاب. و من حديث أنس وإسناده واه. ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، و في إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمى وهو كذاب. ورواه أبو ذرّ الهروي في كتاب السنة من حديث مندل عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم منقطعا وهو في غاية الصعف. قال أبو بكر البزار: هذا كلام لايصح عن النبي صلى الله عليه وسلّم. وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل. قلت: ومع ذلك معنى ذلك الحديث صحيح ولذا قال الشعرانى في الميزان ما معناه: إن هذا الحديث وإن كان فيه مقال لكنه صحيح عند أهل الكشف والله أعلم.

وبعد فــالــمنطــق للجنــان ۞ نــسبته كـالـــنحــو للســـــان

(وبعد فالمنطق) سمى بذلك لأنه يعين النفس الناطقة على اكتساب العلوم، واختلف هل هو الة اوعلم فعلى الأول هو ألة قانونية تعصم مراعتها الذهن من الخطإ فى الفكر، والقانون أمر كلي ينطبق على جزئياته نحو كل فاعل مرفوع وعى الثانى هو علم تعرف به كيفية الإنتقال من أمور حاصلة فى الذهن إلى أمور مستحصلة فيه (للجنان نسبته كا لنحو للسان).

(قوله : وبعد) كلمة يؤتى بها للإنتقال من أسلوب إلى آخر وأصلها أما بعد و أصل أما بعد مهما يكن من شيئ بعد البسملة وغيرها فأقول الخ. قال الصبان نقلا من الكبير : ثم أقيمت أما مقام اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وليس المراد أنها بمعناهما وإلا كانت اسما وفعلا معا وهو لا يعقل، فلما وقعت موقع لفظ الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا، ولوقوعها موقع المبتدأ لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للإنسان قضاء بحق ما حذف وإبقاءً لأثره في الجملة ثم أقيمت الواو مقام أما، وخصت بذلك من بين سائر حروف العطف لأن الواو تشارك أما في كون كل منهما للاستئناف وأيضا هي أم الباب واختصت بأشياء فناسب أن تختص بالنيابة عن أما. اهـــ.

(قوله: سمي بذلك الخ) وسماه الغزالي معيار العلوم ويسمى أيضا مفتاح العلوم العقلية ويسمى أيضا علم الميزان. قال بعضهم : ووجه تسمية هذا العلم بالمنطق ان المنطق يطلق بالاشتراك على التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى قوتها، ولما كان هذا العلم يقوّى الأول ويعطى الثانى إصابة و الثالث كمالا

....

سمي بالمنطق، وبمعيار العلوم لأن المعيار هو ما يختبر به الشيئ ليعرف نقصانه من تمامه حسا او معنى، وهذا شأن هذا العلم، وبمفتاح العلوم لأن به تفتح أبوابها اي طرقها الموصلة إليها وبه يتأتى سلوكها، ولذلك وصوا على تقديمه في التعليم بعد النحو كما قال الغزالي:

إركب جواد النحو ثم ليكن　　　منك على المنطق أكباب

قال ابن فحف الشنقيطى: هذا وجه تسميته بعلم الميزان أيضا ثم معرفة اسم الفن من المبادئ العشرة التى ينيغى للطالب ان يعرف كلا منها قبل الشروع فى ذلك الفن. وقد نظم العلامة الصبّان تلك المبادئ بقوله:

إن مبادى كل علم عشرة　　　الحد والموضوع ثم الثمرة

وفضله نسبته والواضع　　　والاسم والاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى　　　ومن درى الجميع حاز الشرفا

(قوله: واختلف الخ) اي في حد المنطق

(قوله: الة الخ) وهي الواسطة بين الفاعل ومنفعله كالمنشار للنجار، وإنما كان المنطق الة لأنه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية. وإنما كان قانونيا لأن مسائله قوانين اي قواعد، فالقانون والقاعدة وكذلك الضابط بمعنى واحد، وقوله: قانونية نسبة قوانين لأن النسب إلى الجميع يرد إلى الواحد كما قال في الخلاصة:

والواحد اذكر ناسبا للجمع　　　..........................

....

(قوله : تعصم مراعتها) اسندت العصمة للمراعاة لوقوع الخطأ للمنطقي عند عدم مراعاة قواعده كما يقع اللحن للنحوي إذا أهمل قواعده.

(قوله : الذهن) وهو قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم. والفكر هو النظر كما للسعد.

(قوله: حاصلة الخ) اي معلومة.

(قوله : أمور مستحصلة الخ) اي مطلوبة الحصول لأنها مجهولة، قال ابن حرم الشنقيطى في احمرار السلم:

وحـده ان رمـتـه – والحـد ... بالجامع المانع حـدا يبـدو-

علـم بـه يعـرف مـا ينـتـقـل ... عن حاصل به لما يستحصلُ

أوآلـة تعـصم ذهـن مـن نظـر ... فيها من الخطأ في غوص الفكر

قال العلامة قدورة: والتحقيق أنه علم في نفسه آلة في غيره فيكون الخلاف لفظيّا كما نصّ عليه الفخر اهـ.

(قوله: نسبته الخ) اي فائدته. فكما أن النحو يعصم اي يحفظ اللسان عن الخطأ في الإعراب فكذلك المنطق تعصم مراعاته الفكر بتوفيق الله عن الغيّ وهو الضلال، هذا معنى قول الأخضري: فيعصم الأفكار الخ.

فيعصم الأفكار من غيّ الخطأ ✿ وعن دقيق الفهم يكشف الغطا

(فيعصم الأفكار من غيّ الخطأ وعن دقيق الفهم يكشف الغطا) هذه إشارة إلى فائدته وينبغي لمن أراد النظر إلى علم أن يعرف حده وفائدته وحكمه وموضوعه إذ بالحد يعرف حقيقته ما هو ساع في طلبه وبالفائدة يقوى الباعث على الطلب وبالموضوع يمتاز له ذلك العلم عن غيره من العلوم، وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كأفعال المكلف فى الفقه وكالتصورات والتصديقات فى المنطق.

(قوله: من غي الخطأ) الغي هو الضلال كما تقدم والخطأ نوع من الضلال فالإضافة إذن من باب إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك لأن الغي يعم العمد و السهو، والخطأ لا يكون إلا عن سهو.

(قوله: وعن دقيق الفهم الخ) اي عن المفهوم الدقيق فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، والغطا- بكسر الغين- الستر. قال الدمنهوري: والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار النظري من المعانى المستورة مكشوفا واضحا له، وهذا أمر مشاهد لا يحتاج إلى بيان اهــ.

(قوله: وينبغي لمن أراد الخ) هذا شروع فى ذكر المبادئ العشرة فى هذا الفن لكن الناظم وصاحب الطرة ذكر البعض فقط فالناظم ذكر منهاالفائدة، وقد مرت فى قوله: نسبته الخ، والحكم وسيأتى فى قوله : واخلف فى جواز اللإشتغال الخ. وصاحب الطرة ذكر منها الحد كما مر فى قوله: واختلف هل هو آلة الخ، والإسم كما مر فى قوله: سمي بذلك لأنه الخ، وموضوع كما

....

سيأتى. وهذه هي الخمسة منها، وأما نسبة هذا الفن إلى العلوم فهي كونه أعم منها مطلقا اي اكثر افرادا إذ كل علم إما تصور او تصديق خاص به، أما علم المنطق فيبحث عن مطلق التصور والتصديق اي من غير تقييد، فهو يجتمع مع كل علم فى تصوراته وتصديقاته، وينفرد هو بتصورات العلوم الأخرى وتصديقاتها فهو اكثر أفرادا كما رأيت. قال محمد بن حمّد بن طوير الجنة الشنقيطى فى تعريف العموم والخصوص:

معنى العموم كثرة الأفراد	مع قلة الأوصاف با طراد
وعكسه الخصوص فالأخص إن	صدق فتالأعم بالصدق قمن

وهذا باعتبار موضوع المنطق، أما باعتبار مفهومه اي ما يدل عليه بالمطابقة فهو مباين لسائر العلوم. إبن فحف. قال إبن حرم الشنقيطى فى الإحمرار:

واشتهرت بنسبة العموم	نسبته لسائر العلوم

وقال فى طرة ذلك الأحمرار: لأن المنطق كلي ينطبق على سائر العلوم، لأن اعلى العلوم الشرعية علم الكلام وهو مفرّع من علم المنطق إذ حاصل علم الكلام استدلال خاصّ، وعلم المنطق يبحث عن مطلق الاستدلال. وأما واضعه فهو ارسططاليس ويقال له أيضا إرسطو ويقال له أيضا رسطالس- بضم الراء وحذف الهمزة من أوله واحدى الطائين، وقد وقع فى قول أبي الطيب:

من مبلغ الإعراب أنى بعدها	جالست رُسطاليس والاسكندرا

....

وهو حكيم يوناني كان قبل الإسلام بكثير وهو شيخ الإسكندر ويقال له : المعلم الأكبر لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل، قيل: انه بذل ذو القرنين الرومي له خمسمائة الف دينار رتب له كل سنة مائة الف وعشرين الف دينار. أخذ الحكمة عن أفلاطون وهو عن سقراط وكان مسكنه مدينة أتينا قتله قومه مسموماً لما نهاهم عن عبادة الأوثان. ومن كلامه فى كتاب السياسة: من استخف بالناموس قتله الناموس اي من استخف بالشرع قتله الشرع، وهذا يدل على أنه كان مؤمنا بشرع زمانه. ومن كلامه أيضا فى شيخه أفلاطون مامعناه: احب الحق واحب أفلاطون ما اتفقا فإن اختلفا كان الحق أولى منه. وأول من وضعه في الإسلام كما قال الغزالي هو الإمام ابو نصر محمد بن محمد الفاربى التركى الحكيم المشهور، كان اعجوبة الزمان، ارتحل من بلده فاراب إلى بغداد وكان لا يجارى في علم المنطق وجميع علوم الفلاسفة. ومن اغرابه كما ذكره ابن خلّكان انه دخل على سيف الدولة وكان مجلسه مجلس الفضلاء فدخل عليهم في زيّ الأتراك وكان ذلك زيّه دائما فقال له سيف الدولة: أقعد، قال: حيث انا ام حيث انت، فقال: حيث انت،

فتخطى رقاب الناس إلى مجلس سيف الدولة وزاحمه فيه حتى اخرجه عنه فقال الأمير اي سيف الدولة لمملوك على رأسه بلسان قل من يعرفه: ان الشيخ يعنى ابا نصر أساء الأدب وأنى سائله عن أشياء فإن لم يجب فأخذ قوابه، فقال له ابو نصر بذلك اللسان: إصبر فإن الامور بعواقبها فتعجب

....

الأمير وقال له: أَتُحْسِنُ هذا اللسان؟ قال: أحسن اكثر من سبعين لسانا فعظم شأنه عنده، واخذ يتكلم مع العلماء في كل فن حتى أسكت الكلّ وبقي يتكلم وحده وهم يكتبون عنه، فأخرجهم الأمير وخلا به فقال له: هل لك في ان تأكل؟ قال: لا، فقال: أتشرب، قال: لا، قال: أتسمع، قال: نعم، فاحضر القينات وانواع الملاهى فما حرّك أحد منهم آلة إلا عابه فقال له الأمير: أتحسن شيأ من هذا؟ قال: نعم، ثم أخرج خريطة فيها عيدان فركبها ولعب بها فضحك كل من في المجلس حتى البواب ثم حركها ثانيا فبكوا ثم ثالثا فناموا فتركهم نياما وخرج. توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ودفن بدمشق. قال ابن حرم الشنقيطى في الاحرار:

اول من وضعه اليونانى	في الكفر قبل مبعث العدناني
ثمة في الإسلام للفارابى	حكيم الأتراك أخى الإغراب

وقوله: اليونانى منسوب إلى يونان وهو كما قال ابن خلدون : معدود في التوراة من ولد يافث لصلبه، واسمه يافان بفاء معربٌ من الواو فعرّبَته العرب إلى يونان. اهـ. واعلم ان علوم الحكمة هي العلوم الفلسفية، واصولها سبعة: اولها المنطق وهو اشرفها ثم العلم الناظر في المقادير ويشتمل على اربعة علوم تسمى بالتعاليم، ثم الارتماطيقى وهو معرفة ما يعرض للكم المنفصل الذي هو العدد ثم الهندسة ثم الموسيقى ثم الطبيعيات ثم الإلاهيات ولكل واحد من هذه العلوم فروع. وأما استمداده والمراد به مباديه الاصطلاحية وهي ما يبنى عليه من الفن من أمور تصورية وأمور تصديقية، فالتصورية حدود الأشياء التي تستعمل فيه ويكثر دورها فيه كحدود الكلي وأقسامه والجزئي والقضية

....

والموضوع والمحمول والمقدم والتالى ونحو ذلك، والتصديقية منها كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص وبثبوت الأخص يوجب ثبوت الاعم، والكل اعم من الجزء ونحو ذلك من البديهيات. قيل: المراد بالاستمداد هو أخذ العلم من غيره كاستمداد علم البيان مثلا من كلام البلغاء، لكن الأول أوفق بمقاصد ارباب الميزان، ثم إنما احتيج إلى معرفته اي الاستمداد لأنه الحامل على معرفة النسبة بين العلوم حتى انه اذا علم ان هذا العلم مستمد من ذلك كان جزئيا له او مستمدا له كان كليا له. وأما مسائله فهي القضايا المتضمنة للاحكام التصورية والتصديقية من حيث يتوصل إلى المجهول من تصور أو تصديق. واعلم ان مسائل العلم هي القضايا التى يطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها بالبرهان وهي نفس العلم فلا يصح عدها من المبادى، وإنما من المبادى ضبطها ومعرفتها على وجه إجمالي، وذلك بأن يقال: كل مسئلة في العلم لا يخلو موضوعها من خمسة اقسام: إما ان يكون عين موضوع العلم مجردا كقولنا في النحو: الكلمة بعد التركيب إما معربة وإما مبنية، او مع عرض ذاتى نحو الكلمة المعربة إما ظاهرة الاعراب وإما مقدرته، او نوع موضوعها نحو الاسم يسند ويسند اليه والأمر يفيد الوجوب، او نوعاً مع عرض ذاتى نحو الاسم المعرب إما منصرف او غير منصرف، او يكون وصفا ذاتيا للموضوع كقولنا: الاعراب والبناء إما ظاهران وإما مقدران. وأما قضيلته فاعلم ان فضيلة كل علم بقدر شرف فائدته فبمعرفة فائدة العلم تعرف فضيلته. قال بعضهم: إنما لم يكتفوا بمعرفة الفائدة

....

عن معرفة الفضيلة تنشيطا للطالب وزيادة في رغبته، وناهيك بفضيلة هذا العلم انه الحاكم على ما سواه بالرد والقبول.

(قوله: إذ بالحد الخ) فكل مسألة تَرِدُ عليه يُعْلم بالحد هل هي من ذلك العلم أم لا فيأمن من اختلاط بعض العلوم ببعض.

(قوله: وبالموضوع الخ) وذلك ان العلوم جنس واحد وإنما تنوعت وتمايزت بتغاير الموضوعات.

(قوله: عن عوارضه الذاتية الخ) اي أوصافه التي تعرض له.

فهـــاك من اصوله قواعدا ۞ تجمـع من فـنونه فـــوائــــدا

سميتــه بـالسلم المـــــرونق ۞ يرقى به سمـــاء علم المنطـق

والله ارجـو ان يكون خالصــا ۞ لـوجهه الكريـم ليس قـالـصا

(.... لوجهه الكريم ليس قالصا) اي ناقصا.

(قوله: فهاك من أصوله الخ) الأصول والقواعد والقوانين ألفاظ مترادفة، وهاك اسم فعل بمعنى خذ. وقوله: قواعد مفعوله، ومن اصوله بدل من قواعد، ومن تبعيضية.

(قوله: فوائدا) جمع فائدة وهي في اللغة ما حصل من علم او مال، مشتقة من الفيد بمعنى استحداث المال والخير، وقيل: اسم الفاعل من فأدته إذا اصبت فؤاده، واعترض هذا بأنه شامل للشر مع أنها خاصة بالخير، وعلى المعنى الثاني مشى الشهاب الخفاجي فقال:

مـن الفـؤاد اشـتُقّت من الفـائده ۞ والنفـس يا صاح بِـذَا شـاهـدهْ

لـذا تـرى أفئـدة النـاس قد ۞ مـالت لـمـن في قـربه فـائده

وفي العرف: هي المصلحة المرتبة على فعلٍ من حيث ثمرته ونتيجته، وتلك المصلحة من حيث إنها في طرف الفعل تسمى غاية له، ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً ومن حيث إنها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل تسمى علة غائية، فالفائدة والغاية متحدتان بالذات مختلفان

....

بالاعتبار كما أن الغرض والعلة الغائية كذلك، فأفعال الله تعالى يترتب عليها حِكم ومصالح لا تحصى، فذهب الأشاعرة والحكماء إلى أن تلك المصالح غايات لأفعاله تعالى، ومنافعها راجعة إلى المخلوقات وليس شيئ من ذلك غرضاً له وعلة غائية لفعله، لأن الغرض يؤدى إلى نقصانه تعالى وهو محال، وما ورد من الأحاديث والآيات الموهمة لكون أفعاله تعالى معللة بالاغراض فهي محمولة على الغايات المرتبة عليها، وليس شيئ من أفعاله تعالى خاليا عن المصلحة.

(قوله: المرونق) بتقديم الراء المحسّن والمعجب، قال في الصحاح: رونق السيف ماؤه إذا حسّنه. وفي رواية: المنورق بتقديم النون والرواية الأولى أولى كما قال شيخنا محمد الأمين ولد محمد الحافظ الشنقيطى، وإن قال الأستاذ الملوى خلافه.

(قوله: يرقى به الخ) اي يصعد به إلى علم كاسماء في البعد، فمعنى البيت: أن هذه المسائل المنطقية التى نطمها في هذا الكتاب المسمى بالسلم المنورق أو المرونق سهلة. يتوصل بها إلى المسائل الصعبة، فالسلم ما يتوصل به من أسفل إلى علو. وفي ذلك استعارة مرشحة بذكر الرقي.

(قوله: والله ارجو الخ) طلب الناظم في هذا البيت من الله تعالى أن يكون هذا التأليف خالصا لوجهه اي ذاته، وأن لايكون قالصا اي ناقصا أو منقبضا عن الاخلاص كما قال عبد السلام ابن حُرْمَ الشنقيطى في الطرة، والقالص في الأصل يطلق على شفة البعير الناقصة عن اختها. ويحتمل أن

....

يكون المراد بالنقص عدم الكمال بأنه يعوقه عن إكماله عائق، ويحتمل أن يكون المراد بالنقص ان يكون مطروحا في زوايا الاهمال والخمول فلا ينتفع به أحد، قاله الأستاذ الملوى.

(قوله: وان يكون نافعا الخ) طلب منه تعالى في هذا البيت ان ينتفع المبتدئون بهذا التأليف وان يكون موصلا لهم إلى الكتب المطولة البحث. والمبتدئ من ليست عنده قدرة على تصوير مسائل الفن. فإن قدر على ذلك فهو متوسط وإن قدر على إقامة الدليل على مسائل الفن فهو منتهٍ فيه. قال الأستاذ الملوى: ذكر لنا شيخنا عن شيخه وهو العلامة اليوسي ان المؤلف كان مجاب الدعوة وانه دعا لمن يقرأ هذا التأليف بالنفع، وقد اجاب الله دعاءه، فكل من قرأه بنية خالصة لله تعالى انتفع به كما هو مشاهد. اهـــ. رحمه الله تعالى ونفعنا ببركته واعاد علينا من صالح دعواته امين امين امين.

اللهم انفعنا بعلمهم جميعا وارزقنا بركة دعواتهم يا مجيب السائلين. يا ارحم الراحمين. وجملة به إلى المطولات يهتدي في محل نصب حال من ضمير خالصا.

وان يكون نافعـا للمبتـدى ۞ به إلى المطـولات يـهتـــدى

فصل: في جواز الاشتغال به

والـخلف في جواز الاشتغـال ۞ به على ثـلاثـــة أقـــوال

(قوله: وان يكون نافعا الخ)

....

فصل في جواز الاشتغال به

ترجم الناظم رحمه الله للجواز، وذكر في داخل الترجمة الخلاف، ويجاب عنه بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطفته اي في جواز الاشتغال به وحرمته وندبه. ثم ذكر في هذه الابيات اي إلى قوله: ممارس السنة الخ. عاشر مبادئ هذا الفن ليكون طالبه على بصيرة في حكمه، لأنه قد انعقد الاجماع على أنه لايجوز لأحد الإقدام على أمر حتى يعلم حكم الله فيه، ولأن الطالب مع جهله ربما يقع فيما عساه ان يكون ممنوعا او مكروها فإذا علمه أحجم او يعرض عما عساه ان يكون واجبا او مندوبا فإذا علمه أقدم وزاد نشاطا ورغبة.

(قوله: ثلاثة أقوال) بتنوين ثلاثة، وأقوال بدل او عطف بيان. وقد ذكر هذه الثلاثة الزركشى في مقدمته الموسومة بلفظة العجلان. كما قاله العلامة البناني.

فابن الصلاح والنواوى حرما ۞ وقال قوم ينبغى أن يعلما

(فابن الصلاح والنواوى حرما) لئلا يؤول بالمرء إلى اتباع بعض طرق الوهم فتزلّ قدمه ومنه ضلت المعتزلة. (وقال قوم ينبغى أن يعلما) ومنهم من قال: إنه مندوب، وقال الغزالى: إنه لا يوثق بعلم من لم يعرف المنطق.

(قوله: فابن الصلاح الخ) هذا هو القول الأول وهو التحريم الذي عزاه الزركشى لابن الصلاح والنووى، وعزاه السيوطي لأكثر أهل العلم من المحدثين والفقهاء، واستدل المانعون بدليلين: الأول أنه من علوم الفلاسفة وهم من أهل العقائد الفاسدة يوشك أن من استغرق همته في علومهم أن يسترقوه في بعض العقائد. والثانى أن الصحابة ومن في معناهم من السلف الصالح لم يشتغلوا به ولو كان محتاجا إليه ما أغفلوه. وكلا الدليلين في غاية السقوط، أما الأول فإن كثيرا من علوم الفلاسفة نقلت إلى الاسلام وأثبتها الأئمة على سبيل الوجوب أو الندب كالتوقيت والطبّ والحساب. والثانى أن المنطق مركوزٌ في الطباع بنفل الإجماع إذ حاصله استدلال بوجود المتلازمين على الآخر وبعدمه على عدمه، أو استدلال بوجود أحد المتعاندين على عدم الآخر أو بعدمه على وجوده، وهذا لا ينكره عاقل، وحينئذ فليس للفلاسفة إلا مجرد النسبة والاصطلاح، ولا جرم أن من له ذهن سليم لا يحتاج إلى الاصطلاحات المنطقية كما لا يحتاج العربي إلى تعلم اصطلاحات العربية. وقال بعض المحققين: القول بالتحريم فيه نظر بل إذا كان ذلك على الإطلاق فلا ينبغى أن يعد قولا، لأنهم إن قالوا ذلك مع جهلهم به وبمنفعته فهو حكم عليه قبل تصوره فيكون باطلا كما يحكى أن ابن الصلاح اشتغل به نحواً من عشرين

....

سنة فلم يحصل فيه على تلك المدة فرجع عنه وحرّمه. وإن قالوا ذلك مع علمهم بذلك تعين حملُ كلامهم على ما وراء القدر المحتاج إليه الذي لخّصه أئمة أهل السنة وتعاطوه ووصوا بالمحافظة عليه إذ لا شبهة توهمُ حرمته فيكون الخلاف لفظيا لا حقيقيا، والمعنى أنه لو اطلع عليه اليوم المحرمون له من حيث أنه يشوش الفكر ونحو ذلك لأجازوه كما أنه لو بقي على حاله الأول لحرّمه المجيزون له لاشتماله على بعض الأمور المفسدة للعقائد. واعلم أن السيوطي سئل عن رجل يدعى أن توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق فتكون معرفة علم المنطق فرض عين على كل مسلم، وان لكل متعلم منه بكل حرف عشر حسنات، ولا يصح توحيد من لا يعلمه، ومن أفتى وهو لا يعلمه فما يفتى به باطلٌ. فأجاب بقوله: المنطق فن خبيث مذموم يحرم الاشتغال به إلى أن قال: وليس له ثمرة دينية أصلا ولا دنيوية، نص على مجموع ما ذكرناه ائمة الدين وعلماء الشريعة، واول من نص على ذلك الشافعي ونص عليه من أصحابنا إمام الحرمين والغزالي في آخر أمره وابن الصباغ وابن القشيرى والمقدسي وابن يونس وحفيده والسلفى وابن البندار وابن عساكر وابن الأثير وابن الصلاح وابن عبد السلام وابو شامه والنووى وابن دقيق العيد والجفرى وابو حيان والشريف الدمياطى والذهبى والطيبى والأسنوى والملوى والأذرعى والولي العراقي وابن المقرى وأفتى به شيخنا شرف الدين المقامري، ونص عليه من المالكية ابن ابي زيد صاحب الرسالة وابن العربي والباجي والطرطوشي وصاحب قوت القلوب وابو الحسن بن القصار وابو عامر بن الربيع وابن حبيب وابو حبيب المالقى وابن المنيِّر وابن رشد وابن ابى جمرة وعامة أهل

....

المغرب، ونص عليه من أئمة الحنفية ابو سعيد السيرافى والسراج القزوينى والف في ذمه كتابا سماه نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلى بعلم المنطق، ونص عليه من الحنابلة ابن الجوزى وسعيد الدين الحارث وابن تيمية والف في ذمه ونقض قواعده مجلدا كبيرا سماه نصيحة ذوى الايمان في الرد على منطق اليونان. وقد احتصرته في نحو ثلث والفت في ذم المنطق مجلدا سقت فيه نصوص الأئمة، وقول هذا الجاهل: المنطق فرض عين على كل مسلم، يقال له: ان علم التفسير والحديث والفقه التى هي اشرف العلوم ليست فرض عين بالاجماع وإنما هي فرض كفاية يزيد المنطق عليها، فقائل هذا الكلام: إما كافر أو مبتدع أو معتوه لا يعقل، وقوله: ان توحيد الله متوقف على معرفته من أكبر الكبائر وأبلغ الافتراء ويلزم عليه تكفير غالب المسلمين المقطوع بإسلامهم، ولو قدر ان المنطق في نفسه حق لا ضرر فيه لم ينفع في التوحيد أصلا، ولا يظن أنه ينفع فيه إلا من هو جاهل بالمنطق لايعرفه لأن المنطق إنما براهينه على الكليات والكليات لا وجود لها في الخارج ولا تدل على جزئي أصلا كذا قرره المحققون والعارفون بالمنطق، فهذا الكلام الذي قاله هذا القائل استدللنا به على أنه لا يعرف المنطق ولا يحسنه فيلزم بمقتضى كلامه أنه مشرك لأنه قال: التوحيد متوقف على معرفته وهو لم يعرف بعدُ. فإن قال: اردت بذلك أن إيمان المقلد لايصح وإنما يصح ايمان المستدل، قلنا: لم يريدوا بالاستدلال ما يكون على قواعد المنطق بل ارادوا منطق الاستدلال الذي طبع في كل أحد حتى العجائز والأعرب والصبيان كالاستدلال بالنجوم ان لها خالقا وبالسماء والأنهار والثمار وغيرها، وهذا لايحتاج إلى المنطق ولاغيره،

....

والعوام والأجلاف كلهم مؤمنون بهذا الطريق فقوله: إن للمتكلم منه بكل حرف عشر حسنات فهذا لا يعرف إلا للقرآن الذي هو كلام الله، فإن اراد هذا الجاهل ان يلحق المنطق به فقد ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مبينا. والعجب من حكمه على الله بالباطل، ومقادر الثواب لاتعلم إلا من الشارع، وقوله: ان من يعلم المنطق لا تصح فتواه يلزم عليه ان الصحابة والتابعين لاتصح فتواهم كالائمة الأربعة الذين قام الدِّيْنُ بهم وانتصب عليهم شريعة الاسلام لاتصح فتواهم ولا يخفى بطلانه. اهـــ كلامه.

(قوله: وقال قوم الخ) وهذا قول ثانٍ وهو أنه مندوب إليه كما في الطرة، وهو مقتضى كلام الغزالى وابن عرفة في نقل الإبّى عنه في غير منطقه فإنه صرح فيه بالوجوب والسنوسي وغيرهم من المتكلمين والاصوليين والفقهاء، وهو الحق لانه وسيلة إلى تحصيل العلوم التى منها واجب ومندوب، وإنما لم يكن واجبا - كما نقل عن الإبى في منطقه- مع أنه يتوصل به إلى العلم الواجب كالعقائد لأن تحصيل العلوم الواجبة ليس موقوفا عليه لحصولها لمن لا يحصى كثرة من العلماءِ الذين لم يتعاطوه، فليس حصول العلوم الكسبية بدونه من خوارق العادات بل هو شائع كثير كما ذكره الشيخ السنوسي في شرح منطق ابن عرفة خلافا لما ذكره الشيخ اليوسى في حاشيته ولما في شرح المطالع من الحكم بوجوب معرفته فإنه ضعيف سواء حملنا الوجوب على الوجوب العينى أو الكفائى وهما مذهبان ذكرهما السيد في حاشيته. وكونه عينا في غاية الضعف، وكأن قائله يقول بوجود معرفة الله بالدليل التفصيلي عينا ويزعم انه لا يتأتى الا بالمنطق وكلاهما غير مسلم.

....

(قوله: وقال الغزالى الخ) قاله الملوى.

(قوله: لا يوثق) لأنه لا يفرق بين صحيح العلوم وفاسدها، والمراد الوثوق التام وإلا كان هذا الكلام مقتضيا لوجوبه لا ندبه مع أن المنقول منه الندب.

والقولة المشهورة الصحيحه ❁ جــوازه لــكامل الــقريحه

ممــارس السنة والــكتــاب ❁ ليهتــدى به على الـــصواب

(قوله: والقولة المشهورة الخ) اي لكثرة قائلها ولقوة دليلها، هذا قول ثالث وهو جواز الاشتغال به لمن وثق بصحة ذهنه ومارس الكتاب والسنة وهو المختار عند الشيخ تقي الدين السُبكي، لكن قال سيدي سعيد : المفهوم من كلام الأئمة عكس ما اختاره السبكي إذ كامل القريحة ربما استغنى عنه كحال السلف الصالح وإنما يحتاج إليه الناقص ليحصل له الكمال، وأيضا المنطق ألة توصل إلى ممارسة الكتاب والسنة وفهمهما ومن حصلهما دونه استغنى عنه إذ لا فائدة في تعليم السبب بعد حصول المسبب لأنه تحصيل الحاصل. قال الصبان نقلا عن شيخه العدوى: اراد الناظم بقوله: جوازه الإذن فيصدق بالوجوب والندب و لم يرد به استواء الطرفين لقوله في علته: ليهتدى به إلى الصواب اهــ. اقول: والمعتمد الندب كما تقدم.

(تنبيهان) الأول: وقوع الخلاف المقدم هو في المنطق المشوب بكلام الفلاسفة كا الذي في طوالع البيضاوى، اما الخالص منه كمختصر السنوسي وهذا المتن ومختصر العلامة ابن عرفة ورسالة اثير الدين الأبهرى المساة ايساغوجى ومتن الشمسية للكاتبى وتأليف سعد الدين التفتازانى والخونجى فلا خلاف في جواز الاشتغالــ به، قال:

....

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلاف له حظ من النظر

الثاني: الالف في نواوى عوض عن إحدى يائي النسب إذا حذفت كما هنا نص عليه إبن مالك في التسهيل والكافية، قال ابن بونا الشنقيطى في الإحمرار:

والف عوّض عند العرب من واحد من يائي المنتسب

فسقط ما قاله سيدى سعيد من أنه للضرورة أو للإشباع إذ فيه الحمل على غير القياس.

أنواع العلم الحادث

وهو إدراك البصيرة ويقال فيه الاعتقاد الجازم المطابق لموجب.

أنواع العلم الحادث

ولما كان الغرض من المنطق معرفة كيفية التوصل ببعض العلوم الحادثة إلى بعض حسن أن يعرّف العلم الحادث أولا، وينوّع باعتبار طريقه الموصل إليه وباعتبار أن من شأنه الايصال او الايصال إليه، وأن يخص كلٌ باسم يعرف به. ثم اعلم أن طرفي هذا العنوان وهما: أنواع والحادث إنما جيئ بهما لإخراج علم الله فإنه واحد لا أنواع له، قديم لا حادث، ومن ثَم فلا يجوز وصفه بالتصور والتصديق ولا يقال فيه: إنه ضروري او نظري لتوهم الحدوث والنقصان، وكل ما أوهم ذلك يمنع في حقه تعالى. اما النظري فلأنه يوهم الحدوث لأنه لا بد من ان يكون مسبوقا بنظر او استدلال، وأما الضروري فلأنه يوهم مقارنة الضرورة المستحيلة في حقه تعالى وأما التصديق والتصور فكلاهما مفسر بالادراك وهو وصول النفس إلى المعنى، والنفس من خواص الاجسام. أما النفس في نحو قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ ﴾[الأنعام: ٥٤] فبمعنى الذات. قال العلامة عبد السلام ابن حرم الشنقيطى في احمرار السلم:

علم الاله لا يقال نظرى ... و لا ضروري و لا تصورى

و ليس كسبيا و كل موهم ... يمنع في حق الكريم المنعم

....

(**قوله: العلم الحادث**) وهو عند الحكماء حصول صورة الشيء في العقل، والشيء هنا بالمعنى اللغوي فيصدق بالموجود والمعدوم وبالمــــفرد والنسبة مطابقة للواقع وغير مطابقة.

(قوله: وهو إدراك البصيرة) هذا تعريف ابن عرفة والسيد. واما من عرّف العلم ههنا بأنه معرفة المعلوم على ما هو به كما لبعض شُرّاح هذا المتن فقد خرج عن مصطلح القوم إلى مصطلح أهل الأصول لأن العلم عند المناطقة شامل للظن وللاعتقاد الفاسد وهما خارجان عن هذا الحد وعند الأصوليين خاص باليقين.

ويقال فيه: الاعتقاد الجازم المطابق لموجب.

(**قوله: ويقال فيه**) قاله عبد اللطيف.

قوله: الاعتقاد الخ) اي حكم الذهن وهو مخرج لجميع التصورات إذ لاحكم فيها. وقوله: الجازم مخرج للظن فقد كان خرج عن التعريف قبله. وقوله: المطابق مخرج للفاسد وقد خرج عن التعريف قبله أيضا، وقوله: لموجب مخرج للاعتقاد الصحيح. وبهذا اتصح ان هذا القول اكثر فسادا من القول قبله لزيادته على ما قبله بخروج الاعتقاد الصحيح وجميع التصورات.

إدراك مفـرد تـصورا عُلـــم ۞ ودرك نسبة بتصديق وُسـم

(إدراك) والإدراك وصول النفس إلى معنى بتمامه، وأما ابتداء وصولها إليه فيسمى شعورا (مفرد تصورا) والتصور إدراك الماهية من غير حكم عليها باثبات او نفي (عُلم، ودرك نسبة) بين المحكوم عليه والمحكوم به مع تصور الطرفين وكيفية النسبة بينهما (بتصديق وسم) وإدراك وقوع النسبة هو الحكم وكثيرا ما يفسر بالإيقاع، وهل التصديق بسيط مرادف للحكم.

(قوله: واما ابتداء وصولها الخ) اي او وصولها إليه لا بتمامه كعلمنا بأن الملائكة أجسام نورانية. ثم المراد بالمفرد ما سوى وقوع النسبة التامة أوْلا وقوعها فيدخل فيه المحكوم عليه والمحكوم به كالانسان والحيوان في قولك: الانسان حيوان وتدخل فيه النسبة الحكمية التى هي مورد الايجاب والسلب من غير اعتبار الحكم كما يقع من الشاكّ وتدخل فيه أيضا النسبة الناقصة كنسبة المضاف إلى المضاف اليه والنعت إلى المنعوت والنسبة الانشائية والمشكوك فيها على السواء وغير المقصودة كنسبة الجملة الواقعة صلةً او خبرا.

(قوله: ودرك نسبة الخ) اي إدراك وقوع النسبة.

(قوله: وهل التصديق بسيط الخ) أشار الشيخ صاحب الطرة إلى ما يختلف في بسيطيّته ومركبيّته والأول مذهب الحكماء والجمهور والثانى مذهب الامام الفخر الرازى. ورجح السيد في حواشى شرح الشمسية للقطب الشيرازى مذهب الجمهور بأن تقسيم العلم إلى هذين القسمين إنما هو لامتياز كل منهما عن الآخر بطريق يستحصل به،وقد اختص الادراك المسمى بالحكم

....

بطريق واحد وهوالحجة وما عداه من سائر الإدراكات له طريق آخر هوالقول الشارح فلافائدة في ضم الادراكات الثلاثة إلى الحكم مع مشاركتها لسائر التصورات في طريقها إذ لم يجعلوا لهذا المجموع طريقا يخصه فمن لاحَظَ مقصود هذا الفن وهو بيان الطريق الموصل إلى الحكم لم يلتبس عليه ان الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطريق. قال العلامة ابن حرم الشنقيطى في طرة إحمراره على سلم الأخضرى: وهذا الاختلاف انما هو في مجرد الاصطلاح. ودرج المؤلف الاخضرى مذهب الجمهور بتقدير مضاف في كلامه اي درك وقوع النسبة. وشهّر مذهب الرازى سيدى عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطى في مراقي السعود حيث قالـــ:

الادراك من غير قـضا تــصـــور ومـعْه تصـديـقٌ وذا مـشــــتـهـر

وإنما سمي التصديق تصديقا مع احتماله الصدق والكذب مراعاة لأشرف الاسمين أو لأن الغالب الصدق فحمل عليه .

كما هو ظاهر النظم، وعليه فالتصورات الثلاثة شروطه، او هو مركب من التصورات فهي اجزاء له.

وقدم الأولــ عند الــوضـع ۞ لأنه مــقدم بــالـــــطــبع

(وقدم الأول عند الوضع) بالذكروالكتابة والتعليم (لأنه مقدم بالطبع) إذ لابد للتصديق من التصور للأنه إما شرط أو جزء.

(قوله: وقدم الاول الخ) قرائته بصيغة الأمر أولى من قرائته بصيغة المجهول لإفادة صيغة الأمر وجوب ذلك التقديم صناعة.

(قوله: لأنه مقدم بالطبع) المراد بالتقدم بالطبع هو ان يكون المقدم بحيث يوجد دون المؤخر من غير ان يكون علة كالواحد فإنه مقدم على الاثنين طبعا إذ لا يصح ان يوجد اثنان من غير ان يوجد الواحد وكذلك التصور بالنسبة إلى التصديق لأنه إما شرط أو جزء اي شطر كما في الطرة.

واعلم أن أنواع التقدم خمسة: تقدم بالطبع كما مر آنفاً وبالعلة وهو ان يكون المقدم علة اي سببا فيما تأخر عنه كحركة الأصبع فإنها مقدمة على حركة الخاتم، وكضربة السيف فإنها مقدمة على الضرر الناشئ عنها تقدُّم علةٍ. وبالزمان كتقدم الأب على ابنه، وبالمكان كتقدم الامام على المأموم، والشرف كتقدم العالم على الجاهل. وقد نظم ذلك الاستاذ الفاضل الشيخ محمد محفوظ بن الشيخ بن فحف الشنقيطى حيث قالـــــ:

و قدّمـــوا بطـــبع او بعـــلة ... أو بــزمـــان شـــرف و رتبـة
فالطـــبع حيث يوجد المقـــدم ... دون المـؤخـر وعكس يـحـرم
مـثالـه تقـــدم الجـــزء على ... كل و واحـــد على اثنين تـــلا
وعلـة كـون المـقـدم ســـبب ... فـيما تـأخـــر كضـربـة عطب
والبـــاقي واضـح المثال وعمـل ... بِرٍّ يــزيــن وليـــقِسْ ما لم يُقل

والنظرى ما احتاج للتــأمل ❁ وعكســه هو الــضروري الـجلي

ومـــا بـه إلى تصــور وصل ❁ يدعى بقولــــ شـــارح فـلتبتهـل

وما لتصديق بـه توصـــلا ❁ بحجة يعــرف عنـد الـــعقـلا

(والنظرى مااحتاج) من التصور والتصديق (للتأمل) فمثاله من التصور تصور معنى العالم، ومن التصديق الحكم بان العالم حادث (وعكسه هو الضروري الجلي) فمثاله من التصورات إدراك معنى الواحد، ومن التصديق الحكم بأن الواحد نصف الاثنين (وما به إلى تصور وصل) وهو المعرفات (يدعى بقول شارح فلتبتهـل) لأنه يشرح ماهية الشيئ ويعرفه (وما لتصديق به توصلا بحجة) لأن من تمسَّك بها فقد حج صاحبه اي غلبه (يعرف عند العقـلا).

(قوله: والنظري الخ) هذا تقسيم للعلم بحسب طريقه الموصل إليه وما قبله تقسيم له بحسب متعلقه، وقدم النظري على الضروري وان كان مقتضى الطبع عكسه لكون قيوده وجودية بخلاف الضروري فإنها عدمية. والأعدام إنما يعرف بملكاتها اي بوجود ذاتها، وما درج عليه الناظم من تقسيم العلم الحادث إلى ضروري ونظري هو مذهب المحققين وهو الأصح وهناك أقوال ضعيف لا يلتفت لها. فإن قيل: علم المنطق لا يصح ان يكون ضروريا ولا نظريا لأنا إن قلنا: إنه ضروري لزم ان لا يدوّن وإن قلنا: إنه نظري احتاج إلى قانون آخر ينظر فيه وذلك إلى آخر وهلم جرا فيدور أو يتسلسل، وأجيب عن هذه المعارضة بأنه ليس كله نظريا حتى يحتاج لعلم وقانون آخر، ولا كله ضروريا حتى يستغنى عن تدوينه وتعليمه بل بعضه ضروري كالشكل الأول

....

وبعضه نظري كغيره، ونظريّه بكتسب من ضروريّه بطريق ضروري فلا حاجة إلى علم وقانون آخر اهـــ. قدورة.

(قوله: للتأمل) اي ما يحتاج في حصوله إلى فكر ونظر.

(قوله: وعكسه هو الضروري الجلي) وهو من التصورات ما لا يحتاج إلى فكر ونظر كما مثل في الطرة وكتصور معنى الحرارة والبرودة، ومن التصديقات ما لا يحتاج بعد تصور الطرفين إلى فكر ونظر سواء احتاج طرفاه إلى فكر ام لا كما مثل في الطرة وكالحكم بأن الانسان مغاير للفرس وان الحلاوة مستلذة مثلا. ثم الضروري لا تحتاج النفس في حصوله لها إلى نظر كما مرّ وقد تحتاج إلى حدس او تجربة او حسّ كما ستعرف في مواد الاقسية إن شاء الله.

(قوله: وما به إلى تصور الخ) يعني ان المعلوم الذي يلاحظ للتوصل به إلى المجهول التصوري يسمى عندهم بالقول الشارح كما يسمى معرِّفا.

(قوله: فلتبتهل) معناه فلتبالغ في طلب العلم، ويطلق الابتهال على النظر والتأمل اي فتتأمل، وقال الصبان في حاشيته على شرح الاستاذ الملوى: فيحتمل ان يكون الابتهال في كلامه إفتعالا من بهله اي خلاه مع رأيه اي فلتترك المناطقة مع رأيهم اي لا تتعرّض عليهم بل سلم لهم فهو تكملة للبيت اهـــ.

....

(قوله: لأنه يشرح الخ) كالحيوان الناطق تعريفا للانسان فإنه يوصل إلى تصور الانسان.

(قوله: وما لتصديق به الخ) يعنى ان المعلوم الذي يوصل إلى المجهول التصديقي يسمى عندهم بالحجة وهي القياس الآتى ذكره وذلك كالعالم متغير وكل متغير حادث، فإن هذا قياس يوصل إلى مجهول تصديقي وهو العالَم حادث.

(قوله: عند العقلاء) قال الأستاذ الملوي: و ألــ في العقلاء للكمال قال الصبان: اي للعهد والمعهود ذوو كمال العقل الذين هم أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما يقال: ان العوام لا يعرفون أن الموصل إلى التصديق يسمى حجة مع انهم عقلاء. ثم قال: اقولــ: يرد على الشارح اي الملوي امران: الأول أنه كان المناسب اي اذا نظرنا إلى ما أوّله العلامة الصبان في كلام الأستاذ الملوي ان يقول: فــألــ بفاء التفريع اي لا بالواو. الثاني: أن صنيعه يوهم ان غير ارباب هذا الفن ليسوا كاملين عقلاء وعمومه ظاهر الفساد فتأملْ اهــ.

تنبيه: لا يقالــ: وقع في كلام الناظم رحمه الله تقديم النائب عن الفاعل على الفعل وهو ممنوع في الصناعة النحوية، وذلك في البيت الاول والثاني، لأنا نقولــ: النائب عن الفاعل لم يتقدم فيهما بل هو ضمير المصدر على ما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سباء: ٥٤].

....

وقول الشاعر:

فيا لك من ذي حاجة حيل دونــها ....

ووقع مثل هذا لابن مالك النحوي:

ومــا بـــــه إلى تـعــجـب وصـل ....

وأجيب عنه بمثل ما ذكر**نا**.

أنواع الدلالة الوضعية

(أنواع الدلالة) والدلالة فهم أمر من أمر، وقيل هي كون أمر بحيث يفهم منه أمر فهم او لم يفهم. والدلالة إما لفظ او غيره ودلالة كل منهما إما وضعا او عقلا او طبعا والوضع تعيين امر للدلالة على غيره والطبع العادة فمثال دلالة غير اللفظ وضعا دلالة الخط والاشارة وعقلا دلالة التغيير على الحدوث وطبعا ودلالة حمرة الوجه على الخجل ومثال دلالة اللفظ وضعا دلالته على معناه وعقلا دلالته على لا فظ به وطبعا دلالة اح على الوجع، والمعتبر في المنطق من هذه الاقسام دلالة اللفظ وضعا.

أنواع الدلالة الوضعية

وقد علم ان نظر المنطقيّ من حيث هو منحصر في أربعة أشياء: التعريفات ومباديها والحُجَج ومباديها، ولما كانت لها الفاظ تدل عليها وبها يتصرف فيها احتيج أوّلا، إلى معرفة الدلالة وأقسامها وما يعتبر منها في الفن وما لا يعتبر.

(قوله: أنواع الدلالة) والدلالة – بتثليث الدال – هي لغة مصدر دَلّه على الشيئ هداه إليه.

(قوله: فهم أمر من أمر) هذا معنى الدلالة الاصطلاحي عند الأقدمين كفهم معنى الذكر البالغ الآدمي من لفظ الرجل. والأمر الأول في التعريف هو المدلول والثانى هو الدال، وقد يعترض عليه بأوجه: منها ان الدلالة وصف

....

للفظ مثلا والفهم وصف للشخص لا للفظ فلا يصح تفسيرها به، ومنها ان الدلالة علة للفهم إذ يقال: فُهِم من اللفظ كذا لدلالته عليه والعلة خلاف المعلولــ فلا يصح تفسيرها به، ومنها ان الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلو كانت الدلالة هي الفهم لَلَزِم تقدمها على نفسها. وأجيب على الأول بأنه غلط نشأ من تفصيل المركب وذلك ان الفهم الذي فسرت به الدلالة فهمٌ مقيد بالمجرور بمن وهو الامر الدال كما مرّ، والمختص بالشخص هو الفهم المجرد عن القيد، وتحقيق ذلك ان الفهم له انتساب إلى السامع واللفظ والمعنى، فيوصف به الاوّلُ على معنى أنه فاهم لأنه محله الذي قام هو به، ويوصف به الثاني على معنى أنه مفهوم منه لأنه منشؤه، ويوصف به الثالث على معنى أنه مفهوم منه لأنه متعلقه، ومعنى تفصيل المركب هو ان يجعل الجزء صادقا حيث لا يصدق الا الكل نحو الرُمانُ حلوٌ حامض يصدق المجموع ولا يصدق الواحد، واجيب عن الثاني بأن المعلول بالدلالة إنما هو الفهم باعتبار كونه صفة للفاهم وليس هو معنى الدلالة وإنما معناها كما سلف الفهم باعتبار كونه صفة للمفهوم منه وهو لا يصح تعليله بالدلالة. واجيب على الثالث بأن الدال لا يوصف بالدلالة قبل الفهم حقيقة بل مجازٌ مرسل من تسمية الشيئ باسم ما يؤول هو إليه.

(قوله: وقيل: هي الخ) هذا معنى الدلالة الاصطلاحي عند المتأخرين، قال الأستاذ ابن فحف: وكلا المذهبين لم تكتب له السلامة من الاعتراض عليه. والظاهر أنه لا اختلاف أصلا بين المذهبين إذ كل منهما نظر إلى حيثية لم ينظر اليها آخر. قالــــــ صاحب الطيبية:

....

وفـهم أمـر عندهـم من امـر ... لـفـظ الدلالـة علـيه يجـري
وقـيل: كـون الأمـر للتـفم ... مهيـئا فُـهم أو لـم يفـهـمِ

وعبارة ابن حرم الشنقيطى في الاحمرار:

صحة كـون الأمـر حـيث يفـهم ... أمـرا دلالـة لَديـهم يعـلم
او هـي فـهم ....

(قوله: فهم أو لم يفهم) هذه الزيادة وقعت للشيخ السنوسي وتبعه عليها جمع وليست في كلام المتأخرين فهذه زيادة من عنده بناء على فهمه.

(قوله: والدلالة إما لفظ أو غيره الخ) الحاصل ان الدلالة بحسب الدالـ ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة: لأن الدال إما لفظ أو غيره كل منهما دلالته وضعية وعقلية وطبيعية. ولكن المقصود من هذه الدلالات إنما هو الدلالة الوضعية اللفظية كما قال صاحب الطرة. وإلى ذلك اشار ابن حرم الشنقيطى قوله:

.... وللـفظٍ تُمْنَى ... وغيـر لـفـظ كـل تيـن إمّـا
وضعيٌّ أو عقليٌّ أو طبعتيّ ... وقـصـدنا وضعيُّها اللـفظيُّ

ثم مثل صاحب الطرة كلاّ من هذه الدلالات بقوله: فمثال دلالته غير اللفظ الخ. وإلى ذلك أشار ابن حرم الشنقيطى بقوله:

دلالـة اللـفظ علـى مـن قـالـه ... يـدعـونـها عقـليـة الدلالـة
طبـيعـة اللـفـظيـة الأنـينُ ... علـى التـألّـم لـها يبـين

....

ثـم دلالـــة سـوى اللـــفـظ خـــذِ	أقـسـامـها ثـلاثـة أيـضا كـــــذِى
وضـعــــية كالـوقت للــــــصلاة	طـبـعـية كالـغـــيث للـــــنبات
عقـــلية مـثالــها الـتـــغــــيّر	على الحـدوث هـــكذا تـفـــسّــرُ

دلالة اللفظ على مـا وافقه ❁ يدعـــونها دلالـــة المطـــابقة

(دلالة اللفظ على ما وافقه) بان وضع له كدلالة الرجل على الذكر الانسي والاربعة على نصف الاثنين (يدعونها دلالة المطـابقة) لمطابقة الفهم الوضع إذما فهم هو عين ما وضع له اللفظ.

(تنبيه) فإن قلت: كلام العلامة السنوسي في كتبه وغيره يدل على أنّ الفاظ القرآن تدل على الكلام القديم اي المعنى القائم بذاته تعالى، فمن ايّ نوع هذه الدلالة، إضطرب فيها كلام المتأخرين فنقل عن الشيخ السكتاني في اجوبته انه اختار فيها انها وضعية وبناه على ما ذكره ابن الحاجب في مختصره الأصلي من أن الكلام النفسيّ نسبة بين مفردين قائمة بنفس المتكلم وحينئذ فهي مدلولـــ جُمل القرآن، ورُدّ بأنه لا يصح ان يكون الكلام القديم هو النسبة، لأمور منها: ان النسب أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج، والكلام القديم معنى وجوديّ متحقق في الخارج كسائر صفات المعاني، ومنها: ان النسَب المدلولـــ عليها بـــحمل القرآن كثيرة جدا ومتغايرة تغايرا حقيقيّا بيّنا، وكلام الله القديمُ صفة واحد لاتعدد فيها عند اهل الحق اهل السنة والجماعة كسائر المعاني، ومنها ان كونه نسبة يقتضي التغير اي بتغير الطرفين وكلام الله قديم لا يلحقه التغير. واما كلام ابن الحاجب فقد تأوّله المحققون من شُرّاحه وغيرهم بأنه لابد من تقدير مضاف اي ذو نسبة. وممن تأوّله ابن زكري في شرح المقاصد، ونصه: قول ابن الحاجب: الكلام النفسي نسبة، يجب ردّه إن لم يُرد انه ذو نسبة وممن صرح بهذا المضاف صاحب المراصد، ونصه:

وقـــل مـعـرف الـكلام النـفســي وهو المضاف للـجناب القـــــدسي

....

صـــفـة مـعـــنى قـــائـم بـالـذات   ذو نســــــبة مـناقــض الصـفات

فتحصل من هذا ان الكلام القديم ليس هو نفس النسبة، بل هو صفة معنى متعلق بالنسبة لاعينها. اهـــ قدورة. واختار ابن عرضون في شرح العقيدة للسنوسي وكذا العلامة القسطينى أن دلالة القرآن على الكلام القديم عقلية كدلالة اسقني ماءً على ان المتكلم به مقتضى في نفسه للماء وانه متحدث في ضميره بذلك وهو مردود بأن الالفاظ ليست ملزومة عقلا لقيام معان بنفس المتكلم بها، والحق ما حققه العبادي ونقله عنه الشيخ ياسين في حواشى شرح الصغرى عند قول الشرح: وهو الذي عبر عنه بالنظم المعجز، من ان مدلول القرآن ليس هو الصفة القائمة بذاته تعالى بل مدلوله بعض متعلقات الصفة القديمة كما ان غيره من الكتب السماوية كذلك، قال: وحينئذ يظهر ان مدلول القرآن غير مدلول الانجيل وهكذا ضرورةً ان المتعلقات المدلولة للقرآن غير المدلولة لغيره، فان فيه من الاحكام ما ليس في غيره. اهـــ.

وحينئذ فتسميته بكلام الله تعالى إما حقيقة لكونه منزلا من الله تعالى ليس من تأليف الخلق ولا داخلا تحت كسبهم فتكون إضافته إليه من إضافة المخلوق للخالق تشريفا كما يقال للجنة: دارُ الله، وإما مجازية لكونه قصدت به الدلالة على بعض مدلول الصفة القديمة، كما يقال للكلام المترجم به عن كلام السلطان: ولله المثل الأعلى، هذا كلام السلطان، كما نقول للمحكي في القرآن عن الأنبياء وأممهم الأعجميين: هذا كلامهم مع أنه ليس هو كلامهم بل جعل ترجمة عن كلامهم، وبه تعلم ان قول الأئمة أنه من باب تسمية الدال

....

باسم المدلول هو على حذف مضاف اي باسم دال المدلول كما صرح به بعض المحققين.

(قوله: دلالة اللفظ الخ) هذا شامل للحقيقة والمجاز

(قوله: كدلالة الرجل الخ) مثال للحقيقة وكدلالة لفظ الأسد على الرجل الشجاع في المجاز بناء على ان المجاز موضوع، وهذا هو الراجح كما هو مبسوط في التلويح. وقيل: غير موضوع أصلا، وبه صرح صاحب المفتاح وجزم به السيد في حواشي المطول فيترتب على الأول الراجح انه إذا استعمل اللفظ في جزء ما وضع له أولازمه مجازا بقرينة لم تكن دلالته عليه تضمّنا ولا التزاما بل مطابقة، ودلالته على جزء ذلك المعنى المجازى تضمن وعلى لازمه إلتزامٌ فتكون أقسام الدلالة في المعنى المجازى كالحقيقى، وهو الذي حققه السعد في المطول والسنوسي في شرح إيساغوجى وجرى عليه في المختصر والبنانى في شرح السلم.

(قوله: على نصف الاثنين) هكذا ما عندي من كتابة الشيخ صاحب الطرة. والأظهر كما في شرح البنانى: على ضعف الاثنين ومذا ما في طرة ابن حرم الشنقيطى على احمرار السلم.

(قوله: يدعونها دلالة المطابقة) من قولهم: طابقت النعلُ النعلَ إذا توافقتا.

....

(قوله: لمطابقة الفهم الوضع الخ) فالوضع عندهم هو تعيين أمر للدلالة على على أمر بنفسه أو بقرينة فيدخل المشترك كعين لأن احتياجه للقرينة ليس لتحصيل الدلالة اي ان المشترك قبل القرينة يدل على كل واحد من المعاني التى وضع لها لكن دلالة مبهمة لتزاحم الأوضاع فإذا جائت القرينة عينت احدى تلك الأوضاع، فلم تكن إذن القرينة في المشترك لإيجاد تلك الدلالة بمعنى أنها لم تكن ثم كانت بل لتعينها بعد وجودها، واما القرينة في المجاز فهي لايجاد الدلالة في اللفظ لفقدها عند الاطلاق.

وجـزئـه تضمنا ومـــا لـــزم ۞ فهو الـتزام ان بعقل الـــتزام

(وجزئه) اي جزء معناه كدلالة الاربعة على واحد واثنين وثلاثة (تضمنا وما لزم فهو التزام) سواء لازَمَ مع ذلك في الخارج كفهم الزوجية من الاربعة اولا كفهم البصر من العمى لا إن لازَمَ في الخارج فقط كالسواد للغراب.

(قوله: وجزئه الخ) اي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع هو له اي من حيث إنه جزء.

(قوله: تضمنا) منصوب على أنه مفعول به من فعل محذوف يدل عليه قوله: يدعوها، وحينئذ لايقال: إن في كلام الناظم رحمه الله عطف معمولي معمولين مختلفي اللفظ والمعنى وهما عطف قوله: جزئه على قوله: ما، وعطف قوله: نضمنا على قوله: دلالة مع اختلاف العاملين، وهو ممنوع كما صححه في التسهيل، كما توهم.

(قوله: كدلالة الاربعة الخ) فدلالة الاربعة على الواحد ربعها وعلى الاثنين نصفها وعلى الثلاثة ثلاثة ارباعها. واختلف هل فيها انتقال من فهم الكلّ إلى فهم الجزء؟ على ثلاثة أقوال، الأول نعم ان فيها انتقالا من فهم الكل إلى فهم الجزء فيكون فهم الكل سابقا وفهم الجزء متأخرا عنه، وعليه الجمهور كما في الشرح وهو الذي في التلخيص وجمع الجوامع والسعد في مطوّله، ومعناه أن اللفظ إذا أطلق على الكل يفهم الكل منه من غير ملاحظة أجزاء على الانفراد وإحضارٍ لها بالبال ثم يلتفت الذهن إلى الاجزاء مفصلة، وإنما

....

يتحقق التضمن بهذا الالتفات الثاني فقط، والحاصل ان اصحاب هذا القول قالوا: إن دلالة التضمن فهم الجزء بعد فهم الكل، وهذا القول ليس بصواب لأن القوم صرحوا باستلزام المطابقة في المركبات للتضمن، ولا مرية انه لا استلزام على هذا القول لأنه يكون المعنى هكذا: كلما أطلق اللفظ فهم معناه اجمالا وكل فهم معناه إجمالا فهم جزئه تفصيلا، ولا خفاء في كذب الكبرى حينئذ إذ لايلزم من فهم الكل إجمالا فهم الجزء تفصيلا لأن النفس قد تلتفت إلى تفصيل الجزء بعد فهم الكل وقد لا تلتفت، وما أجيب به عن هذا الإيراد لا ينهض. الثاني ان دلالة التضمن لا انتقال فيها أصلا، وليس للجزء فهم يخصها، وإنما هناك فهم واحد ان قيس إلى المجموع كان مطابقة وان قيس إلى آحاد الأجزاء كان تضمنا فالدلالة على الكل لا تغاير الدلالة على الجزء مغايرة بالذات، بل بالاضافة والاعتبار، فهي بالنسبة إلى كل المعنى مطابقةٌ وبالنسبة إلى جزئه تضمن، فدلالة التضمن على هذا القول فهم الجزء في ضمن الكل، وحينئذ تحقق استلزام المطابقة للتضمن، وعلى هذا القول الآمدي وابن الحاجب والعضد والسعد في حاشيته والسيد في حاشية المطوّل وابن أبي شريف وغيرهم، وصوبه سيدي حمدون في الخريدة. وهو الحق. الثالث كالاولـــ إلا ان فهم الجزء من اللفظ سابق على فهم الكل منه، فيكون الانتقال من اللفظ إلى الجزء ومن الجزء إلى الكل عكس القول الأولـــ، وهذا القول باطل إذ لا يلزم من إطلاق اللفظ فهم جزء المعنى لعدم وضعه له ولا من فهم الجزء فهم الكل لأن الجزء أعم، ولا يلزم من فهم الأعم فهم الأخص. اهـــ بناني بتصرف قليل.

....

(قوله: وما لزم الخ) اي دلالة اللفظ على معنى لازم للمعنى الذي وضع له خارج عنه.

(قوله: سواء لازَمَ مع ذلك الخ) اي ان اللوازم ثلاثة: الأول، لازم في الذهن والخارج معاً ومثل صاحب الطرة له بالزوجية المدلول عليها بلفظ الاربعة، فإن الزوجية لازمة لمعنى الاربعة في الذهن وخارج الذهن، إذ لاتوجد الاربعة في الذهن ولا في الخارج إلا وهي زوج، وهذا المسمى باللزوم المطلق اي الذي لم يقيد بذهن ولا خارج، والثاني لازم في الذهن فقط، ومثل صاحب الطرة له بلزوم البصر للعمى، فإن تصوُّر العمى في الذهن يستلزم تصور البصر مع انهما في الخارج متنافيان. والثالث لازم في الخارج فقط ومثل له بالسواد المدلول عليه بلفظ الغراب فالسواد لازم له في الخارج فقط لأن الذهن لا يحيل غرابا أبيض، وإلى ذلك أشار العلامة ابن حرم الشنقيطى بقوله:

في الذهن والخارج لازم دُعِي	مثالُه زوجية للأربع
ولازم الذهن فقط كالبصر	له العمى مستلزم التصور
ولازم الخارج كالسواد	للزنج والغراب أمر بادى

ودلالة اللفظ على اللازم في الخارج فقط لا تعتبر اي لا تسمى دلالة الالتزام عند أهل المنطق، وتسمى بذلك في علمي الأصول والبيان. ولذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة وألفاظ الأئمة، ولو اشترطوا اللزوم الذهني لخزج كثير من معاني المجاز والكنايات عن أن تكون مدلولا التزاميا.

....

(قوله: ان بعقل التزم) صوابه " إن بذهن التزم " إذ ظاهره مرادفة العقلي للذهني وليس كذلك بل العقلي اعم لأنه يشمل اللازم غير البين وهو مالا يكفي في العلم به العلم باللازم والملزوم معا بل لابد من قرينة منفصلة كلزوم الحدوث للاجرام فإنه لابد من أمر ثالث وهو التغيير، ويشمل البين وهو قسمان: بيّن غير ذهني وهو مالا يكفي في العلم به العلم بالملزوم وحده بل افتقر إلى العلم باللازم أيضا كمغايرة الانسان للفرس فإنها أمر لازم للانسان ولا يلزم من تصوره ان تخطر بباله بل يتصور غافلا عن الفرس جملةً فمن باب أولى المغايرة، وبين ذهني وهوما كفى في العلم به العلم بالملزوم بمعنى انه كلما حصل العلم بالملزوم حصل العلم باللازم وبلزومه للملزوم كلزوم الزوجية للاربعة والبصر للعمى. ولكن أمكن ان يجاب عن قول الناظم بأنه اطلق العام واراد به الخاص. والله اعلم.

فصل في مستعمل الألفاظ

مستعمل الألفاظ حيث يوجد ❁ إمـــا مركب وإمـــــا مفـــرد

فـأولـــ مـــا دل جـــــزؤه على ❁ جـزء معناه بعكس مـــا تـــلا

(مستعمل الألفاظ) احترز به من المهمل كديز (إما مركب وإما مفرد. فأول ما دل جزؤه على جزء معناه) دلالة مقصودة للمتكلم نحو زيد قائم فخرج بما دل جزؤه ما لا جزء له كباء الجر اَوْ لَهُ جزء لا دلالة له كزيد وبجزء معناه ما دل جزؤه على ما ليس من معناه كبعلبك وبالقصد نحو الحيوان الناطق علما للانسان، ومن شرط كون أجزاء المركب كلَّها مادية فالمضاف عنده وإن لم يكن علما مفردٌ لأن دلالته على النسبة إلى المضاف إليه بصورته اي اضافته، ومن لم يشترط جعل المضاف غير العلم مركبا (بعكسٍ ما تلا).

فصل في مستعمل الالفاظ

قد تقدم ان المعتبر عندهم من أقسام الدالّ إنما هو اللفظ الدالّ بالوضع، وأراد في هذا الفصل ذكر مباحث اللفظ من حيث كونه مركبا أو مفردا وكون المفرد كليا او جزئيا أو غير ذلك لينساق بذلك إلى الكلام بالكليات التي هي مبادى التعريفات.

(قوله: مستعمل الألفاظ) اي الألفاظ المستعملة من إضافة الوصف إلى الموصوف، ويصح ان يكون بمعنى الاستعمال فهو حينئذ اسم مصدر لأنه

....

مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، وما كان كذلك فهو اسم مصدر، قال العلامة الحسن بن زين الشنقيطى في إحمرار قصيدة لامية الافعال لابن مالك النحوى:

سُماة مبناهُ ما زيدت بمبدئه   ميمٌ بكلمتها الاشـــراك ما عقلا

واعلم أن في أكثر النسخ قولَه: فصل في مباحث الألفاظ، فالمباحث جمع مبحث اسم مصدر بمعنى البحث وهوالتفتيش والاستقصاء وصح ان يكون اسم مكان كمقعد ومقاعد اي محل البحث. ثم انه كان من حق الناظم رحمه الله أن يقدم هذه الترجمة، ويأتى بها محل الباب السابق، ويستغنى عن أنواع الدلالة، ويعبر بباب، فيقولـــ: باب في مباحث الالفاظ، لأن الباب السابق أعنى انواع الدلالة من جملة المباحث اللفظية.

(قوله: إما مركب وإما مفرد) درج الناظم رحمه الله في تقسيمه اللفظ المستعمل إلى مفرد ومركب على مذهب من يقولـــ: إن القسمة ثنائية وهو الصحيح، قال صاحب القادرية:

اللفظ قسمان لديهم يُعـرَف   مفرد أو مركـــــب مـؤلـــف

ومنهم من جعل القسمة ثلاثية مفرد ومركب ومؤلف. وعلى هذا فالمفرد هو الذي لا يدل جزؤه على شيئ كزيد، وهذا لا فرق بين المفردين في التقسيمين، والمركب هو الذي يدل جزؤه على معنى ليس جزأً لمعناه كابكَم بجزؤه الأول – وهو اب – لا يدل على جزء معناه بل يدل على ذات متصفة بالأبوة. وجزؤه الثانى – وهوكم – يدل على سؤالـــ عن عدد. وكذلك عبد الله علما. والمؤلف هو الذي يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، وهذا معنى المركب عند من جعل القسمة ثنائية كقام زيد وغير ذلك.

....

(قوله: فأول الخ) مبتدأ وسوغ الابتداء به مع تنكيره كونه في معرض التفصيل.

(قوله: على جزُء معناه) بضم الزاي لغة في جزْء – بالسكون – كما قرأ شعبة عن عاصم قولَه تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

(قوله: بعكس ما تلا) بالتنوين خبر مقدم ، وما تلا مبتدأ مؤخر، وما واقعةٌ على المفرد، والمعنى أن تعريف المفرد الذي تلا المركب كائن بعكس تعريف المركب. والمراد بالعكس هو اللغوي لا الاصطلاحي كما سيأتي في بابه.

(قوله: دلالة مقصودةً) هذا زيادة من الشيخ السنوسي للاحتراز عن نحو الحيوان الناطق إذا جعل علما لإنسان كما ذكره صاحب الطرة فكلٌ من جزأيه دال على جزء معنى الانسان لكن هذه الدلالة غير مقصودة من العَلم لأن القصد منه تعيين مسماه، والمعنى الاصلى التركيب غير ملحوظ فيه ألبتّةَ. قال بعضهم: والحق انه لا دلالة لجزء العَلم المنقول من المركب على جزء معناه لا دلالة مقصودة ولا غير مقصودة، فالصواب حينئذ ترك هذه الزيادة.

(قوله: ومن شرط كون الخ) يفهم من هذا ان الجزء قسمان: مادي وصوري والاول هو نفس جوهر اللفظ كغلام وزيد من غلام زيد. والثانى هو

....

الهيئة العارضة له بالتركيب ونظيرهما في السرير خشبه للاول وصورة تعريفه للثاني، ثم الجزء المادى قد يكون مقدرا في اللفظ كالضمائر المستترة فإنها من قبيل المادى عند القوم. واختلفوا في الصوري هل يعتبر في المركب أو لا يعتبر؟ والصحيح الثاني لأنه الهيئة العارضة، والهيئة أمرٌ اعتباري لا مدخل لها في التركيب، فالاجزاء لا تكون الا مادية قاله السيد في حواشى الرضي.

(تنبيه) قدم الناظم المركب وتعريفه على المفرد لأن التعريف للمفهوم، ومفهوم المركب وجودي ومفهوم المفرد عدمي لأنه سلب فيه ما اثبت في المركب ولا يعقل سلب أمر الا بعد تعقل الأمر المسلوب لأن السبب حكم والحكم على الشيئ فرع عن تصوره بوجه مّا اهـــ. يوسى وبناني.

وهـو على قسمين اعنى المفردا ❁ كلي او جــزئي حـيث وجـــدا

فمهـــمُ اشـــتراك الـــكلي ❁ كأســـد وعكســـه الــجزئي

(فمفهم اشتراك الكلي) فهو مالم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه سواء امتنع وجوده كجمع الضدين او امكن ولم يوجد فرد منه كجبل ياقوت، أو لم يوجد منه إلا واحد كشمس وقمر او وجدت افراد منه كثيرة (كأسد وعكسه الجزئي) وهو ما منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وهو إما علم شخص إن تشخَّص مسماه خارجا كزيد وام علم جنس إن تشخص ذهنا.

(قوله: وهو على قسمين الخ) بحسب تشخُّص معناه وعدمه، وانما قلنا: معناه دون مسماه كما للسنوسي ليشمل الحقيقى والمجازي.

(قوله: كلي او جزئي) يقرأ الأولـــ بحذف همزة أو بعد نقل حركتها، والثاني بغير تنوين للضرورة، قال ابن مالك:

.... والمـــصـروف قـد لا يـنــــصرف

(قوله: سواء امتنع الخ) اي في الخارج وان لم يمنع في الذهن كالجمع بين الضدين كما في الطرة.

(قوله: أو امكن) اي في الذهن فقط.

....

(قوله: ولم يوجد إلخ) اي في الخارج مع إمكانية الوجود فيه كجبل ياقوت كما في الطرة، والبحر من زِئبِق – بكسر الزاي والباء – والعنقاء، فهذه الأشياء لا توجد في الخارج ولكنها ممكنة الوجود.

(قوله: أولم يوجد منه إلا واحد الخ) اي يوجد ذلك في الخارج لكنه على فرد واحد فقط مع إمكان وجود شموس وأقمار كثيرة.

(قوله: أو وجدت أفراد منه كثيرة) اي في الخارج بعضها متناهٍ وبعضها الأخر غير متناه كنعم الله تعالى. والحاصل ان الكلي ينقسم إلى ثلاثة أقسام، لأنه إما ذهني اي توجد أفراده في الذهن فقط، وإما خارجي وهو قسمان: ما يوجد في الخارج على فرد واحد وما يوجد في الخارج غلى أفراد كثيرة كما فرّ آنفا. قال العلامة عبد السلام ابن حرم الشنقيطى في احمرار سلّم الاخضرى:

إلى ثلاث قسّم الكلي ... وهو ذهنيّ وخارجيٌّ
فأول أفرادُه تعدّدُ ... عقلا، ولا واحدَ منها يوجدُ
لأنه ممتنع الإيجاد ... في خارج كالجمع للأضداد
أوممكن لكنه لم يرمق ... في خارج كنهر من زئبق
والثاني ما يوجد منه واحدُ ... والغير ممنوع وذاك الواحدُ
أو ممكن منه وجود جنسٍ ... لكنه لم يتفق كالشمس
وثالث أفراده كثيرة ... موجودة في خارج شهيرة

....

فإن قلت: كيف يكون الجمع بين الضدين كليا؟ قلنا: لأنه يصدق على كثيرين باعتبار أن الجمع بين السواد والبياض جمع بين الضدين والجمع بين القيام والقعود جمع بين الضدين والجمع بين الصعود والنزولـ جمع بين الضدين، إذن الجمع بين الضدين يصدق على كثيرين.

(قوله: وهو إما علم شخص الخ) هذا مبني على ان الجزئي يختص بالعلم دون غيره من المعارف، وعليه أكثر المحققين بناء على ان المعارف غير علم وضعت كلية، وانما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال، فهي كلية وضعا جزئية استعمالا، والذي عليه أكثر النحويين ان المعارف وضعت لجزئيّ اي لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بأمر عام كالاشارة في اسم الاشارة والخطاب والتكلم في الضمير، ويسمى هذا الوضع وضعا عاماً لموضوع خاص له، بخلاف وضع العَلم فإنه خاص لخاصٍ.

(قوله: كزيد) فإن تصور ذاته المعينة يمنع من صدقها على متعدد، فإن شارك زيدا غيره في اسمه فليس ذلك لاشتراكهما في مدلول واحد، بل لتعدد الوضع

(قوله: وإما علم جنس الخ) اختلف العلماء في الفرق بينه وبين إسمه اختلافا كثيرا حتى قال الخسروشاهيٌّ شيخ القرافي: "دخلت الديارَ المصرية فلم أر من يفرق بين علم الجنس واسم الجنس" اهــ.

قال بعضهم: الفرق بينهما صعبٌ لأن الفرق بينهما خفي. لكن المختار عند المحققين منهم ابو العباس احمد بن خاتمة والبناني والدماميني ان كل واحد

....

منهما موضوع للحقيقة الذهنية، ولكن اسم الجنس موضوع لها مع اعتبار وجودها في أفرادها الخارجية، وعلم الجنس موضوع لها ليميزها عن غيرها من الحقائق الذهنية مع قطع النظر عن وجودها في أفرادها الخارجية، قالـــ العلامة عبد السلام ابن حرم الشنقيطى:

الفــرق بـين العـلم الجـــــنسيّ	والاســم فرق لـيس بـالجــــــليّ
الافــراد في حـقـيقة الجــــنس	مـعـتـبراتٌ عـند سـير النـــفس
والـفرد الغ والحـقـــــيقة اعـتـبِرْ	في علم الجــــنس لك الفـرق يقـرّْ

(فائدة) اختلف في اسماء الكتب كالموطأ والقرآن وأسماء سور القرآن كالبقرة وآلـــ عمران واسماء القصائد كالهمزية وبانت سُعاد، هل هي من قبيل علم الشخص أو علم الجنس؟ قولان، فمن قال بالأول، قالـــ: إن الموطأ مثلا وضع لكل معين بخصوصه من تلك الأعراض والألفاظ من أي شخص صدرت وفي اي زمان وقعت نظير ما مرّ في وضع المعارف غير العلم، وأورد عليه العلامة أبو العباس الهلالي ان الاسم الموضوع لخصوصيات وضعا عاما كالضمير إنما يستعمل غالبا في الفرد المعين منها من حيث إنه معين،واسماء الكتب غالبا استعمالها فيما يتعقله الذهن مشتركا بين أفرادها لا في الفرد المعين منها نحو القرآن أشرف الكتب والمختصر أشمل من الرسالة وبانت سعاد أقصر من البردة إلى غير ذلك مما لا يحصى، والمختار أنها من قبيل علم الجنس، وان الواضع اعتبر نوعا واحدا من العرض ووضع له الاسم مع قطع النظر عن أفراده، ووضعُ الاسمِ للحقيقة الذهنية لا ينافي استعماله حقيقة في أفرادها لوجود الحقيقة في ضمنها.

....

وكذلك اختلف أيضا في اسماء العلوم كالمنطق والنحو مثلا، والحق أنها ان أريد بها القواعد المخصوصة فهي اعلام أشخاص لأن مجموع تلك القواعد شيئ واحد لا تعدد فيه، وإنما تتعدد الألفاظ الدالة عليها، وان أريد بها الإدراك او الملكة فهي من قبيل علم الجنس اهــ بناني بتصرف قليل.

فـــاول للـذات إن فيهــا اندرج ✽ فـــانسبه اولـعـرض إذا خـــــرج

والكليات خمسة دون انتقاص ✽ جنس وفصل عرض نوع وخاص

(فاول للذات ان فيها اندرج) كالحيوان الناطق في ان كلا منهما داخل في ماهية الانسان (فانسبه او لعرض إذا خرج) كالضاحك والمتحرك. وامّا ما هو مجموع الماهية كإنسان فليس بذاتي ولا عرضي (والكليات خمسة دون انتقاص جنس) وهو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالحيوان (وفصل) وهو جزء الماهية الخاص بها كالناطق (عرض) وهوالكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالمتحرك (نوع) وهو ما صدق على كثيرين متفقين في الحقيقة مختلفين بالعوارض كإنسان (وخاص) وهو الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضحاك.

لما كانت الكليات مبادئ المعرفات حدودا ورسوما، وكانت الحدود إنما تكون بالذاتيات والرسوم بالعرضيات احتيج إلى معرفة الذاتي والعرضي فبينهما هنا بقوله: فأولـــ للذات الخ بالرفع للابتداء وفي نسخة بالنصب على الاشتغالـــ والأول اصح لأن أداة الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(قوله: فأولـــ الخ) اي الكلي ينسب إلى الذات اي الماهية فيقال له: ذاتي، إذا كان مندرجا فيها، والذاتي هو الجنس والفصل فقط.

(قوله: أو لعرض الخ) اي وان كان خارجا عن ماهية أفراده فاسبه لعارض اي أمر عارضٍ للذات وهو العرض إذْ العرض عند المناطقة هو العارض

....

للذات المحمول عليها، ويصدق العرضي بالعرض العام كالمتحرك للانسان والخاص كالضاحك للانسان.

(قوله: وأما ما هو الخ) هذا هو النوع الذي سيأتي بيانه فلا يقال له: إنه ذاتي ولا عرضي لأنه ليس داخلا في الماهية ولا خارجا عنها. بل هو عبارة عن نفس الماهية وهذه هي الكليات الخمس الآتى بيانها في قول الناظم رحمه الله، لأن الذاتي على قسمين: الجنس والفصل، وكذلك العرضي: العام والخاص، والاخير هو النوع. فالمجموع خمسة.

ثم لما كان تعريف الاشياء لا يكون إلا بصفاتها الذاتية أو العرضية مع ان الفرق بين الذاتي والعرضي أمر صعبٌ فقد فرق العلماء بينهما بثلاثة فروق : ألاولـــ: أن الذاتي لا يمكن الذات بدونه، والعرضي بخلافه فلا يمكن فهم حقيقة الانسان من دون الناطق ويمكن فهمها من دون الضاحك، وعلى هذا فالصفة الذاتية هي الصفة النفسية عند المتكلمين الاشاعرة. الثاني: ان الذاتي لا يعلل بعلة، والعرضي يعلل، فالناطق مثلا ثبت للانسان بلا علة. فلا يقال: إنما كان الانسان ناطقا لأنه ناطق، بخلاف الضحك فإنه ثبت للانسان بعلة التعجب كما تقولـــ لمن رأيته يضحك، لما تضحك؟ فيقولـــ: لأني رايت كذا وكذا. الثالث: أن الذاتي مقدم في الذهن والخارج معا بالطبع على ما هو عرضي له، فلا يتعقل الانسان في الذهن إلا بعد تعقل اجزائه من الحيوانية والناطقية، ولا يمكن ان نقولـــ: لا بد من الضحك أوّلا حتى يكون إنسانا، بل لابد من انسان أولا ثم بعد ذلك نثبتُ له الضحك، وإلى هذه الثلاثة أشار العلامة ابن حرم الشنقيطى بقوله:

....

فُــرق بـين العــرضـي والـذاتي	بـأوجــــه ثـــلاثــــة سـتـأتـي
فـالعـــرضي يـصح فـهم الذات	عند انعـــدامـه بعـــكس الـذاتي
والذاتي في التعــريف لا يُعــلل	بـعـلـة والـعـرضـي مـعـــــلّل
والـذاتي ســـابق لـدى الترتيـب	بالطبع في الذهــن بلا تكـــذيب

(قوله: والكليات الخ) بتخفيف الياء للوزن، هذه مبادئ التعريفات وتسمى باليونانية إيساغوجي قيل معناه المدخل اي مكان الدخول في علم المنطق سُمِي بذلك باسم الحكيم الذي استخرجه ودوّنه.

(قوله: جنس وهو الخ) وإن شئت قلت: هو ما صُدِق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين في الحقيقة.

(قوله: وفصل وهو الخ) وان شئت قلت: هو ما صدق في جواب ايّ ما هو صدقا ذاتيا، مثلا إذا سُئل عن الانسان بأي فقيل: اي شيئ هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس

(قوله: عرض وهو الكلي الخ) المراد به هنا العرض العام لذكر الناظم بعدُ الخاصة

(قوله: نوع وهو ما صُدق الخ) وإن شئت قلت: هو الكلي الذي جمع الجنس والفصل وهو قسمان: حقيقي وإضافي فالحقيقي هو ما قدمنا تعريفه او الذي في الطرة اندرج تحت جنس أم لا، وأما الإضافي فهو المندرج تحت جنس

....

كالحيوان فإنه مندرج تحت النامي، وكالنامي وإنه مندرج تحت الجسم المطلق، فظهر أن كلّ كليّ اندرج تحت جنس فهو نوع إضافي سواء اتفقت افراده في الحقائق او ختلفت، وأما الحقيقي فيشترط فيه ان تتفق افراده في الحقائق سواء اندرج تحت جني أم لا، فالانسان نوع حقيقي لأن افراده متفقة في الحقائق، وإضافي لأنه مندرج تحت جنس وهو الحيوان.

(قوله: وخاص) اي وخاصة رخمها هنا للضرورة كما قالــ ابن مالك:

ولاضـطـرارٍ رخـمـوا دون النـــدا ... ما للـــندا يصـــلح نحـــو أحمدا

وإلى ذلك كله اشار العلامة ابن حرم في احمراره بقوله :

فـما على حـقائـق تـخـــتلـف ... انواعـها بالـجـــنس عنـهم يعــرف

والفـصل جـزءٌ خـص والخارج إن ... خـص فبالـخـــاصة عندهـم زكـن

والـخـــارج الشـامل يدعـى عرضا ... وبالعـموم القـيد فـيه مـــرتـضـــى

والنوع ما الجنسَ وفصلا جـــمعا ... وهـــو حـــقيقـي اضـافي مـعـاً

فـــاولـــ ثلاثة بـلا شطط ۞ جنس قريب اوبعيد أووسط

(فاول ثلاثة بلا شطط جنس قريب) كالحيوان (اوبعيد) كالجوهر (او وسط) كالجسم.

(قوله: فاولــ الخ) اي الأول في قوله: والكليات الخ وهو الجنس. والمتعارف عندهم ان القسمة ثنائية لا ثلاثية كما قاله الناظم، قالـــ الطيبيّ:

والجـنس فيـمـا عنـدهـم قـد ارتسم ۞ إلى قـــريـــب وبـعـــيد انقـسم

وللجنس تقسيم آخر إلى عالـــٍ وسافل ومتوسط وهو مباين لما ذكر مفهوما ومصدوقا فليس البعيد هو العالي ولا القريب هو السافل وان غلِط فيه من غلط.

فالجنس العالي هو الذي لا جنس فوقه، وتحته الأجناس ويسمى جنس الأجناس كالجوهر فإنه لا جنس فوقه وتحته أجناس كالجسم والنامي والحيوان، وأما الحادث والموجود والشيئ فإنها وإن كانت أعم من الجوهر لكن ليس واحد منها بجنس له لخروجها عن الماهية وقد عدّوها من لوازم الوجود لا الماهية فهي كلها من العرضيات فلذا لم يذكروها.

والجنس السافل هو الذي لا جنس تحته كالحيوان فإنه لا جنس تحته وإنما تحته الأنواع كالانسان والفرس وفوقه الأجناس. والجنس المتوسط هو الذي فوقه الجوهر وتحته الحيوان.

....

(قوله: جنس قريب كالحيوان) اي قريب للماهية وهو تمام المشترك بينها وبين كل ماهية تشاركها فيه.

(قوله: أو بعيد كالجوهر) اي للماهية وهو تمام المشترك بينها وبين بعض ما يشاركها فيه. وقد تقدم ان المعروف عندهم ان القسمة ثنائية، وأما الوسط كما في قول الناظم فلعل مراده به بعض ما يصدق عليه البعيد في القسمة المذكورة وذلك بأن يحمل البعيد على ما ليس فوقه تمام مشترك كالجوهر للانسان، والقريب على ما ليس تحته تمام مشترك كالحيوان له والوسط على ما فوقه تمام مشترك وتحته تمام مشترك كالنامي له، فإن تحته الحيوانَ وفوقه الجسم والجوهر لكن هذا خلاف المعروف. وبهذا علمت المغايرة بين التقسيمين مفهوما ومصدوقا، أما المغايرة في المفهوم فلأن الجنس القريب على الأول هو تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه، والسافل هو الذي لا جنس تحته وفوقه جنس، وأما مصدوقا فالجسم النامي على التقسيم الأول جنس قريب بالنسبة إلى النبات لأنه تمام المشترك بينه وبين كل ما يشاركه فيه بخلافه على الثاني فهو جنس وسط لأنّ فوقه جنسا وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان.

فصل

ونسبة الالفاظ للمعـــــانى ۞ خمسـة اقســـام بلا نقصان

(فصل ونسبة الالفاظ للمعانى خمسة اقسام بلا نقصان).

فصل

اي في نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر. هذا تقسيم آخر للكلي باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعددهما. فهذه اربعة اقسام. والقسم الأولـــ منها وهو لفظ واحد لمعنى واحد قسمان: متواطئ ومشكك وبذلك كانت خمسة. وسيأتي معنى كل من الخمسة قي قول صاحب الطرة.

(قوله: ونسبة الالفاظ للمعاني) ظاهر اطلاقه يقتضى ان هذه النسب تأتي في الفعل وهو كذلك، فالمتوطئ كذهب والمشكك كوجد والمتباين كقام وقعد والمترادف كجلس وقعد والمشترك كعسعس لأقبل وأدبر، ويقتضى ان هذه النسب تكون في المفرد وفي المركب مع أنه لم يأت في المركب إلا البعض وهو الاشتراك، ومثّله العقباني بأراق دمي لأنه يحتمل الإخبار برؤية القدم وبإراقة الدم. ومنه قول بعضهم:

إلــى حـــتـــفى منى قـــدمي ۞ أرى قـــــدمـــي أراق دمـــــــي

واعترض بأن هذا في اللفظ لا في الرقم، فصواب التمثيل دعاني فإنه يكون أمرا للاثنين واخبارا عن مفرد غائب. وقد اجتمعا في قوله:

....

دعـاني مـن مـلامكـما ســـــفـاها   فـداعي الـشـوق قبلـــكـما دعاني

تواطـؤ تشكك تخـــــالــف ۞ والاشتراك عكسه الــــترادف

(تواطؤ) وهو استواء الافراد في المعنى، ويقال لذلك المعنى: متواطئ كحيوان وانسان (تشكك) وهو تفاوت الافراد في المعنى، ويقال لذلك المعنى: مشكك كالبياض والنور (تخالف) وهو تعدد اللفظ والمعنى. ثم المعنيان لابد بينهما من احدى نسب اربع لأنهما إما ان لا يجمعا على مصدوق من الافراد كإنسان وحجر فالمتباينان واما ان يجتمعا بان لم يفترقا كناطق وضاحك فالمستويان وإن افترقا أن تتحد جهة الفرق كإنسان وحيوان فاللذان بينهما عموم وخصوص مطلقا اولا فاللذان بينهما عموم وخصوص من وجه كأبيض إنسان (والاشتراك) وهو تعدد المعنى دون اللفظ كالعين للباصرة والذهب (عكسه الترادف) وهو تعدد اللفظ فقط كإنسان وبشر.

(قوله: استواء الافراد في المعنى) اي سواء كانت خارجية كما مثل صاحب الطرة، فإن أفراد الحيوان كانسان وفرس وجمل متساوية في الحيوانية. وان افراد الانسان كزيد وعمرو متساوية في الانسانية وليس بعضها أولى من بعض بها، فلا يقال: ان كثيرا من افراد الانسان مثلا أولى من بعض لشدة فطنته وحدة فؤاده واشتماله على لطائف هي اليق بناطقيته، ابعد عن جانب غيره من الحيونات وإن لبعض أفراده تقدما على بعض، لأن الاختلاف بتلك الأوصاف ليس راجعا إلى نفس الحقيقة بل هو من عوارض وجودها في ضمن أفرادها وليس المراد الاولوية أو الأقدمية أو الاشدية في الوجود، بل في الاتصاف بمفهوم اللفظ بمعنى ان العقل إذا حاول مطابقة المفهوم لكثيرين وجد بعض الافراد أولى بهذا المفهوم أو أقدم أو أشد، وأفراد الانسان ليست كذلك لأن مطابقة الانسانية لجميعها على السوية، والتقدم إنما هو في وجودها. أفاده

....

سيدي الطيب. أو ذهنية كالشمس فإن أفراده المقدرة والفرد الموجود منه كلها متساوية في معنى الشمس لا يدرك العقل رجحانا لبعض منها.

(قوله: ويقال لذلك المعنى: متوطئ الخ) لأن المتوطؤ في اللغة التوافق، وأفراده متوافقة فيه لم تختلف، ومنه قوله تعالى: ﴿ لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٣٧] اي ليوافقوا.

(قوله: تفاوت الافراد الخ) اي اختلاف الافراد في المعنى بأن يكون وجوده في بعضها أكثر.

(قوله: كالبياض والنور) فإن البياض في الثلج اكثر منه في العاج والنور قي الشمس اكثر منه في السراج، أو يكون أقدم وأولى كالوجود فإنه في التقديم أقدم منه في الحادث، لكن هذا على القول بأن حقيقة الوجود في القديم والحادث واحدة. والتحقيق تباينهما في الحقيقة لأن تباين اللوازم ملزوم لتباين الملزومات فيكون إذاً لفظ الوجود من قبيل المشترك.

(قوله: ويقال لذلك المعنى: مشكك) لأنه يشكك الناظر فيه اي يوقعه في الشك فلا يدرى هل أفراده متحدة في الحقيقة فيكون متواطأ أو مختلفة فيها فيكون مشتركا، كذا قالوا، والتحقيق كما عند الشيخ اليوسي أن المشكك لا تفاوت بين أفراده في أصل الحقيقة وانما تفاوتت بالعوارض، فعلى هذا يكون المشكك هو ما تفاوتت أفراده تفاوتا بيّنا يتوهم رجوعه للحقيقة، وان كان عند التحقيق راجعاً للعوارض.

....

(قوله: تخالف) اي تباين وهذا هو القسم الثاني من الاقسام الاربعة. مثاله رجل وفرس وكتاب.

(قوله: إما ان لا يجتمعا على مصدوق الخ) اي بأن لا يصدق أحدهما على شيئ مما يصدق عليه الآخر.

(قوله: فالمتباينان) اي فهما يسميان في الاصطلاح المتباينين، ومنه تباين المشتق منه كالعلم والعالم.

(قوله: فالمتساويان) اي المعنيان المجتمعان يسميان في الاصطلاح المتساويين.

(قوله: كانسان وحيوان) ومنه الصفة والموصوف كالسيف والصارم وكالناطق والفصيح

(قوله: فاللذان بينهما عموم وخصوص مطلقا) فالأكثر افرادا أعم والأقل أخص، وهواجتماع الشيئين في مادة وانفراد احدهما فقط في مادة أخرى كانسان وحيوان كما في الطرة، فهما يجتمعان في نحو زيد وينفرد الحيوان في الحمار مثلا ولا ينفرد زيد في الانسان لعدم الانسانية بدون الحيوانية.

(قوله: أولا) اي بان لا تتحد جهة الفرق بل من جهتين.

....

(قوله: فاللذان بينهما عموم وخصوص من وجه) فهو إذن اجتماع الشيئين في مادة وانفراد كل منهما في أخرى.

(قوله: كأبيض وإنسان) فهما يجتمعان في الانسان الابيض كالصينى فإنه انسان وهو أبيض وينفرد الانسان في الزنجي فإنه انسان لكنه ليس بأبيض وينفرد الابيض بثوب أبيض فإنه أبيض لكنه ليس بإنسان.

(تنبيه) لكل واحد من هذه النسب الأربع علامة تعرف بها، فعلامة المتساويين صلاحة كلية موجبة من الجانبين فتقولــ: كل انسان ناطق وكل ناطق انسان. وعلامة المتباينين كالانسان والحجر صلاحة كلية سالبة فيهما من الجانبين. فتقولــ: لا شيئ من الانسان بحجر، ولا شيئ من الحجر بإنسان. وعلامة المعنيين اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق كالحيوان والانسان صلاحة كلية موجبة من جانب الأخص وجزئية موجبة وجزئية سالبة من جانب الأعم تقولــ: كل انسان حيوان وبعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان. وعلامة المعيين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان والابيض صلاحة موجبتين جزئتين من الجانبين، وجزئتين سالبتين كذلك، فتقولــ: بعض الانسان أبيض وبعض الأبيض إنسان، وبعض الانسان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بإنسان.

واعلم ان نقائض هذه النسب لابد أن تكون بينهما إحدى هذه النسب الأربع. فاللذان بينهما عموم وخصوص بإطلاق فيلزم ان يكون بين نقيضيهما

....

عموم وخصوص بإطلاق كذلك لكن على العكس اي نقيض الاعم أخص ونقيض الاخص أعم وذلك كالانسان والحيوان فالانسان أخص ونقيضاهما لا إنسان ولا حيوان، فلا انسان أعم من لا حيوان لقصد لا إنسان على ما صدق عليه لا حيوان من كل مباين للحيوان وزيادته عليه بصدقه على غير الانسان من أنواع الحيوان، وذلك واحد.

والمستويان كالانسان والناطق نقيضاهما متساويان أبدا كلا إنسان ولا ناطق بمعنى أن كل ما صدق عليه لا إنسان صدق عليه لا ناطق وبالعكس.

والمتباينان نقيضاهما لا يكون أبدا بينهما الا التباين او العموم والخصوص من وجه، والأولـ كالانسان ولا ناطق فهما متباينان ونقيضاهما لا إنسان وناطق وهما متباينان أيضا إذ كلما ثبت احدهما إرتفع الآخر، والثاني كالانسان ولا حيوان فهما متباينان ونقيضاهما لا أنسان وحيوان وبيهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في الفرس مثلا وانفراد الحيوان في الانسان وانفراد لا إنسان في الحجر.

واللذان بينهما عموم وخصوص من وجه كذلك نقيضاهما لا يكون ابدا بينهما الا العموم والخصوص من وجه والتباين، ولأول نحو الانسان والأبيض ونقيضاهما لا أنسان ولا أبيض، وهما كذلك لاجتماعهما في الغراب مثلا وانفراد الأول في الثلج والثاني في الزنجي، والثاني اي التباين كالحيوان ولا إنسان بينهما العموم والخصوص من وجه لاجتماعهما في الفرس مثلا وانفراد الحيوان في الانسان ولا إنسان في الجماد ونقيضاهما لا حيوان وإنسان وهما

....

متباينان ضرورة. وأشار إلى ذلك كله العلامة ابن حرم الشنقيطى في الاحرار بقوله:

نقيض ذى العموم مطلقا كهو	وذو التساوي في النقيض مثله
والمتباين نقيضه يعُمّ	من جهة وللتباين يؤم
وذو عموم الوجه أيضا ذان	له نقيضان مقارنان

(قوله: والاشتراك) هذا هو القسم الثالث من الاقسام الاربعة.

(قوله: وهو تعدد المعنى دون اللفظ) اي وهو ما تعدد مسماه اي ما وضع هو له وضعا حقيقيا بأن وضع لمعنىً بخصوصه ثم لمعنى آخر بخصوصه من غير اعتبار نقله من المعنى الأولـ إلى الثاني كما مثل صاحب الطرة، فإن لفظ العين موضوع للباصرة والنقد من غير اعتبار نقله من واحد لآخر.

(قوله: كالعين الخ) تمثيله بذلك يشعر بأن مسمياته لا تكون كلها إلا شائعة، فإن كانت مسمياته متشخصة كلها كالعَلَم الواقع فيه إشتراك او مختلفة كالحادث العَلَم والوصف، أو الفضل العلم والمصدر فلا يسمى مشتركا اي ليس من باب الاشتراك لأن الاشتراك إنما يعتبر بالقياس إلى وضع واحد، والعلم قد تعدد وضعُه غالبا، ذكره العبادى وجرى عليه اليوسي في حواشى المختصر.

(قوله: عكسه الترادف) هذا هو القسم الرابع من الأقسام الأربعة.

....

(قوله: كانسان وبشر) وكذا البر والحنطة والقمح وغير ذلك وهو المترادف سمي بذلك لترادف اللفظين على المعنى الواحد كأنه مركوب لهما.

واللفظ إمــا طلب أو خــبر ۞ فــأولــــ ثلاثة ستذكـــر

امر مع استعلا وعكسه دعــا ۞ وفي التســاوى بالتماس وقعا

(واللفظ إما طلب أو خبر) هذا باعتبار الصيغة وأما باعتبار المعنى ينقسم إلى خبر وإنشاء (فأول ثلاثة ستذكر : امر مع استعلا) كأمر السيد لعبده (وعكسه دعا) وهو طلب العبد من ربه (وفي التساوى بالتماس وقعا) كقولك لأخيك: اسقني ماء.

(قوله: واللفظ إما طلب او خبر) هذا شروع من الناظم في ذكر أقسام المركب التام وهو الكلام. وكان حقه ان لو اخّر هذا التقسيم بعد المعرفات وجعله مقدمة لذكر القضايا التى هي مبادئ الحجج لأن المقصود منه إنما هو الخبر إذ هو الذي تركب منه الحجج كما أن عليه انْ لو قيد اللفظ بالمركب لأن كلامه يوهم أن هذا من اقسام المفرد، وليس كذلك.

(قوله: هذا باعتبار الصيغة الخ) تبع صاحب الطرة من قسّم الكلام إلى خبر وغيره، قسمةً ثانيةً بالاعتبارين المذكورين، بأن جعل الطلب قسماً من الانشاء لا قسيماً له الا أن غير الخبر بالاعتبار الاول يقال له: الطلب وغيره بالاعتبار الثاني يقال له: الانشاء. واما من قسم الكلام قسمة ثلاثية فقد جعل الطلب قسيما للانشاء. وسبب هذا الخلاف ان الطلب له زمنان زمن حالي وهو زمن الطلب، واستقبالي وهو زمن الحدث، فمن نظر إلى الزمان الاولـــ أدرجه في الانشاء ومن نظر إلى الثاني جعله قسما برأسه. ثم الطلب يشمل طلب الفعل وهو الأمر وطلب الكف وهو النهي وطلب العلم بالماهية وهو

....

الاستفهام لكن المقسم منه إلى امر ودعاء والتماس هو الاول اي طلب الفعل وعليه فقول الناظم: فأول لابد من التأويل، وكأن في كلامه نوعا من الاستخدام.

(قوله: أمر مع استعلا) اي الأمرهو ما كان على وجه الاستعلاء اي طلب العلو سواء كان عاليا في نفس الأمر أم لا. هذا قول ابن الحاجب والآمدي والامام الرازى وابى الحسين من المعتزلة. قيل: لا يشترط فيه استعلاء ولا علو، وعليه العضد والبيضاوي، وقال قدورة: انه الأصح عند علماء الاوصول، وقال السبكي: وهو مذهب الاكثر. وقيل يعتبَر: كل واحد منهما وهو مذهب القيشري وغيره، وقيل: يعتبر العلو فقط وهو مذهب الشيرازى والسمعاني وابن الصباغ. قال سيدي عبد الله الشنقيطى في مراقى السعود:

وليس عند جل الأذكياء   شرط علو فيه واستعلاء

وخالف الباجي بشرط التالِ   وشرط ذاك رأي ذى اعتزال

واعتبرا معا على توهين   لدى القشيري وذى التلقين

(**فـائدة)**: الفرق بين العلوّ والاستعلاء ان العلو هيئة في الآمر – بكسر الميم – والاستعلاء هيئة في الأمر.

هذا وقد جرت هذه الأقسام في طلب الكف أيضا على هذا القول.

(قوله: وهو طلب العبد من ربه) العبد ليس قيدا وكذا الرب بل المعتبر كون الطلب أدنى درجةً من المطلوب.

....

(قوله: وفي التساوى بالتماس وقعا) وفي اكثر النسخ فالتماس بالفاء بدلـــ الباء. والحاصل مما ذكر أن المركب اللساني إما مهمل كالهذيان وهو لفظ مركب لا معنى له بالوضع وهو موجود خلافا للامام الرازى وليس موضوعا، واما مستعمل بأن يكون له معنى، وهو إما تام أو غيره، والأول إما ان يفيد بالوضع طلبا أم لا، والمفيد للطلب إما ان يفيد ذكر الماهية وهو الاستفهام نحو ما هذا؟ او طلب تحصيلها مع الاستعلاء وهو الأمر نحو قم، أو طلب الكف عنها كذلك نحو لا تقعد أو مع التساوي والخضوع فهما دعاء والتماس، وغير المفيد للطلب ان كان لا يحتمل صدقا ولا كذبا فهو تنبيه وإنشاء، وان كان يحمل ما ذكر فهو خبر، فهذه تسعة أقسام.

فصل في الكل والكلية والجزء والجزئية

الـــكل حكمنـــا على المجموع ۞ كـــكل ذاك ليـــس ذا وقــــوع

(الـكل حكمنـا على المجموع) من حيث هو مجموع لاعتبار الأفراد سواء ثبت الحكم لبعض الافراد دون بعض أو لجميعهم فالاول نحو بنو فلان فعلوا كذا، والثاني كأسماء العدد. وأما قوله: (ككل ذاك ليس ذا وقــوع) اشارة إلى حديث: ((كل ذلك لم يقع)) فعلى تأويل مرجوح، والارجح انه من باب الكلية اي لم يقع واحد منهما.

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

لما تقدم في كلام الناظم ذكر الكلي والجزئي، وكانت هذه الالفاظ مشاركة لهما في المادة مع تباعد معانيها، بينها هنا تتميما للفائدة ورفعا للالتباس.

(قوله: من حيث هو مجموع) اي معتبر وملحوظ فيه الاجتماع إذ المجموع الأفرادُ، ولذلك قال صاحب الطرة بعد ذلك: لاعتبار الافراد الخ.

(قوله: سواء ثبت الحكم الخ) مع عدم الاستقلال، وسمي هذا البعض المجموعي

(قوله: أو لجميعهم الخ) اي ثبت الحكم لكل الافراد مع عدم الاستقلال أيضا، وسمي هذا الكل المجموع.

....

(قوله: فالأولـــــ نحو الخ) فإنّ الفعلَ لا يعم جميعهم إذ قد يكون فيهم من لا يحضر ثم البعض الذي حضر لا يستقل واحد منهم بالفعل بل يتعاونون.

(قوله: والثاني الخ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ﴾ [الحاقة: ١٧] وأما العدد مع الاستقلال كالعشرة مقرّ بها فهو كلية لا كلٌّ لأن الوراد كل واحد من العشرة مقر به وهو ظاهر.

(قوله: إشارة إلى حديث الخ) وذلك في صحيح الامام البخاري، ولفظ الحديث: «روى ابو هريرة ان رسول الله ﷺ صلّى إحدى العشاءين في الحاضر وسلّم في ركعتين فقام ذو اليدين، وقالـــ: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقالـــ: كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، فاقبل النبي ﷺ على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما، فقالـــ: «أحقّ ما يقول ذو اليدين؟» فقالا: نعم، فقام عليه الصلاة والسلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو».

(فائدة) ذو اليدين لقب لصحابي اسمه خرباق بن عمرو بخاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فموحدة وقاف كما ضبطه العلامة الصبان، ووقع لصاحب شرح الخريدة انه اسمه عمرو بن أداد. ولقب بذلك لضبطه، وقيل: لطول يديه. اهـــ.

(قوله: فعلى تأويل مرجوح) اي مجموعه لم يقع وذلك لا ينافي وقوع بعضها وهو النسيان

....

(قوله: والأرجح الخ) كما حققه السعد وذلك لوجوه: أحدها: ان كلا إذا وقع في حيّزها نفي كانت لعموم السلب لا لسلب العموم، وهذا هو المقرر قي اللغة، ولذلك عده المناطقة من اسوار الكلية السالبة نحو كل حيوان ليس بحجر فإنه يفيد نفي الحجرية عن كل واحد من أفراد الحيوان، ومنه قول الشاعر:

قد أصبحت ام الخيار تدعي   عليّ ذنبا كلُه لم أصنعِ

بخلاف عكسه نحو ليس كل حيوان بإنسان فمن اسوار الجزئية السالبة ، فإذا انتفى العموم بقي البعض ، ومثله قول المتنبى في مدع كافور :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

وقول بعض العرب: ما كلّ سوداء تمرة. وثانيها: ان السائل بالهمزة وأم يطلب تعيين أحد أمرين يعتقد ثبوت أحدهما، وجوابه لا يكون الا بتعيين احدهما أو بنفي كل منهما ردا على السائل وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما، ولا يصح بنفي الجمع بينهما لأن السائل لم يعتقد الجمع بينهما حتى يجاب بنفيه. وثالثها ما روي أنه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كل ذلك لم يقع» قال له ذو اليدين: بل بعض ذلك قد كان، فلو كان قوله: كل ذلك لم يقع من باب الكل اي لنفي المجموع وثبوت البعض لما حسُن من ذى اليدين أن يقول ذلك. لأن الجزئية الموجبة إنما تناقض الكلية السالبة إذ إثبات البعض إنما يُنافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع.

....

فإن قيل: ولو كان المراد من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور من باب الكلية اي نفي كل منهما لَلَزم انتفاء صدق الخبر وذلك مستحيل على الانبياء ؟

اجيب بأن كلامه صلى الله عليه وسلم مبني على ظنّه فكأنه قال: لم يكن واحد منهما في نفس الأمر بحسب ظني، ولا ضرر في وقوع مثل ذلك لأجل التشريع على وجه أوضح، ومخالفةُ الخبر للواقع إنما تعد عيبا إذا علمها المخبِر، إذن قولهم : صدق الخبر مطابقته للواقع ولو بحسب ظن المتكلم فيما ظهر. قال الشيخ العدوي شيخ العلامة الصبان: فإن قلت: إن المعصية لا تقع من الانبياء لا عمدا ولا نسياناً والسلام من ركعتين معصية وقعت نسيانا، فالجواب ان محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها حكم شرعي، وهنا ترتب وهو السجود، ودلالة الفعل أقوى. والنسيان انما يستحيل على الانبياء إذا كان من الشيطان، وهذا النسيان – لو ثبت ذلك – من الله تعالى لا دخل للشيطان فيه. وقد أنشد الصغانى عند شرح هذا الحديث:

ياسائلا عن رسول الله كيف سها ... والسهو من كل قلب غافل لاهي

قد غاب عن كل شيئ سرُّه فسها ... عمن هو سوى اللهِ في التعظيم لِله

وحيثما لـكـل فــرد حكمـــا ❁ فـــــانه كليـــة قـــد علمـــا

والحكم للبعض هو الجزئية ❁ والـــجزء معـــرفتــه جليـــة

(وحيثما لكل فرد حكما فانه كلية قد علما) نحو كل إنسان حيوان (والحكم للبعض هو الجزئية) وهي تقابل الكلية نحو بعض الانسان حيوان (والجزء معرفته جلية وهو ما تركب منه ومن غيره كل.

(قوله: وحيثما لكل فرد الخ) اي ان الكلية هي الحكم الثابت لكل فرد استقلالا نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾ [العمران: ١٨٥] وكما مثل صاحب الطرة، وتسمى الكلّ الجميعيَّ كما تطلق الكلية أيضا على القضية المشتملة عليه سواء كانت مسورة بكل أو بغيرها من أسوار الكلية كا يأتي في القضايا، ثم الذي بمعنى الكلية هو المقصود هنا إذ هو المستعمل في اسوار القضايا كقولنا: كل جرم متغير حصولا أو قبولا، وكل متغير حادث فينتج: كل جرم حادث، دون المسمى بالكل المجموعي لعدم انتاجه في الشكل الأولـــ فضلا عن غيره لجواز كون الأوسط أعم من لأصغر، والحكم على مجموع أفراد الأعم لا يستلزم الحكم على مجموع أفراد لأخص كقولنا: مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان فرس أو حمار فلا ينتج لأن مجموع الانسان ليس بفرس ولا حمار.

....

(قوله: وهي تقابل الكلية الخ) اي ان الجزئية هي الحكم الثابت لبعض الافراد مع الاسقلال في كل واحد منها به نحو بعض الحيوان إنسان أو كما مثل صاحب الطرة لأن الذي صدق للكل صدق للبعض.

(قوله: والجزء معرفته جلية) إذ هو ما تركب منه ومن غيره الكل كما نبّه عليه صاحب الطرة فتبن ان كلاّ من الكلية والجزئية والجزء مقابل للكل باعتبار احد اطلاقاته الثلاثة، إذ الكلية تقابل الكل بمعنى الحكم على مجموع الأفراد، والجزئية تقابله باعتبار اطلاقه على الحكم الثابت لبعض الافراد وهو البعض المجموع، والجزء يقابله باعتبار اطلاقه على الماهية المركبة من أجزاء وإلى هذا أشار الشيخ العلامة سيدي حمدون في الخريدة بقوله:

وقـابل الثـــــــلاثة المـرعيـــة بالجـــزء فالكـلية الجـزئـــية

فصل في المعرفـــات

(فصل في المعرفات) والمعرف للشيئ ما يلزم من تصوره وامتيازه عن غيره.

فصل في المعرفــات

لما فرع من مبادئ التعريفات وهي الكليات الخمس شرع في مقاصدها وهي الحدود او المعرّفات، وقد مرّ أن المعرف يسمى أيضا بالقول الشارح. وقد بحث المعرفات على الحجج ومباديها لما تقدم من أن مفيد التصور يقدم صناعة على مفيد التصديق ولأن المعرف وإن كان مركبا فهو في قوة المفرد والقضايا مركبة حقيقةً فليست في قوة المفرد. و لم يذكر الناظم رحمه الله حداً ولا رسماً للمعرف – بكسر الراء – لما قيل من أن تعريف التعريف لا يمكن، إذ لو كان له تعريف لكان لتعريفه تعريف ويلزم التسلسل، واجيب بأنه بعيد لأن مفهوم المعرف صادقٌ على كل فرد سواء كان معرّفا لغير المعرف أو معرفا للمعرف، فالتعريف الواحد كاف في الجميع فلا تسلسل أصلا. وعرفه العلامة ابن حرم الشنقيطى تبعا لما رسمه صاحب الشمسية بقوله:

يلـــــزم من تصور المعــــــــرِّف ... تميـــيز أو تصـــوّر المعـــــرَّف

وأو فيه لا للترديد بل للتقسيم والأول غير الحد التام والثاني الحد التام. وعلى هذا المنوال ذكر سيدي ابن حمدون في خريدته، وكذا صاحب الطرة رحمه الله، ولكن اعترض على هذا بفساد الطرد لصدقه على المتضايفين كالأبوة والنبوة فإن تصوّر احدهما مستلزم تصوّر الآخر مع أن احد هما ليس

....

معرفا للآخر، وأجيب عنه بأنه يخرج المتضايفين بمراعاة الحيثية في التعريف فيكون المعنى: ما يلزم من تصوره تصوره من حيث ذلك التصور، فيكون التصور الاول سببا في الثاني، والمتضايفان لا سببية فيهما بل يتصوران معا، ومنهم من عدل عن التعبير باللزوم إلى التعبير بالسبب فقالـــ: المعرِف للشيئ ما تكون معرفته سببا لمعرفة ذلك الشيئ عند حمله عليه فيخرج المتضايفان إذ ليس تصور أحدهما سببا في تصور الآخر، هذا التعريف للأقدمين واياهم تبع الخونجى والسنوسى في المختصر والقادري حيث قالـــ:

معـــرف الاشـيا ومـاهــــــــيتها　　　　مـا عـرفه ســـبب معـرفـــــــتها

وهو شامل للأعم والأخص، والأقدمون يجيزون التعريف بالأعم وصوّب السيد ذلك، ونحوه للمتولي في شرح الشمسية ونسبه لابن سينا وكثير من المحققين، قالـــ: وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات الاسمية بالأعم.

معـــــرف على ثلاثة قســـــم ۞ حـد ورسميّ ولـفظى علـــــم

فالـحد بالجنس وفصل وقعا ۞ والـرسم بالجنس وخاصة معا

(معرف على ثلاثـة قسـم: حد) وهو لغة المنع، ومنه حدود الشرعية لأنها سبب في منع المحدود عن ارتكاب موجبها، وحدود الدار لأنها تمنع ما بخارجها من الدخول فيها (ورسميّ) والرسم لغة العلامة ومنه رسوم الأطلال (ولفظي علم) وكل من الرسم والحد إما تام وإما ناقص (فالحد) التام (بالجنس) القريب (وفصل وقعا) كتعريف الانسان بالحيوان الناطق (والرسم) التام (بالجنس) القريب (وخاصة معا) اي مجتمعين كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك.

(قوله: معرّف على ثلاثة الخ) وجه الحصر فيها أن التعريف إما مجرد الذاتيات أولا، والأولـــ الحد والثاني إما أن يصح أن يكون مركبا أولا، الأول الرسم والثاني اللفظي.

(قوله: وهو لغة المنع الخ) منه الحديد سمي بذلك لأنه يمنع من الاعداء، ويقالــ: حدت المرأة على زوجها وأحدت إذا منعت نفسها من الزينة، وحدود الله ما منع منها أو منع من مخالفتها والتعدى إلى غيرها، قالـــ تعالى:﴿ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقۡرَبُوهَاۗ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(قوله: ورسميّ) الذي جرى على الألسنة إسقاط ياء النسب، وزيادة الناظم إياها إنما هي للنظر إلى أن المقسم – وهو مطلق المعرف – جنس فيصح أن ينسب إلى بعض أنواعه كما يقالــ: الحيوان إما إنساني أو فرسي اي هذا

....

الجنس ينقسم إلى حصة انسانية وحصة فرسية ولا يخفى ما فيه من التكلف أحوج إليه ضيق المقام أوالنظم.

(قوله: والرسم لغة الخ) سمي التعريف بالخاصة رسما لأنه أثر وعلامة لما اختص بها.

(قوله: وكل من الرسم والحد الخ) فهذه اربعة أقسام والخامس المعرف باللفظي وبقي قسمان آخران وهما التعريف بالمثالــ والتعريف بالقسمة فصارت الأقسام سبعة قاله البناني. ثم المراد بالتعريف بالمثال على ما يدل عليه كلام الغزالي أن يشبه المعرَّف بشيئ معروف عند السامع لإيضاح المشبه كأن يشبه العلم بإدراك البصر ، وبعضهم حمله على ذكر جزئية من جزئيات المعرف كأن يقال مثلا: العلم كإدراكنا أن الواحد نصف الاثنين. وعلى كل فكلا الطريقتين صالح للتمييز. ومثله الاستاذ ابن فحف بقولــ ابن مالك النحوي:

مـبـتـــدأ زيـــد وعـــاذر خـبـــر إن قلت: زيـــد عـــاذر من اعـــتذر

وبالقسمة أو التقسيم على ما يدل عليه كلام الغزالي تمييز المعرف عما يشاركه بطريق التقسيم كأن يقال مثلا: الاعتقـــادات المشاركة للعلم إما شك أو ظن – ويتميز عنهما بالجزم – وإما جهل مركب ويتميز عنه بالمطابقة وإما تقليد ويتميز عنه بكونه لا يحتمل النقيض لاستناده لموجب، ويحتمل أن يراد بالتقسيم ذكر أقسام الشيئ المعرف كأن يقالــ: الكلمة إما إسم أو فعل أو حرف. ولا يخفى أن التمثيل أو المثالــ بوجهيه والتقسيمَ باحتماليه من

....

التعريف بالخاصة، وكذا اللفظي فإنه في التحقيق يرجع إلى التعريف بالخاصة لأنه إذا قيل: ماالحنطة؟ فمعناه: ما مدلول الحنطة؟ فإذا قلنا: هي القمح فمعناه هي الحب المسمى بالقمح فالمسمى بالقمح خاصة للحنطة، فكأن الأولى عدم زيادة الثلاثة.

(قوله: فالحد الخ) سواء ذكرت فيه أجزاء الجنس مفصلة كتعريف الانسان بأنه الجسم النامي الحسّاس المتحرك بالإرادة الناطقُ أو مجملة كما مثّله صاحب الطرة. وبالجملة الحد التام هو المشتمل على جميع الذاتيات بالمطابقة أو بالتضمن ولا عبرة بدلالة الالتزام.

(قوله: وخاصة معا) والمراد الخاصة الشاملة اللازمة كما مثله صاحب الطرة.

(قوله: الضاحك) اي بالقوة واما الضاحك بالفعل فغير شامل ولا لازم فلا يعرّف به لفساد عكسه.

(فائدة) قالـــ العلماء: إن الضحك ليس طبع الملائكة وكذلك الجن، وفي بعض الآثار وقوع الضحك من الملائكة، ويقالـــ ايضا: إن النسناس – وهو قيل: انه دابة – يضحك ولكن الضحك من هؤلاء اتفاقي لا ينقض به اختصاص الانسان بالضحك.

وناقص الحد بفصل أو معا ✽ جنس بعيد لا قريب وقعا

وناقص الرسم بخاصة فقط ✽ او مع جنس أبعد قد ارتبط

(وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لا قريب وقعا) كتعريف الانسان بالناطق وبالجسم الناطق (وناقص الرسم بخاصة فقط او مع جنس أبعد قد ارتبط) كتعريف الانسان بالضاحك وبالجسم الضاحك.

(قوله: وناقص الحد بفصل) فيه إضافة الصفة إلى الموصوف اي والحد الناقص، وقوله: بفصل اي قريب وهو مبني على جواز التعريف بالمفرد وفيه خلاف، قالــــ في شرح المختصر: ومنهم من شرط التركيب في المعرِّف مطلقا قالـــ: فالتعريف عند هؤلاء لا يصلح بالخاصة ولا بالفصل المفردين وحدهما. اهـــ. وجعل ابن سينا إفادة المفرد التصورات قليلا رديئاً.

(قوله: بخاصة فقط) اي وحدَها مفردة كانت كما مثله صاحب الطرة أو مركبة كما تقولـــ: الانسان هو المنتصب القامة البادى البشرة العريض الاظفار فمجموع هذه العوارض الثلاثة خاصة واحدة، وكلٌّ واحدٍ منها بانفراده عرض عامٌّ.

(قوله: ابعـــدٍ الخ) اي بعيدٍ، وَصَرْفُه ضرورةٌ، وكلما كان الجنس أبعدَ كان التعريف بالنقصان أدخل. والحاصل ان التعريف بالفصل حد وبالخاصة رسم ثم ما كان منهما مع الجنس القريب تام وما كان بغير القريب ناقص.

ومـــا بلفظي لـديهم شهـــرا ❁ تبتديل لفظ بـرديف أشهـرا

وشـرط كل ان يرى مطــردا ❁ منعكســـا وظاهرا لا أبعــد

(وما بلفظي لديهم شهرا تبديل لفظ برديف أشهرا) منه عند المخاطب كتعريف الهِزَبْر بالأسد والبر بالقمح والأصح انه من باب الرسم لأنه تعريف بالخاص لأن معناه هو الذي يخص بهذا الاسم (وشرط كل ان يرى مطردا) اي مانعا من دخول غير المعرف بان لا يكون أعم، والاطراد الملازمة في الثبوت بان يكون التعريف إذا وجد وجد المعرف (منعكسا) اي جامعا لافراد المعرف بان لا يكون أخصَّ والانعكاس الملازمة في الانتفاء بان يكون إذا انتفى التعريف انتفى المعرف، ومنهم من يفسر المطرد بالجامع والمنعكس بالمانع (وظاهرا لا أبعدا) اي أخفى كتعريف القمح بالبر.

(قوله: وما بلفظي لديهم الخ) يعنى ان المعرف الذي اشتهر عندهم تسميته باللفظي هو الذي يُقصَد به تفسير اللفظ بأن لا يكون اللفظ واضحا في الدلالة في معنى فيبدل بلفظ آخر أشهر منه في الدلالة على ذلك المعنى.

(قوله: الهِزَبْر) كسبَحل ودرهم، ومن أسماءه أسضا الهرماس والغضنفر، فإن قيل: اشراط الاظهرية في المعرِّف الشامل لجميع أقسامه يغنى عن اشتراط الاشهرية هنا؟ أَجيبَ بأن الأشهرية هنا ليست وصفا إلا للالفاظ. بخلاف الأظهرية فيصحُّ اعتبارها في المعاني.

(قوله: والأصح انه من باب الرسم الخ) قد تقدم البحث على ذلك.

....

(تنبيه) أكثر التعاريف المستعملة رسوم لما نقله في شرح المقاصد عن مستصفى الغزالي من أن الاطلاع على الجنس والفصل يتعسر في أكثر الاشياء، ونقل الخطاب عن البرزلي في البيوع ما نصه: حقائق الاشياء لا يعلمها إلا الله فهو المحيط بها من جميع الجهات، والمطلوب في معرفة الحقائق الشرعية وغيرها إنما هو ما يميزها من حيث الجملة عما يشاركها في بعض حقائقها، قالـــ بعض حذاق المناطقة: وهذا المعنى كثيرا مّا يقع من حكماء المتقدمين يكون قصدهم التنبيهَ على ما يقع به التمييز ولو بأدنى خاصية فيعترض عليهم المتأخرون لاعتقادهم أنهم يأتون بالحقائق التى تشتمل على جميع الذاتيات وهم لا يقصدون ذلك لأنه لا يعلم حقائق الاشياء إلا الله تعالى.

(قوله: مطردا اي مانعا الخ) هكذا فسر غير القرافي الطرد والانعكاس بالجمع ونقير القرافي على خلافه ولا مشاحة في الألفاظ.

(قوله: والاطراد الملازمة الخ) هذا عند الاصوليين.

(قوله: إذا وجد الخ) إذ لو كان أعم لم يلزم من وجوده وجود الأخص.

ولا مســــــاويا ولا تجـــــوزا ۞ بـــلا قرينـة بهـــا تُحـــــرّزا

ولا بمـــا يـدري بمحــدود ولا ۞ مشـترك من الـــقرينة خــلا

(ولا مساويا) في الخفاءكتعريف الحنطة بالبر (ولا تجوزا) في استعمال اللفظ مجازا (بلا قرينة بها تحرّزا) كتعريف العنب بالخمر، وأما إن كانت ثَمّ قرينةٌ فيجوز كقولك الخمر غير المعتصَر (ولا بما يدري بمحدود) كتعريف الشمس بكوكب النهاروالعلم بالمعلوم (ولا مشترك من القرينة خلا) كتعريف الحيض بالقرء ويجوز ان كانت معه قرينة كقولك القرء المانع من الصلاة.

(**قوله: كتعريف الحنطة بالبُر**) وكتعريف الزوج بما ليس بفرد وعكسه، وهذا بالنسبة لمن استويا عنده، وأما من عرف أن الزوج هو العدد المقسم إلى متساويين فيصح أن يعرف له الفرد بما ليس بزوج.

(**قوله: تُحُرِّزا**) جملة فعلية مبنية للمجهول في محل جر نعت قوله: قرينة.

(**قوله: وأما إن كانت الخ**) قال السعدُ: فإن قيل: المجاز لا يكون الا مع قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه أي لأنهم عرّفوه بأنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له مع قرينة تصرفه عما وضع له؟ قلنا: هو لا يكون إلا مع قرينة دالة على أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد اهـــ. قال البناني: وأيضا قرينة المجاز من حيث هو قد تكون خفية، وقرينته في التعريف لابد من أن تكون واضحةً لأن مقصود التعريف الإيضاح

....

اهـــ. ولذلك قال الشيخ سعيد قدورة: المراد بالقرينة هي الزائدة على قرينة المجاز كما مثله صاحب الطرّة بقوله: غير المعتصَر.

(**قوله: ولا بما يدري بمحدود**) اي إلا بمحدود والمراد بذلك انه يجب في كل معرّف أن لا يكون فيه لفظ تتوقف معرفته على المعرّف –بالفتح– لأنه دَور محالٌ لاقتضائه كون كل منهما مقدما على الآخر ومتأخرا عنه. كما مثله صاحب الطرة.

(**قوله: كتعريف الشمس الخ**) مع كون الشمس مأخوذة في تعريف النهار لأنه الزمن الذي تطلع فيه الشمس فوق الأفق. وذكر القرافي ان المنع من هذا ليس على سبيل اللزوم بل يختلف باختلاف المخاطب، فإن كان المخاطب يعرف النهار ويجهل الشمس صحّ أن يقال له: هي الكوكب المضيئ نهارا، وإن كان يعرف الشمس ويجهل النهار صحّ أن يقال: هو الذي تطلع فيه الشمس فوق الافق. ثم قالـــ: والأصل في هذا الباب أن يعرّف للسامع ما يجهله بما يعلمه اهـــ. وذلك عند المحققين خاص بالرسوم والتعريفات اللفظية كما ذكره العبادي.

(**قوله: ولا مشترك الخ**) اي كما يمنع دخول المجاز في التعريف دون ظهور قرينة كذلك يمنع فيه المشترك دون قرينة تعيّن المراد منه، لأن المقصود من التعريف البيان، والاجمالـــ في لفظ مفرد مشترك يُنافيه.

وعندهم من جملة الـمردود ۞ ان تدخل الاحكام في الحـدود

ولا يجـوز في الحدود ذكـر او ۞ وجائـز في الرسم فادرمـا رووا

(وعندهم من جملة المردود ان تدخل الاحكام في الحدود) لان الحكم على شيئ فرع عن تصوره والتصور فرع عن التعريف. والاصح ان المراد بتصوره ادراكه بوجه مّا ولو لم تعلم حقيقته لأنّا نحكم على ما لا نعرف حقيقتَه كالمولى سبحانه وتعالى والملائكة (ولا يجوز في الحدود) لئلا يظن (ذكر او وجائز في الرسم) إن كانت للتخيير او التقسيم كقولك الانسان هو الضاحك او الكاتب ونحو العلم تصور او تصديق واما او للشك او الابهام فتمنع مطلقا (فادْرِما رووا).

(**قوله: ان تدخل الاحكام الخ**) قال البناني: المراد بالأحكام هنا العوارض التي تعرض للحقيقة، وهي تكون أعراضا عامة كرفع الفاعل ونصب المفعول، وتكون خاصة ككون الفاعل الاصلُ فيه ان يتصل بفعله، وكون المفعول الأصل فيه أن ينفصل، ولو قيل: اي فرق بين الاحكام الخاصة بالمحكوم عليه وبين ما اجيز التعريف به من الخواص، فالجواب: الخواص التي يصح التعريف بها هي التي عرف السامع ثبوتها للماهية وتميزت الماهية عنده بها فلا تذكر له في التعريف من حيث الحكم بها على المعرف حتى يحتاج إلى تصوره قبلها بل ليميز عنده بها بخلاف الأحكام فانه لا يعرف ثبوتها إلا بعد تصور المحكومَ عليه بدونها، مثلا من عرف المرفوعات وتميزت عنده وسأل عما يميز الفاعل منها صح ان يعرف له الفاعل بأنه اسم مرفوع بعامل مقدم عليه، ومن

....

سمع ان كل فاعل مرفوع واحتاج إلى تصور الفاعل لينطبق به مرفوعا لم يصح تعريفه له بأنه الاسم المرفوع الخ لانه لا يحكم عليه بالرفع حتى يتصوره، ولا يتصوره إلا بتصور أجزاء تعريفه التي منها انه مرفوع فيلزم الدور. وبهذا انحلّ الاشكالــ الذي قيل في تعريف الحال عند الامام ابن مالك في الالفية.

(**قوله: ولا يجوز في الحدود**) المراد بالحدود هنا المعرف الحدي لا مطلق المعرفات بخلاف ما قبلُ. اي لا يجوز في التعريف الحدي ذكر أوْ التي للتقسيم بل لا تمكن لأن الحد يكون بالفصل ولا يمكن للحقيقة الواحدة فصلان، لأن المركب من الجنس، وهذا الفصل يغاير المركب من الجنس، وذاك الفصل الآخر، فيكونان حقيقتين لا حقيقةً واحدة، وهذا معنى قول الأصبهاني: يجوز ذكر أوْ في الرسم بخلاف الحقيقي لأن النوع الواحد يستحيل ان يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصتين اهـــ. وأما من قال: إن التقسيم يسوغ في كل من الحدود والرسوم فهو غير صحيح.

(**قوله: مطلقا**) اي لمنافاتها الغرضَ.

فصل في القضايا و أحكامها

ما احتمل الصدق لذاته جرى ۞ بينـــــهم قضيـــــة وخبرا

(ما احتمل الصدق) والكذب (لذاته) التي هي كونه لفظا دالا على حصول شيئ لشيئ او ربط شيئ بشيئ او على رفع ذلك (جرى بينهم قضية وخبرا) فخرج بالصدق والكذب جملة الشرط وحدها والانشاء، ودخل بقيد ذاته ما قطع بصدقه من خارج كالواحد نصف الاثنين واخبار الله تعالى ورسله، اولكذبه كالواحد نصف الاربعة او خبر مسيلمة في دعواه الرسالة.

فصل في القضايا و أحكامها

هذا شروع منه رحمه الله في التصديقات ومباديها بعد أن انتهى من الكلام عنالتصورات ومباديها. والقضايا كالمطايا في الصناعة فإنها جمع قضية كما أن المطايا جمع عطية. والمراد بالأحكام المتعلقة بالقضايا هو النقائض والعكوس.

(**قول الناظم: ما**) اي مركب لما هو معلوم عندهم من أن الخبر وغيره مما ذكر معه إنما هما في المركب ولأن المركب هو الجنس القريب للقضية فيخرج به المفرد مع اشتماله المركب الناقص والتام والانشاء والخبر، وقوله: احتمل الصدق الخ مُخرِجٌ الناقص تقييديا كان كالحيوان الناطق أو غير تقييدي كتركيب الحرف مع فعل أو مع اسم. ومخرج أيضا الانشاآت فإن هذه كلها لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها وان احتملتهما لأمر خارج عنها

....

نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ۝ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴾ [طه: ٢٥-٢٦] فإنه ستلزم: أنا مفتقر لذلك، وقولك: اسقني ماءً فإنه بحسب العرف يستلزم نسبة خبرية محتملة لهما وهي: أنا عطشان.

(**قول الناظم: الصدق**) فيه حذف الواو ومعطوفها اي الصدق والكذب بدليل قوله: احتمل، على قوله تعالى:تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ اي والبرد إذ الاحتمال لا يستعمل إلا في التردد بين اثنين.

(**قوله: قضية وخبرا**) اي أن المحتمل للصدق والكذب يسمى قضية باعتبار ما تضمّنَه من القضاء اي الحكم ويسمى خبرا باعتبار ما فيه من الإخبار بمضمنه وكذا يسمى تصديقا سمية له بأشرف احتماليه أو لأن الخبر إنما وضع ليدل على الصدق، واحتمال الكذب أمر عقلي لا إشعارَ للفظ به. والصدق هو مطابقة الخبر للواقع طابق الاعتقاد أو خالفه أو لم يصحبه اعتقاد أبدا، والكذب ضده. ومذهب النظام أن الصدق مطابقة الخبر للواقع لا للاعتقاد فقط، والجاحظ انه لا للاعتقاد مع الواقع، فهو يثبت الواسطة فالصدق مطابقة الخبر لهما اي للاعتقاد والواقع والكذب مخالفتُة لهما، وغيرهما –وهو أربعة أقسام– ليس بصدق ولا كذب.

(**قوله: ودحل بقيد ذاته**) والحاصل أن أقسام الخبر إما أن لا يتعين صدقه ولا كذبه كخبر من ليس بمعصوم بقيام زيد، وإما تعين صدقه نظرا للخارج من مخبر كخبر من يستحيل كذبه أو لخصوص المادة نحو الواحد نصف الاثنين والاربعة زوج وإما تعين كذبه نظرا إلى مخبر به، وليس عندنا ما

....

هو مقطوع بكذبه نظرا إلى المخبر إذ لم يَرِدْ نصٌّ أن كل ما اخبر به مسيلمة أو الدجالــ كذب، أما ما أخبر به مسيلمة من دعوى الرسالة أو الدجال من دعوى الألوهية فمقطوع بالكذب لخصوص المادة.

ثم القضـــايا عندهم قسمان ۞ شـرطية حمليـــة والـــثاني

كليـــة شخصيـــة، والاولــــــ ۞ إمـــا مسور وإمـــا مهمـل

(ثم القضايا عندهم قسمان: شرطية) وهي ما تركب من قضيتين نحو إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا (حملية)هي ما تركب من مفردين كزيد قائم وقام زيد أو ما في قوتهما كزيد قام ابوه فإنه في قوة قائم الأب (والثاني كلية) والمراد بها ما موضوعها كلي وهو اصطلاح لم يعهد (شخصية) وهي ما موضوعها شخص معين (والاول إما مسور وإما مهمل).

(**قوله: ثم القضايا عندهم الخ**) يعني أن القضية تنقسم قسمة أوّلية إلى قسمين شرطية وحملية.

(**قوله: من قضيتين**) اي ليستا في تأويل مفرد. وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها، ومعناها تعليق حصول مضمون قضية على حصول مضمون أخرى.

(**قوله: حملية الخ**) فدخل في الحملية اربعة أقسام: ما تركب من مفردين نحو زيد عالم أو زيد ليس بعالم، وما محموله جملة في تأويل مفرد نحو زيد قام أبوه لأنه في قوة زيد قائم الأب ولا شك أن قائم الأب مفرد مقيَّد إذ المراد بالمفرد ما ليس بقضية بقرينة المقابلة لا مقابل المركب، وكذا قولنا مثلا: أفضل الذكر لا اله إلا الله فهو في قوة: أفضل الذكر كلمة التوحيد او الاخلاص، والعكس اي ما موضوعه جملة في قوة المفرد نحو لا حول ولا قوة إلا بالله

....

كنـــز من كنوز الجنة فهو في قوة قولنا: هذا اللفظ المخصوص كنـــز من كنوز الجنة. وما تركب من جملتين كلتاهما في قوة المفرد نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم فهو في قوة: هذه القضية نقيض هذه القضية.
والمراد بما في قوة المفرد ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزأً من تلك القضية وعند إفادة كلها، قاله العلامة سعد الدين التفتازاني. وهذه القضية تسمى بالحملية لنسبتها إلى الحمل وهو الحكم بثبوت شيئ لشيئ أو سلبه عنه وهو قدر مشترك بين الطرفين، خلافا لمن قال: إنها منسوبة إلى الحمل. ولكن لو كان الأمر كذلك لقيل فيها: محمولية لا حملية. أفاده شيخنا الشنقيطي.

(**قوله: والمراد بها ما موضوعها كلي الخ**) فتدخل المهملة والمسورتان الكلية والجزئية لا المسورة بكل، وإلا فسد تقسيمه.

(**قوله: شخص معين**) اي في الخارج كزيد كاتب أو في الذهن نحو أُبُوَّةُ زيدٍ لعمرٍو ثابتة.

(**قوله: والاول**) اي ما موضوعها كليٌّ.

(**قوله: مسوَّر**) سمي بذلك لتشبيه اللفظ على كمية الأفراد كلها أو بعضهابالسور المحسوس المحيط بالبلد او بعضه بجامع الإحالة بالاشياء ففيه استعارة.

(**قوله: وإما مهمل**) نحو الحيوان إنسان والحيوان ليس بفرس، وسميت هذه القضية مهملةً لإهمالها من السور مع صلاحيتها له، أو لإهمال استعمالها في

....

الدلالة استغناء عنها بالجزئية لأنها في قوتها، أما إذا كان الموضوع كليا غير صالح للسور يكون الحكم فيها ليس على الأفراد القابلة له بل على نفس الماهية التي لا تعدد فيها نحو الانسان نوع والحيوان جنس فإنها تسمى طبيعية لوقوع الحكم فيها على نفس الطبيعة والحقيقة. وانما ترك الناظم رحمه الله هذا القسم لكونه ليس من القضايا المستعملة في العموم.

فإن قلت: الحيوان إنسان لا يصلح أن يكون مثالا للمهملة لأن المعرف بأَلْ إن أُريدَ به الماهية من حيث هي مع الحضور الذهني فالقضية شخصية كالمصدّرة بعَلَمِ الجنس، وإن أريدَ معهود خارجي فهي شخصية أيضا كالمصدّرة بعلم الشخص، وإن أريدَ الماهية في ضمن جميع الأفراد فهي كلية كالمسورة بكلٍّ، وإن أُريدَ الماهية في ضمن فردٍ مّا لقيام قرينة فجزئية فلا إهمال إذَنْ في كلام العرب؟ فالجواب أن الإهمال يتحقق بضمن الحقيقة في ضمن الأفراد بلا اعتبار تبعيض فيها ولا تعميم بل من حيث وجودها لا في ضمن جميع الأفراد ولا في ضمن فرد معين بل من حيث كونها محتملة للكلية والجزئية.

والـــسور كليا وجزئيـــا يرى ❁ فــاربع اقســامه حيث جـــرى

إمـا بكل او ببعض أو بـــــلا ❁ شيئ وليس بعض او شبه جلا

(والسور كليا) بان دل على تعميم الحكم (وجزئيا) بان دل على تبعيض الحكم (يرى فاربع اقسامه حيث جرى) لأن حالتيه السابقتين يردان في السلب والإيجاب (اما بكل او ببعض او بلا شيئ وليس بعض او شبه جلا) فشبه "كل" جميع ونحوه مما يفيد عموم الايجاب وشبه "بعض" واحد وشبهه مما يبعّض الايجاب وشبه لا شيئ لا واحد ونحوه مما يفيد عموم السلب وشبه "ليس بعض" ليس كل ونحوه مما يبعض السلب.

(**قوله: فاربع أقسامه الخ**) هكذا في بعض النسخ، وفي بعض: أقسامه أربعة حيث جرى، وعلى النسخة الأولى فحذفت التاء – وإن كان المعدود مذكرا– على لغة قليلة وليس للضرورة كما لبعضهم.

(**لأن حالتيه الخ**) فالأربعة هي كلية موجبة وكلية سالبة وجزئية موجبة وجزئية سالبة.

(**قوله: إما بكل الخ**) امثلة للأسوار الاربعة.

(**قوله: فشبه "كل" الخ**) فسور الايجاب الكلي لفظ كل الافراديّ لا المجموعي ولفظ جميع وما في معناهما اي من كل ما يدل على إثبات الحكم لكل فرد نحوجاء القوم قاطبةً او جميعا أو عامة أو طراً أو كافة وألـــــــ الاستغراقية، نحو

....

﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [الأنبياء: ٣٥] ونحو جميع ما سوى الله حادث ونحو ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء: ٢٨] وسور الايجاب الجزئي بعض وواحدٌ وما في معناهما ومنه النكرة في الاثبات مفردة كانت نحو ﴿وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠] أو جمعا نحو ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] ومن أمثلته نحو «إثنان من القضاة في النار» وعشرة من الصحابة يدخلون الجنة، وسور السلب الكلي لا شيئ ولا واحد وكل ما دل على عموم السلب نحو لا شيئ من العالم بقديم ولا واحد من الجائز بغنيّ من الفاعل المختار، ومنه كل نكرة وقعت في سياق النفي وهي إما نص في العموم وإما ظاهرة، فالأول إذا كانت مختصة بالنفي نحو ما جاءني أحد أو مع من ظاهرةً نحو ما لباغ من مفرٍّ أو مقدورةً نحو لا اله إلا الله. والثاني وهو ما إذا كانت ظاهرة فيه فتحمل عليه إلا لقرينة، وسور السلب الجزئي ليس بعض وبعض ليس وليس كل نحو ليس بعض الناس بمحاسَبٍ وبعض الذنب ليس بمغفور وليس كل ميت تأكله الأرض وما جميع الناس بمؤمنين. والفرق بين هذه الالفاظ كما ذكره بعضهم أن ليس كل مفهومه المطابقى رفع الايجاب الكلي ويلزمه السلب الجزئي، إذا قلنا: كل حيوان إنسانٌ مثلا كان معناه ثبوت الانسانية لكل فرد من أفراد الحيوان، وإذا قلنا: ليس كل إنسان حيواناً فقد رفعنا ذلك الحكم اي ليست الإنسانية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان ، هذا مدلوله المطابقى وهو صادق بأن تكون الإنسانية ليست ثابتة لشيئ من أفراده وهو السلب الكلي، أو تكون ثابتة للبعض منسلبة عن البعض، وأيًّاما كان يتحقق السلب الجزئي –لأنه ان

....

سلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض وإن انسلب عن البعض وثبت للبعض فقد انسلب عن البعض أيضا– فليس كلٌّ يستلزم السلب الجزئي لا محالة، فكان دالاّ عليه بالالتزام ، قلت: ولا شك أن فيه احتمالا للسلب الكلي معه أيضا كما تقرر قبيلا، ولكن اصحاب هذا القول لم يعتبروه فيه بل أخذوا المحقق فقط وهو السلب الجزئي.

وأما ليس بعض وبغضٌ ليس فعكس ما تقدم فإن مفهومهما المطابقي هو السلب الجزئي لأن معناهما سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع ويلزمهما رفع الايجاب الكلي لأنه إذا انتفى عن البعض لم يكن ثابتا لكل فرد بالضرورة.

واعلم أن الفرق بين ليس بعض و بعض ليس أن الأول قد يستعمل للسلب الكلي نحو ليس بعض الحيوان بحجر اي لا شيئ من أبعاضه بحجر فإنه لإبهامه شبيه بالنكرة، والنكرة في سياق النفي تعمّ، بخلاف الثاني فإنه ليس في سياقه. هذا الفرق سلّمه الشيخ الطيّب وكذا الهلالي.

وكلهـــــا موجبة وســــالبه ۞ فـــــهي إلى الـــثمان آيِبـــه

والاولـــ الموضوع في الحملية ۞ والاخــر المحمـــــول بالسوية

(وكلها موجبة وسالبه فهي إلى الثمان آيِبه والاول) والمراد به المحكوم عليه قدم او اخر لانه مقدم معنى (الموضوع) لانه وضع لان يحمل عليه (في الحملية والاخــر المحمول) اي المحكوم به (بالسوية) لانه لما حكم به على الموضوع قدركأنه حمله.

(**قوله: وكلها موجبة الخ**) عبّر في جانب الايجاب بصيغة اسم المفعول وفي جانب السلب باسم الفاعل لأنه راعى في الايجاب الايقاع اي قضايا أوقع فيها الايجاب، وفي الثاني الدلالة على السلب فكأنها التي سلبت. ولو عبّر في كل باسم الفاعل أو اسم المفعول لحصلتْ المناسبة فيراعي في اسم الفاعل الدلالة على الايجاب او السلب او الاثبات أو النفي، وفي اسم المفعول كونُهما أوقع فيهما الايجاب أو السلب، لكن الناظم رحمه الله جاء بذلك تبعا لعادة القوم.

(**قوله: إلى الثمان آيبة**) وكل واحدة من القضايا الأربع التي هي الشخصية والمهملة والكلية والجزئية إما أن تكون موجبة أو سالبة فتكون القضايا ثمانية حاصلة من ضرب اثنين في اربعة.

(**قوله: قدم أو أخر**) مثال تقديم المحكوم عليه زيد كاتب ومثال التأخير عندي درهم ولي وطرٌ وجاء زيد.

....

والمقصود من الموضوع مصدوقه اي أفراده التي يصدق عليها بدليل انه يقبل السور، فلو قصدنا بإنسان في قولنا: كل إنسان حيوان الحقيقةَ من حيث هي، اعني المفهوم الذي هو الحيوان الناطق لم يصح دخول السور عليه، لأن الحقيقة من حيث هي شيئ واحد لا تعدد فيه، ولذلك لا يدخل السور على القضية الطبيعية لأن الحكم فيها على الحقيقة كما مرّ. وأما المحمول فالمراد منه مفهومه لا مصدوقه. قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي في إحمرار السلم:

الوصف والعنوانُ والمفهوم ما ... دلّ عليه اللفظ طبقاً فاعلما

ثم اختلف القوم في كيفية صدق وصف الموضوع على أفراد الموضوع فابن سينا ذهب إلى أنه يصدق على أفراده بالفعل، والمراد بالفعل هنا اتصاف الذات بالعنوان حقيقة خلافا للفارابي حيث يقول بالامكان والمراد بالامكان هنا ما يقابل الامتناع. وقال حفيد ابن رشد: إنه للمحمول في فعليته وإمكانه.

واليك بيان ذلك: مثلا إذا قلنا: كل كاتب ضاحكٌ فعلى القول الأول يكون معناه: كل فرد من أفراد الكاتب اتصف بالكتابة بالفعل اي حقيقة ماضيا او حاضرا او مستقبلا، فهو كاتب.

وعلى القول الثاني يكون معناه: كل فرد من أفراد الكاتب يمكن اتصافه بالكتابة، ماضيا او حاضرا او مستقبلا فهو كاتب. وعلى القول الثالث تكون جهة صدق الكاتب على الأفراد كجهة صدق الضاحك، فإن اردتَ انه ضاحك بالفعل فالمراد بالموضوع الكاتب بالفعل، وإن أردتَ انه ضاحك بالامكان فالمراد بالكاتب ما يمكن اتصافه بالكتابة. زالأول أشهر لأنه الذي يشهد له الاستعمال في اللغة العربية. كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ

....

﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُوا﴾ [النور: ٢] اي كل من ثبتت له السرقة والزنا بالفعل، ولا أمر بقطع يد كل إنسان لإمكان سرقتِه وجلد كل لإمكان زناه قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

واختلفوا في صدق موضوع على ... أفراده هل صدق إمكانٍ جلا
أو صدق فعلٍ أو لمحمول قفا ... في أيّ ذين منهما قد وُصفا

واعلم أن الحملية مركبة في الحقيقة من أربعة أجزاء هي الطرفان، والثالث النسبة الحكمية وهي كون الشيئ ثابتا للشيئ أو غير ثابت له، والرابع الحكم وهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة.

ثم اعلم أن كل واحدة من هذه القضايا الثمانية إما معدولة أو محصلة فهي ست عشرة قضية والمعدولة هي التي يجعل السلب جزأ من موضوعها كل لاحيٍّ جماد أو من محمولها نحو زيد هو لا عالمٌ أو منهما نحو كل لا حي هو لا عالمٌ فالأولى معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين. وعند الاطلاق تصرف لمعدولة المحمول كما يقول ابن عرفة. والمحصلة هي التي لا يكون حرف السلب جزأ لشيئ من طرفيها بأن لا يكون فيها سلب أصلا نحو زيد عالم أو يكون فيها و لم يجعل جزأً من أحدهما نحو ليس زيد بعالم. والمثال الأول لموجبة محصلة والثاني لسالبةٍ محصلة. ومن ذلك يتضح أن حرف السلب في المعدولة بعد الرابطة وهي ضمير الفصل عند النحاة. وإلى ذلك كله أشار العلامة عبد السلام الشنقيطي في إحمرار السلم بقوله:

وكلها معدولٌ أو محصّل ... فهي إذاً ستةُ عشرٍ تحصل
اثبات محمول هو التحصيل ... وسلب محمول هو العدول

....

إن كان حرف الســـــلب بعد الـرابطةْ   وهي ضـمير الفصـــل فاحفظ ضابـطة

وقد يلتبس أمر السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فلا بد من الفرق بينهما من أن السالبة المحصلة أعم مطلقا من الموجبة المعدولة، وذلك لأن القضية السالبة تصدق مع عدم وجود موضوعها في الخارج -والموضوع مقابل المحمول- فقولنا: زيد ليس بعالمٍ يصدق مع عدم وجود زيد الذي هو الموضوع، وذلك بأن يكون ميتا مثلا أما المعدولة الموجبة فإنها لا تصدق إلا إذا كان موضوعها موجودا في الخارج اي ليس معدوما، فقولنا: زيد هو لا عالم، معناه أنه جاهل، ولا يوصف بالجهل إلا إذا كان موجودا، فظهر أن السالبة المحصَّلة أعم مطلقا من الموجبة المعدولة، فانتفاء العلم في قولنا: زيد ليس بعالم في المحصلة السالبة يصدق بالجهل وبحالة الموت فلا يكون عالما ولا جاهلا، فاجتمعت المحصلة السالبة مع الموجبة المعدولة في الجهل، وانفردت هي بصدقها على حالة الموت فهي أعم مطلقا، والموجبة المعدولة أخص مطلقا.

تنبيه: إذا كانت المعدولة والمحصَّلة ثُنائيتَين اي إذا لم تذكر الرابطة فيهما فلا يتميز بينهما إلا بالنية في تقديم حرف السلب أو تأخيره عن الرابطة.

وان على التعليق فيها قد حكم ۞ فانهـــــا شرطية وتنقســـم
ايضـــــا إلى شرطيـــة متصله ۞ ومثلهـــا شرطيـــة منفصلة
جـــزآهمـــا مقـــدم وتـــال ۞ امّـــا بيـــان ذات الاتصـــال

(وان على التعليق) اي تعليق احد طرفيهما بالاخرعلى وجه الصحبة أو العناد (فيها قد حكم فانها شرطية، وتنقسم ايضا إلى شرطية متصله) وهي ما اتصل جزآها لصحبة بينهما (ومثلها شرطية منفصلة) وهي ما انفصل جزآها لعناد بينهما (جزآهما مقدم وتال، امّا بيان ذات الاتصال).

(**قوله: اي تعليق احد طرفيهما الخ**) اي القضية الشرطية هي القضية التي تركبت من قضيتين في الأصل وربط بينهما حرف الشرط أو العناد، ومن هذا الربط الشامل للامرين عبر الناظم رحمه الله هنا بالتعليق بدليل أنه قسّمها إلى شرطية متصلة وإلى شرطية منفصلة، قال العلامة القادري:

فإن على قـــضيـتـين اشـتملتْ ۞ فإنــهـا شــــرطية قـــدر سُـمتْ

(**قوله: وهي ما اتصل جزآها لصحبة بينهما**) اي هي التي حكم فيها بتعليق حصول مضمون على حصول مضمون أُخرى أو بنفي ذلك.

(**قوله: وهي ما انفصل جزآها الخ**) هي التي حكم فيها بثبوت العناد بين مضمونَي قضيتين أو سلب ذلك. ولكن إطلاق التعليق على النوع الثاني هذا مجاز بتشبيه ربْط المتصلة، ففيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه بقرينة ما بعده، وهو جائز على الصحيح، ويدل على ذلك حمل مالك والشافعي رضي الله عنهما قوله تعالى: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] على المس باليد والوطء.

....

وفي السبكيّ: مسألةٌ: المشترك يصح اطلاقه على معنَييه معاً مجازا، ثم قال بعد ذلك: وفي الحقيقة والمجاز خلاف، خلافا للقاضي اي في قطعه بعدم صحة ذلك. كما أن تسمية المنفصلة شرطية مجاز أيضا كما صرح بذلك البناني وسعيد قدورة وعليّ قصارة.

(**قوله: جزآهما مقدم وتال**) اي إن الجزء الاول من كل واحدة منهما يسمى مقدما، والجزء الثاني يسمى تاليا، هذا خاص بالمنفصلة بلا شك، أما المتصلة فالجملة التي يدخل عليها حرف الشرط منها هي المقدم وإن تأخرتْ لفظا، والجملة التي يدخل عليها حرف الفاء هي التالي وان تقدمت لفظا نحو: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، و فالنهار موجود إن كانت الشمس طالعةً.

مــــا أوجبت تلازم الـــجزأين ۞ وذات الانفصـــال دون مـــين

(ما أوجبت تلازم الجزأين) بان كان أحدهما سببا للآخر او مسببا عنه أو اشتركا في سبب نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وعكسه ونحو كلما كان النهار موجودا فالعالم مضئ وقد تكون الصحبة بين طرفيها لا لموجب نحو ان كانت الشمس طالعة فالحمار ناهق وهذا النوع يسمى الاتفاقية. (وذات الانفصال دون مين).

(**قوله: ما أو جبت تلازم الجزئين**) اي بين طرفيها، هذا التعريف غير جامعٍ لعدم شموله للاتفاقية والسالبة، ولو قيل في التعريف: ما حكمت بالصحبة أو سلبها بين الطرفين نحو كُلَّما كان الشيئ إنسانا كان حيوانا، وليس الشيئ كُلّما كان حيوانا كان انسانا. وسميت متصلة لإتّصال صدق احد طرفيها بصدق الآخر في الايجاب والسلب.

(**قوله: وقد تكون الصحبة الخ**) إشارة إلى ان القضية الشرطية المتصلة تنقسم إلى لزومية وهي ما تقدم اي هي التي تكون الصحبة بين طرفيها لموجب، وإلى اتفاقية وهي التي قالها صاحب الطرة. ومعنى قوله: لا لموجب عدم اقضاء صدق أحدهما صدق الآخر بوجهٍ. وقد تفسر الاتفاقية بأعمَّ من ذلك وهي أن يكون تاليها صادقا، ولا ينافي صدقه صدق المقدم. وفائدتها رفع ما يتوهم من التنافر بين أمرين نحو قول عمر ابن الخطاب كما قيل: نعم العبد صُهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه. ذكره البهاء السُبكي في شرح التلخيص. وذلك قد يتوهّم منافاة عدم الخوف لعدم المعصية، وأن من لم يخف يعصى، فرفع ذلك التوهم. ومثلُه قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ

....

أَقۡلَٰمٞ ﴾[لقمان: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ ﴾ [الأنفال: ٢٣] فقد قال العلامة السعد في المطول أنه من قبيل اللزومية وارد على قاعدة اللغة.

مـــــا اوجبت تنافرا بينهمـــا ۞ أقسامهـــــا ثلاثة فلتعلمـــا

(ما اوجبت تنافرا بينهما) وكل منهما تسور وتهمل موجبتين بايجاب اللزوم والعناد وسالبتين بسلبهما، وسور الايجاب الكلي في المتصلة كلما ومهما، وفي المنفصلة دائما، والايجاب الجزئى فيهما قد يكون، وسور السلب الكلي فيهما ليس ألبتَّةَ، وسور السلب الجزئى فيهما قد لا يكون، والاهمال باطلاق إن ولو وإذا في المتصلة، ولفظ إما في المنفصلة (أقسامها ثلاثة فلتعلما).

(**قوله: ما أوجبت تنافراً الخ**) ولذلك سميت مفصلة اي لما بين طرفيها من التنافر اي الانفصال، وقيل: سميت منفصلة لاشتمالها على اداة الإنفصال وهي إمّا.

وهذه القضية تنقسم أيضا مثل أختها إلى قسمين: عنادية وهي التي يكون التنافر بين طرفيها لموجب من تناقض أو تضادٍ نحو إما أن يكون الموجود قديما أو لا يكون قديما وإما أن يكون الشيئ شجرا أوحجرا.

واتفاقية وهي التي يكون التنافر بين طرفيها لغير موجب بأن لا ينافي احدهما الآخر لكن اتفق أن صدق احدُهما وكذب الآخر وليس صدق صادقهما هو الذي أوجب كذب الآخر ولا العكس نحو إما ان يكون الانسان حيوانا وإما ان يكون الحمار جماداً، فإنه لا تنافي بينهما لكن اتفق أنْ صدق الأولُ وكذب الثاني.

وإلى هذه الاقسام الاربعة اي قسمين للمتصلة وقسمين للمنفصلة أشار العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي بقوله:

إن يتـــــلازَمْ طَـــرَفا القـــضـــية ۞ لموجب فانسُــبْ إلى اللـــزوم تي

....

وإن تــلازما ولـــيس مــوجبُ	فــهي إذاً للاتــفاق تـنـــسبُ
والحـــكم ذا في ذات الاتصــــال	كذاك أيضـــا ذات الانـفـــصال
ان يكن العـــناد فيـــها بـاد	لمـــوجب فانسُـــبْ إلى العناد
وإن عرى عن مـوجب شـــقاقـها	فذى اسـمُها ووسمُها اتفـــاقها

ولو قال: وإن تصاحبا الخ بدل قوله: وإن تلازما لكان أولى لعدم التلازُم بين طرفي الاتفاقية. والله أعلم.

(**قوله: أقسامها ثلاثة الخ**) الضمير يعود إلى القضية الشرطية المنفصلة اي أنها تزيد المنفصلة على المتصلة بأنها كما تنقسم إلى هذين القسمين تنقسم أيضا إلى الاقسام الثلاثة.

مـــانع جمـــع أو خلو أو هما ۞ وهو الـحقيقيّ الأخص فاعلما

(مانع جمع) وهي المركبة من الشيئ والاخص من نقيضه نحو إما ان يكون الشيئ ابيض وإما ان يكون أسود (أوخلو) وهي المركبة من الشيئ والأعم من نقيضه نحو إما ان يكون غير أبيض وإما أن يكون غير أسود ونحو زيد إما أن يكون في البحر وإما ان لايغرق (أو هما) وهي المركبة من الشيئ ونقيضه كإما ان يكون الموجود قديما وإما ان يكون غير قديم او مساو له نحو إما ان يكون الموجود قديما وإما ان يكون حادثا (وهو الحقيقي) لانه محقق من كل وجه بخلاف غيره (الاخص) لان الأولين كل منهما جزء من الحقيقة والجزء أعم من كل لأنه كلما وجد الكل وجد الجزء ولا عكس (فاعلما).

(**قوله: مانع جمع**) اي مانعة جمع حذفت التاء للنظم، لها تفسيران احدهما أخص وهي التي تمنع الجمع فقط بأن لا يجتمع طرفاها على الصدق ويجتمعان على الكذب، وهذه لا تتركب موجبتها العنادية الصادقة إلا من الشيئ وما هو أخص من نقيضه، وهذا هو الذي فسره صاحب الطرة ومثله. فنقيض أبيض لا أبيض وأسود أخص منه كما أن أبيض أخص من نقيض أسود وهو لا أسود، فلو صدقا معاً لَلَزِمَ صدق الشيئ ونقيضه لأن الصدق كل منهما يستلزم صدق نقيض الآخر من أجل أن صدق الأخص يستلزم صدق الأعم، وصدق الشيئ ونقيضه محال، وإنما صح اجتماعهما على الكذب لأن الكذب الأخص لا يستلزم كذب الأعم فلم يلزم من كذبهما كذب الشيئ ونقيضه، وإلى هذا التفسير أشار عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي بقوله:

ومـا من الشـــيئ ومن أخـصَّ من ۞ نقـــيضه لدى العـــناد تـقـترن

....

مــانـعـةَ جـــمع إذاً تُســـمَّى ....

والثاني أن تفسّر بما هو أعم مما ذكر وهي التي لا يجتمع طرَفاها على الصدق سواء اجتمعا على الكذب أم لا، فتكون بهذا المعنى شاملة للحقيقية كما يأتي.

(**قوله: أو خُلُوّ**) اي مانعة خلوّ فهي لها تفسيران ايضا أحدهما أخص وهي التي ذكرها صاحب الطرة اي هي التي تمنع الكذب فقط بأن لا يجتمع طرَفاها على الكذب ويجتمعان على الصدق، سميت مانعة خلوّ لأن طرفيها يمتنع خلوُّ الوجود عنهما، وهي التي تتركب موجبتها الصادقة من الشيئ وما هو أعم من نقيضه كما ذكره صاحب الطرة، وهما نقيضا طرفي مانعة جمع، وفي تمثيل صاحب الطرة ممكن أن نقول: يصح اجتماع غير أسود وغير أبيض في شيئ واحد بأن يكون أحمرَ مثلا ولا يصح ارتفاعهما بأن يكون أبيض أسود لأن ارتفاع كل منهما يستلزم ارتفاع نقيض الآخر من أجل أنّ ارتفاع الأعم يستلزم ارتفاع الأخص فيجتمع ارتفاع الشيئ ونقيضه وهو محال، وصحّ صدقهما معا لأن صدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص فلم يلزم من صدقهما صدق الشيئ ونقيضه. وإلى هذا التفسير أشار عبد السلام ولد حرم الشنقيطي بقوله:

.... وما مـن الشـيـئ ومـــن أعـــمّا

اي مـــن نقـيضه تـــركـــبتْ فـذى مـانعة الخـــلوِّ في اســـمها خذِ

....

والثاني أن تفسر بما هو أعم من ذلك وهي التي لا يجتمع طرفاها على الكذب سواءً اجتمعا على الصدق أم لا وهي بهذا التفسير شاملة أيضا للحقيقة.

(**قوله: أوهما**) اي مانعة جمع ومانعة خلو، وهي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب بل لا بدّ من صدق أحدهما وكذب الآخر، ولا تتركب موجبتها الصادقة إلا من الشيئ ونقيضه أو مساوي نقيضه كما قاله صاحب الطرة.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

مـانع ذين مـا مــن الشـــيئ ومـا   ساوى النقـيـض أو نقيض تـمّـما

(**وهو الحقيقي الأخص الخ**) اي ان كان كلٌ من مانعة جمع ومانعة خُلُوّ يراد به معناه الثاني الأعم، ولا يصح حَمْلُ كلامه على المعنى الأول الأخص وإن كان هو المتبادر من التقسيم أوّلا.

ثم اعلم أن المقصود من الشرطية هو الحكم بإثبات أو سلب ما تضمنته من صحبة في المتصلة أو عناد وتنافُر في المنفصلة فصدقها هو مطابقة حكمها المذكور للواقع، وكذبها عدم المطابقة. ومن ثم فلا اعتبار لكون طرفيها صادقين أوكاذبين، فقد تصدق مع كذبهما و تكذب مع صدهما.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

قد تصـــــدق القـــضية الشرطية   مع كـذب الجــزئـين لا الـحـملية

وصـدقـها معْ كذب المــــــــقدَّم   يوجَـد أيضـــا في الكـلام الأقـــوم

....

وصدقها مـن صادقـين اسـتعـملَه ففـي ثلاث تصـدق المـنفـصلة

فقد تكذب الشرطية المتصلة مع كذب الجزئين نحو لو كان زيد حمارا لكان حجرا، وتكذب عن مقدم كاذب وتال صادق نحو إن كان زيد حجرا كان ناطقا، وبالعكس نحو إن كان زيد ناطقا كان حجرا، وتكذب وجزآها صادقان بشرط أن لا يكون المقدم متصلا بالتالي اي أن تكون الشرطية اتفاقية لا لزومية نحو كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا فهي حينئذ سبعة أقسام، ثلاثة منها صادقة واربعة كاذبة.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

تكـذب والجـزآن كـاذبـان أو مـتـخـالِفـان صـادقـان
لكـن بشـرط عدم اتصـال معـنى المـقدم بمـعنى التـالِ
فجـملة الكاذب منـها أربـعُ فَهـيَ إذاً سبـعُ قضـايا تقـعُ

أما الحقيقية اي مانعة الجمع والخلوّ معاً فصدقها يوجد في مثال واحد وهو أن يكون أحد جزأيها صادقا والآخرُ كاذبا نحو العدد إما زوج أو فردٌ. وكذبها في صورتين: أُولاهما أن يكون جزآها صادقين نحو: إما أن يكون زيد انسانا وإما أن يكون ناطقا. وثانيهما أن يكون جزآها كاذبين نحو إما أن يكون زيد حجرا و إما أن يكون شجرا.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

أما حقيقـة الانفـصال فصـدقـها يـوجـد في مـثالِ
في صـادق وكاذب وتـكـذب إن كان صـدق منهـما أو كذِبُ

....

وأما مانعة الجمع فتصدُقُ في صورتين وتكذب في صورة واحدة، فتصدق إن كان أحد جزأيْها كاذبا والآخر صادق وتصدق أيضا إن كان جزآها كاذبين. ويكون صدقها في صورة واحدة وهي أن يكون جزآها صادقين.

ومثال صدقها عن كاذب وصادق: إما أن يكون زيد انسانا وإما أن يكون حمارا.

ومثال صدقها عن كاذبين: إما أن يكون زيد شجرا وإما أن يكون ناطقا.

ومثال كذبها عن صادقين: إما أن يكون زيد انسانا وإما أن يكون ناطقا.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

وذات منع الجمع فيها الصدقُ عن كاذب وصادق يحقُّ
أو كاذبينِ كذبُها يتّضِحُ عن صادقين والمثال يوضِحُ

وأما مانعة الخلوِّ فتصدُقُ في صورتين وتكذب في صورة واحدة، فتصدق إن كان جزآها صادقين نحو إما أن يكون الحيوان متحركا وإما أن يكونناميا، وتصدق أيضا إن كان أحد جزئيهاكاذبا والآخر صادقا نحو إما أن يكون الحيوان متحركا وإما أن يكون جامدا، وتكذب في صورة واحدة وهي ما إذا كان جزآها كاذبين نحو إما أن يكون الحجر ناطقا وإما أن يكون متحركا بالارادة. وهذا كله خاص بالموجبات.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

مانعة الخلوّ من صدقين تصدق أو مِن متخالِفين

....

وإن أتتْ مـــن كاذبـين تـــكـذب   وكل ذا للـموجــــبات يجـــبُ

أما السوالب من المتصلات والمنفصلات فعلى العكس من الموجبات فالصادق منها في الايجاب يكذب في السلب والكاذب منها يصدق في السلب.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

أمـــا الســـــــوالب ففيها الكاذب   في الموجبات الصـدق فـيها واجـبُ

والصـادق الكذبُ فــــيه قد قبل   وذاك في مـتـصــــل ومـنـفــصـلْ

وعلى سبيل المثال: مانعة الجمع والخلو معا تصدق عن كاذب وصادق في الايجاب نحو العدد إما زوج وإما فردٌ، وتكذب في السلب عنهما نحو ليس العدد إما أن يكون زوجا وإما أن يكون فرداً وقس على ذلك. والله أعلم.

فصل في التناقض

تناقض خلف القضيتين في ۞ كيف وصدق واحــدٍ أمرٌ قُفي

(تناقض خلف القضيتين في كيف)اي الايجاب والسلب (وصدق واحدٍ أمرٌ قُفي) اي اتبع وجوبه، ولا يجب ذلك إلا أن يكون مع اختلاف الكيف اتحاد القضيتين في الطرفين والمكان والزمان والجزء والكل والاضافة والشرط والقوة والفعل.

فصل في التناقض

لما فرغ من أقسام القضايا أخذ يتكلم عن بعض أحكامها وهو التناقض والعكس، ولكن بحث التناقض مقدم على العكس لكون العكس في بعض أحواله يحتاج للاستدلال عليه بالتناقض. قال ابن الحاجب: ووجه الحاجة إليهما أنه لمّا كان الدليل قد يُقام على إبطال الشيئ والمطلوب نقيضه، وقد يقام على الشيئ والمطلوب عكسه احتيج إلى تعريفهما، ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال نقيضه قياس الخلف اي الباطل، فإنه ينتج نقيض المطلوب كأن تقول في الاستدلال على حدوث العالم: لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا، لكنه متغير فهو حادث، لكن الواقع في قياس الخلف كما مُثِّلَ هو الاستدلال على المطلوب بابطال نقيضه لا انه ينتج نقيض المطلوب. ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على عكسه ما يقع في الاشكال الثلاثة غير الاول فإنها عند ردّها إلى الأول قد ينتج غير المطلوب كأن تقول في الشكل الثاني: لا

....

شيئ من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان ينتج لا شيئ من الحجر بإنسان، ويُردّ إلى الشكل الاول بعكس الصغرى وجعلها كبرى وعكس النتيجة.

(**قوله: تناقض خلف القضيتين الخ**) هذا معنى التناقض الإصطلاحي، ومعناه اللغوي هو إثبات الشيئ ورفعه.

(**قوله: وصدق واحد الخ**) الجملة الحالية، فهي قيد فيما قبلها من تمام التعريف، كأنه قال: التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على وجهٍ يقتضي –بـــمجرّد ذلك الاختلاف– لزوم الصدق إحداهما وكذب الأُخرى.

(**قوله: ولا يجب ذلك إلا الخ**) يفهم من التقييد بلزوم صدق احداهما فقط انه لا بد من اتحاد النسبة في ثمانية أمور التي ذكرها صاحب الطرة، إذ لو انتفى شيئ من تلك الأمور لم يتحقق التناقض لأنه عند الاختلاف في الموضوع نحو زيد كاتب عمرو ليس بكاتب يصح صدقهما معا أو كذبهما معا، وقد علمت أن لا تناقض بين صادقين ولا بين كاذبين، وكذا في المحمول نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر وفي القوة والفعل نحو زيد كاتب اي بالقوة زيد ليس بكاتب اي بالفعل وفي الزمان نحو نبينا ﷺ صلّى متوجهاً بيت المقدس اي قبل الامر بالتوجه للكعبة، نبينا ﷺ صلّى غير متوجه بيت المقدس اي بعد الأمر باتوجه للكعبة، وفي المكان نحو زيد يصلي اي في المسجد زيد ليس بمصلٍّ اي في الدار وفي الاضافة نحو زيد أبٌ اي لعمرو زيد ليس بأب اي لبكرٍ، وفي الشرط نحو زيد يدخل الجنة اي بشرط موته على الاسلام زيد لا يدخل الجنة

....

اي بشرط موته على الكفر – والعياذ بالله– وفي الجزء والكل نحو زيد أسود اي بعضه زيد ليس بأسود اي كله.

واكتفى بعضهم بثلاث وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ويرجع بعض ما بقي إلى وحدة المحمول وبعضه إلى وحدة الموضوع، واكتفى بعضهم بوحدة الطرفين وهو أقرب مما قبله، والتحقيق اشتراط وحدةٍ واحدة هي وحدة النسبة الحكمية، بحيث يرد السلب على ما ورد عليه الايجاب، إذ جميع الوحدات ترجع إلى وحدة النسبة لأنه متى اختلف واحد منها اختلفت النسبة بل اتحاد النسبة يشمل أمورا أُخر غير الثمانية لا يتحقق إلا بها كاتحاد المفعول به وله ومعه والحال والالة وغير ذلك، إذ متى اختلف شيئ من ذلك لم يكن تناقض.

وإلى ذلك أشار عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي بقوله:

شـرط التـناقض اتـحـاد الـحمل	والوضع والوقـــت مكانٍ فـــعلِ
كلّ إضـافة وشـرط، واكـــتـفـى	بعــضٌ بمــوضوع ومحـمول قِـفا
وردّهـــا بعـــضٌ إلى اتــحـــاد	نسبة حـــكم بين ذي الأضــــداد

(فائدة) اعلم أن التناقض نوع من أنواع التقابل الأربعة التي هي تقابل الضدين وتقابل المتضايفين وتقابل العدم والملكة وتقابل النقيضين. وإلى هذه الأنواع الاربعة وتعريف كلٍّ أشار عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي بقوله:

الحـــصر فـي تقـــابل الاشـياء	في أربـــع من الأمـــــورِ جائي
تقـابل الضـــدين، والضـدّانِ ما	يرتفـــعان وانـتـفى جمــــعهما

....

ثم تقـــابل النقـيـضـــين وذانْ لا يُجْــمعانِ لا ولا يـرتـفــــعانْ

والمــــتضايِفـــــان كالأُبـــوّة عند المـــقابلـــة بـالنــبُــوّة

هـما وجـــوديانِ ليس يحــصلُ للـبعـض دون صِــــنْـوِه تـعـقّلُ

تـقـــــابل العــــدَمِ والمَـلَـكةِ في صفة مـثـبـتـــةٍ وصـــفةِ

مـنفـية إن صحَّ أن يـــتـصِفا حـــينئذٍ بالوصف ما عنه انـتـفى

فإن تكــن شخصية او مهمله ۞ فنقضها بالــــكيف ان تبدلــه

وان تكــن محصــورة بالسور ۞ فانقض بضد سورهــا المذكور

(فإن تكن شخصية او مهمله فنقضها بالكيف ان تبدله) هذا مُسَلَّمٌ في الشخصية فنقيض زيد قائم ليس زيد بقائم، واما المهملة فنقيضها كلية تخالفها كيفاً لأنها في قوة الجزئية والجزئية نقيضها كلية (وان تكن محصورة بالسور فانقض بضد سورها المذكور).

(**قوله: فنقيضها الخ**) مبتدأٌ وخبره قوله: بالكيف وأن تبدّله بدلُ اشتمالٍ، والفاء في فإن تكن شخصيةً الخ إشارة إلى التعقيب وتسبُّب ما بعدها عمّا قبلها، لما أجمَله من قبل.

(**قوله: هذا مسلّم في الشخصية الخ**) اي ان ما ذهب إليه الناظم رحمه الله من أن المهملة يكفي فيها تبديل الكيف مثل الشخصية مخالف للجمهور بل قال البناني: غير صحيح، لأن المهملة حكمها حكم الجزئية كما قاله صاحب الطرة وجميع أهل النظر، فتقول في المهملة الموجبة: الحيوان إنسان وتريد بألـــ الحقيقة في ضمن أفرادها حيث لا قرينة على إرادة جميع الأفراد ولا على بعضها وهو في قوة قولك: بعض الحيوان إنسان لتحقق بعض الأفراد، ونقيضها نقيض هذه الجزئية التي هي في قوتها وهو لاشيئ من الحيوان بإنسانٍ وكذا تقول في المهملة السالبة نحو الحيوان ليس بإنسان وهي في قوة قولك: بعض الحيوان ليس بإنسان، ونقيضها نقيض هذه الجزئية وهي الكلية الموجبة اي كل حيوان إنسان.

....

وإلى ذلك أشار العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي بقوله:

الكـيـف في الـنـقـيـض أن تـبـدلهْ يكـفي قضايا الشـخص أما المـهملةْ

فاسـلُكْ بها سـبيلَ ذاتِ الســـور إن كان جـــزئـيا لـدى الجـمـهور

وإنما لم يصح نقيض المهملة كنفسها لأن المهملتين يصح صدقهما معا كالجزئيتين نحو الحيوان إنسان الحيوان ليس بإنسان ولا تناقض بين صادقين.

(**قوله: وإن تكن محصورة الخ**) توطئة إلى التفصيل المذكور في كلام الناظم رحمه الله: فإن تكن موجبة كلية الخ.

فـــإن تكـــن موجبة كليـــة ۞ نقيضهـا ســـــالبة جـــــزئية

وإن تكــــن ســــــالبة كلية ۞ نقيضها مـــــوجبة جــــزئية

(فإن تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية) **فنقيض كل إنسان حيوان ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس** (وإن تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية) **فنقيض لا شيئ من الانسان بفرس بعض الانسان فرس وبالعكس.**

(**قوله: فإن تكن موجبة الخ**) إنما كانت السالبة الجزئية نقيضَها لأن الكلية الموجبة حكمت بثبوت المحمول لجميع الأفراد، والسالبة الجزئية حكمت بسلبه عن بعض الأفراد، فإن ثبت للجميع في نفس الأمر بطل سلبه عن البعض فتصدق الكلية الموجبة وتكذب السالبة الجزئية، وإن لم يثبت للجميع فقد انسلب إما عن كل فرد وإما عن البعض، وأيًّاما تصدق السالبة الجزئية وتكذب الموجبة الكلية فقد اقتَسَمتا الصدقَ والكذب وإنما لم تناقضها المساوية لها في الكم وهي السالبة الكلية لأنهما لا يقسمان الصدق والكذب لصحة كذبها معا كما إذا قلت: كل حيوان إنسان ولا شيئ من الحيوان بإنسان.

....

(**قوله: وإن تكن سالبة كلية الخ**) إنما كانت الموجبة الجزئية نقيضها لأن الكلية السالبة حكمت بسلب المحمول عن جميع الأفراد، والموجبة الجزئية حكمت بثبوته لبعض الأفراد، فإن كان في نفس الأمر منفيا عن الجميع صدقت السالبة الكلية وكذبت الموجبة الجزئية، وإن لم ينسلب عن الجميع فقد ثبت إما لكل فرد وإما للبعض، وأيًّاما كان صدقت الجزئية الموجبة لدخول البعض في الكل. وإنما لم تناقضها المساوية لها في الكم وهي الجزئية السالبة لعدم اقتسامها الصدق والكذبَ لصحة صدقهما معاً نحو بعض الحيوان إنسان وليس بعض الحيوان إنسان.

تنبيه: جميع ما ذكر يجري في الحملية وفي الشرطية، ويزاد في الشرطية شرط الاتحاد في الجنس وهو الاتصال والانفصال وفي النوع وهو في المتصلة كونها لزومية أو اتفاقية وفي المنفصلة كونها عناية أو اتفاقية حقيقية أو مانعة جمع أو مانعة خلوّ نحو قولنا: كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا نقيضها قد لا يكون إذا كان إنسانا كان حيوانا، وقولنا: ليس البتّةَ إذا كان هذا إنسانا كان حجرا نقيضه قد يكون إذا كان إنسانا كان حجرا وبالعكس فيهما ونقيض المهملة نقيض الجزئية، وقولنا: دائما إمّا ان يكون العدد فردا وإما أن يكون زوجا نقيضه قد لا يكون إما أن يكون العدد فردا وإما أن يكون زوجا، وقولنا: ليس البتة إما أن يكون الشيئ إنسانا وإما أن يكون ناطقا نقيضه قد يكون إما أن يكون إلخ والمهملة كالجزئية.

وإلى هذا التنبيه أشار العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي بقوله:

....

وكل مـــا ذكـــر في الحـملـية	من هـذه يـأتي، في الشـرطيةْ
وزيد في هـذي اتحـــادُ حـالِها	اي في اتصـالها وفي انـفــصـالها
أنـــواعها اتـفـــاقاً أو لـــزومـــا	إن يـكن اتصـــالها مـــعلوما
وفـي انـفـصالها اتحـــادٌ بـادِ	اي في اتـفـــاق كان أو عنـــادِ
ومـــنـــع جـمـع أو خلوّ أوهـما	وبالمـــثال ينجلي مـــا انبـــهما

فصل في العكس المستوى

العكس قلب جزأى القضيه ۞ مع بقاء الصدق والكيفيه

والكمّ إلا الموجب الكليه ۞ فعوضوها الموجب الجزئيه

(فصل في العكس المستوى) وإنما قيد به ليخرج عكس النقيض (العكس قلب جزأى القضية) المرتبة طبعا (مع بقاء الصدق والكيفيه والكمّ) الذي هو الكلية والجزئية إلا ان الجزئية السالبة لا تنعكس كما سيأتي (إلا لموجب الكلية فعوضوها الموجبة الجزئيه) فعكس لا شيئ من الانسان بفرس لا شيئ من الفرس بإنسان وعكس كل إنسان أو بعضه حيوان بعض الحيوان إنسان وما لا كم فيه فالمهملة كالجزئية، والشخصية كالكلية إلا ان يكون محمولها جزئيا فانها تنعكس كنفسها كهذا زيد، وليس هذا بعمرو.

فصل في العكس المستوى

هذا هو البحث الثاني من أحكام القضايا، والعكس لغة مطلق القلب اي التحويل، وهو حقيقة في المصدر، فإن أطلق على المعكوس إليه فمجاز مرسلٌ، واصطلاحا مشترك بين المعنى المصدري واسم المفعول فحينئذ هو على حقيقة عرفية.

(**قوله: وإنما قيد به**) وهو المراد إذا أطلق، واقتصر الناظم رحمه الله على العكس المستوى لكثرة استعماله.

....

(**قوله: ليخرج عكس النقيض**) اي بنوعيه وهما الموافق والمخالف كما سيأتي الكلام عليهما عند كلام صاحب الطرة عليهما.

(**قوله: قلب جزأي القضية**) اي تبديل كل واحدٍ من طرفيها بعين الآخر.

(**قوله: المرتبة طبعا**) سيأتى الكلام عليه في قول الناظم رحمه الله: والعكس في مرتبٍ بالطبع الخ.

(**قوله: مع بقاء الصدق الخ**) اي على وجه اللزوم، يعنى يشترط في العكس مع تبديل جزأى القضية بقاء الصدق بمعنى أنه إذا كان الأصل المعكوس صادقا كان العكس صادقا، وبقاء الكيفية اي الايجاب والسلب بمعنى أن الأصل المعكوس إذا كان موجبا يكون العكس كذلك، وهكذا إذا كان سالبا، وبقاء الكم اي الكلية والجزئية بمعنى أن الأصل المعكوس إذا كان كليا يكون العكس كذلك، وهكذا إذا كان جزئيا، إلا صورة واحدة فهي مستثناة كما سيأتي.

(**قوله: إلا ان الجزئية السالبة الخ**) لاجتماع الخستين فيها كما سيأتي.

(**قوله: إلا الموجب الكلية الخ**) الموجب بالترخيم للضرورة. هذا هو الصورة الواحدة المستثناة من اشتراط بقاء الكم، فالكلية الموجبة نحو كل

....

إنسان حيوان، لا تنعكس كنفسها بل تنعكس موجبة جزئية نحو بعض الحيوان إنسان.

(**قوله: فالمهملة كالجزئية**) لأنها في قوة الجزئية كما مرّ.

(**قوله: والشخصية كالكلية**) اي تنعكس جزئية نحو زيد إنسان تنعكس بعض الانسان زيد.

(**قوله: إلا ان يكون محمولها الخ**) فالمثال الأول عكسه زيد هذا، والثاني ليس عمروٌ بهذا.

فإن قلت: ما عكس زيد قام وشبهه والوَتَدُ في الحائط وشبهه؟

قلنا: عكس الأول: بعض القائم أو بعض من قام زيد، وعكس الثاني بعض المستقِرِّ في الحائط الوتد، وقِسْ. وإنما انعكستا كذلك، لأنهما شخصيتان موجبَتان محمولهما كليٌّ.

والـــعكس لازم لغير ما وجد ۞ به اجتمــاع الخستين فاقتصد

ومثلهـا الـــمهملة الـسلبيـة ۞ لانهـــا في قـــوة الـــجزئيـة

(والعكس لازم لغير ما وجد به اجتماع الخستين) وهما السلب والجزئية نحو ليس بعض الحيوان إنسانا (فاقتصد ومثلها المهملة السلبية لانها في قوة الجزئية) وذلك لأنه يكفي في صدقها ثبوت الحكم لبعض الأفراد والبعض الاخر مشكوك فيه فأُخذ المحقق وترك المشكوك.

(**قوله: والعكس لازم**) لجميع القضايا.

(**قوله: فاقتصد**) اي كن مقتصدا اي متوسطا في الأمور قال رسول الله ﷺ: «خيرُ الأمور أوساطُها» وما أحسنَ قولـــ القائل:

فسـامِحْ ولا تستوفِ حـقَّك كلـه ۞ وابق فـلم يـستقص قط كـريم

ولاتَغل في شيئ من الأمور واقتـصد ۞ كلا طـرفي قصد الأمـــور ذمـيم

(**قوله:لأنها في قوة الجزئية**) بدليل صدق الأصل في قولك: بعض الحيوان ليس بإنسان والحيوان ليس بإنسان، وكذب عكسه في قولك: بعض الانسان ليس بحيوان، إذ لا يصح سلب الأعم عن شيئ من أفراد الأخص، وإذا لم تصدق الجزئية السالبة في عكسها لم تصدق الكلية السالبة من باب أولى لأن الجزئية أعم من الكلية،وكذب الأعم يوجب كذب الأخص وتخلُّف الصدق في مادة واحدة يكفي في بيان عدم الانعكاس، وهذا معنى قول صاحب الطرة: لأنه يكفي في صدقها ثبوت الحكم لبعض الأفراد الخ.

والــعكس في مرتب بالــطبع ۞ ولـيس في مـــرتب بالـــــوضع

(والعكس) سواء كان مستويا او عكس نقيض (في مرتب بالطبع) وهو ما تغير فيه المعنى بتبديل الطرفين كالحملية والمتصلة (وليس في مرتب بالوضع) وهو ما لا يتغير معناه بتغيير ترتيبه كالمنفصلة فان معناها وهو تنافر طرفيها باقٍ على حاله مع تقدم كل منهما، وأما عكس النقيض فهو إما موافق او مخالف اي في الكيف، فالموافق تبديل كل بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف، والمخالف تبديل الاولـــ بنقيض الآخر.

(**قوله: ما تغير فيه المعنى الخ**) اي بحيث لو أزيل ذلك الترتيب تغير المعنى.

(**قوله: والمتصلة**) اي والشرطية المتصلة اللزومية.

(**قوله: كالمنفصلة**) اي كالشرطية المنفصلة، فترتيب طرفي المنفصلة إنما هو بالوضع اي لفظي فقط فلك أن تقدم وتؤخّر على ما شئت منهما، والمعنى بحاله لا يتبدل، فقولنا: إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فرداً معناه أن الزوجية والفردية متعاندتان، وهذا المعنى بعينه هو نفس المفهوم مع تقديم الفردية على الزوجية، إذِ المعنى فيهما هذان الطرفان متعاندان. ومثل المنفصلة القضية المتصلة الاتفاقية فإن تبديل طرفيها لا يسمى في العرف عكسا، لأن ترتيبهما لفظي لا معنوي. نبّه عليه السعد ونقله البناني رحمهما الله.

(**قوله: فهو إما موافق أو مخالف**) اي ان عكس النقيض على قسمين: موافق ومخالف.

....

(**قوله: مع بقاء الصدق والكيف**) اي على وجه اللزوم، فقيوده كقيود المستوى فما خرج بتلك يخرج بهذه إلا أن التبديل هنا لكل من الطرفين بنقيض الآخر كما ذكره صاحب الطرة، وبذلك خرج المستوي لأن التبديل فيه بالعين كما مرّ، مثاله: إذا قلنا مثلا: كل إنسان حيوان فعكسه بالموافق كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان. وبقوله: مع بقاء الصدق والكيف، خرج ما لم يبق فيه الصدق كعكس الكلية السالبة كنفسها فإنه يكذب في بعض المواد نحو لاشيئ من الانسان بفرس، لأنك لو عكستها بالموافق كنفسها قلت: لا شيئ من غير الفرس غير إنسان فيكون كذبا مع صدق أصله.

ولا عبرة باتفاق الصدق في نحو قولنا: لا شيئ من الموجود بمعدوم إلى قولك: لا شيئ من عدم المعدوم غير موجود، بناءً على أنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم خلافا لمن يقول بثبوت ما ليس بموجود ولا معدومٍ ومثله أيضا قولنا: لا شيئ من العدد الزوج بفرد فإنه يصدق معه قولنا: لا شيئ من غير الفرد غير زوج، ولكن صدق هذا كلِّه ليس لازما لصورة الكلية السالبة في كل ما ذكر، ولذلك زِدْنا في التعريف قولنا: على وجه اللزوم.

(**قوله: تبديل الأول**) اي من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي.

والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، وموجباتهما كسالبات المستوى وسوالبهما كموجباته، فالموجبات كليةً أو شخصيةً تنعكس كلية، والموجبة الجزئية والمهملة لا تنعكسان، والسوالب كلها تنعكس جزئية، فكل إنسان حيوان عكسه بالوافق كل لا حيوان لا انسان، وبالمخالف لا شيئ من لا حيوان بإنسان، وزيد قائم عكسه في الاول كل لا قائم لا زيد وبالثاني لا شيئ من لا قائم بزيد، وعكس لا شيئ من الانسان بحجر وليس الانسان أو بعضه بحجر في الاول ليس بعض لا حجر بلا انسان، وفي الثاني بعض لا حجر إنسان وليس زيد قائم عكسه في الأول ليس بعض لا قائم بلا زيد وبالثاني بعض لا قائم زيد.

(**قوله: مع بقاء الصدق دون الكيف**) على وجه اللزوم، ولا يخفى ما أُخرجَت قيوده، وسمي مخالفا لمخالفة العكس لأصله في الكيف.

(**قوله: وموجَباتِهما**) اي عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف.

(**قوله: فكل انسان حيوان الخ**) مثال للحملية، ومثاله في الشرطية كلما كان الشيئ إنسانا كان حيوانا عكسه بالمخالف ليس البتة إذا لم يكن الشيئ حيوانا كان إنسانا وبالموافق كلما لم يكن الشيئ حيوانا لم يكن إنسانا.

وإلى قسمي عكس النقيض أشار العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي بقوله:

تبديل كل جزئي القضيةْ ... حملية تكون أو شرطيةْ

بنقض الآخر مع البقاء ... للصدق والكيف بلا امتراء

....

يدعونه عكس النقيض المؤتلف أما المخالف فتبديل الطَّرف

الاوّل بالنقيض للأخير والثاني با لاول بالتقريرِ

مع بقاء الصدق لا الكيف وفي مثال كلٍ منهما يَبْدُو الخفي

ثم إن المناطقة في إثبات العكوس لهم طرق ثلاثة وهي بمترلة آلة لاختبار صحة العكس وعدم صحته وهي برهان الافتراض وبرهان الخلف –بضم الخاء وفتحها– وبرهان العكس.

وابرهان الأول دليل قوي لا ينتقض، وهو أن تأخذ ما يرادف أول الأولى اي موضوع القضية الأولى التي اردت ان تعكسها –مثلا كل إنسان حيوان، وموضوعها– وهو انسان– يرادفه ناطق، فتجعل هذا الرديف موضوعا للقضيتين مثل القضية الأولى التي اردت عكسها في الكم والكيف، ثم احمل على هذا الرديف طرفي القضية المعكوسة أي تجعل محمولها محمولَه اي الرديف في القضية الأولى، وموضوعها محموله في القضية الثانية. فيحصل من مجموع القضيتين قياس من الضرب الأول من الشكل الثالث وهذا القياس ينتج العكس المطلوب ، واليك بيان ذلك:

إن القضية المعكوسة هنا وهي: كل إنسان حيوان، أخذنا مرادف موضوعها وهو ناطق، وجعلناه موضوعا للقضيتين، محمول الأولى منهما حيوان ومحمول الثانية إنسان فصار هكذا: كل ناطق حيوان وكل ناطق إنسان، وهذا قياسٌ أنتج العكس المطلوب وهو: بعض الحيوان انسان. قال عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي:

منها الذي يدعى بالافتراض وهو دليل غير ذي انتقاض

....

جعل رَديف أوّل الأولى التى تعكس موضوع اثنتين مثل تي

واحمل عليه طرفيها عاكسا ينتج من ثالثها ما عكسا

والبرهان الثاني يقال له: الخلف، ومعناه انه لو لم يصدق بعض الحيوان إنسان في عكس كل إنسان حيوان لصدق نقيض هذا العكس وهو لا شيئ من الحيوان إنسان، فنضمُّ هذا النقيض كبرى إلى الأصل، هكذا: كل إنسان حيوان ولا شيئ من الحيوان بانسان ينتج من ثاني الشكل الأول لا شيئ من الانسان بإنسان وهو باطل بالضرورة، وصورة القياس صحيحة، فانحصر الخللُ في مادته وصغراه وهي الأصل قد سلم صدقها فانحصر الكذب في كبراه وهو نقيض العكس المدَّعى وإذا بطل نقيض العكس صدق العكس، وهوالمطلوب.

قال عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي:

ثاني الأدلة يسمى الخلفا وشرحه في ذا النظام يُلفى

تقديره لو لم يكُ العكس صدقْ صدق نقيضه لزوما اتفق

تجعل ذا النقيض كُبرى الأصلِ فينتجان فاسدا في الشكل

اي أول الأشكال، والقياس في صورته الصحة ظاهرا تفي

وسلموا الصحة في صغراه فانحصر الفساد في كبراه

وهي نقيض العكس ذا فالعكسُ صحْ حين الفسادُ في نقيضه اتضح

والبرهان الثالث يقال له: طريق العكس، وهو أنه لو لم يصدق بعض الحيوان إنسان عكسا لقولنا: كل إنسان حيوان لصدق نقيضه وهو لا شيئ من الحيوان بإنسان فتعكس هذا النقيض لكونه كلية سالبة تنعكس كنفسها

....

إلى قولنا: لا شيئ من الانسان بحيوان وهو منافٍ للأصل المفروض صدقه المقول فيه: كل إنسان حيوان لأنه أخص من نقيضه، وما نافَى الصادقَ كاذبٌ، وإذا كذب هذا كذب ملزومُه وهو لا شيئ من الحيوان بإنسان فيصدق نقيض هذا الملزوم وهو بعض الحيوان إنسان وهو العكس المدعى

قال عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي:

والثالث العكس وفي إيضاحه	ما يتعقِّل على شرّاحه
تقول: لو لم يصدق العكس صَدَق	نقيضه أيضا كما قبلُ سَبقْ
فتعكس النقيض ذا فيحصُل	منه مُنافي الأصل حين يُعمل
ولأصل صادقٌ وما يُنافِيْ	ذا الصدقِ كاذبٌ بلا خلافِ
وملزوم التكاذبِ كاذبٌ وما	ناقَضَ كاذبا بصدقه احْكُما

فصل في القياس

إن القياس من قضايا صوّرا ۞ مستلزمـــا بالــذات قولا آخرا

(إن القياس من قضايا) أو قضيتين (صورا) اي ركب (مستلزما بالذات قولا آخرا) يسمى قبل الإستدلال دعوى وعنده مطلوبا وبعده نتيجة، فخرج بالاستلزام قياس الاستقراء والتمثيل فانهما لا يستلزمان شيئا لإمكانِ تخلُّف مدلولهما.

فصل في القياس

هذا هو المقصود الأعظم من علم المنطق، إذ به تدرك الأحكام العقلية والشرعية وكيفية استنتاجها واستثمارها، واما معرفة الماهيات برسومها وحدودها وهي التصورات فإنما جيئ بها في الحقيقة لأجل هذا المقصد، فتقديم فصل التصورات عليه من باب تقديم الوسائل على المقاصد،وذلك أن التصديق في نفسه لا بد أن يتقدمه تصوّر إذِ الحكم على مجهول لا يفيد، والتصورات مكتسبة بالحدود والرسوم وهي متوقفة على معرفة الكليات الخمس كما تقدم فوجب تقديمها عليها، والناظم رحمه الله لما فرغ من ذلك كله شرع فيما يوصل إلى التصديق وهو الحجة وهي على ثلاثة أقسام: قياس واستقراء وتمثيل، ثم الأول قدمه المصنف على أخويه لأنه الأشرف والأقوى، وبه حصلت المطالب التصديقية قطعا، ولذلك لا يقِلّ اقتصار متأهلي هذا الفن عليه في كتبهم.

....

والقياس في اللغة مصدر قاس الشيئ على الشيئ بمعنى التقدير والتسوية ويقال: فلان لا يقاس بفلان اي لا يساويه.

(**قوله: صوّرا الخ**) جملة صُوّرا في محل رفع نعت لمقدَّر اي قول صُوِّر من قضايا، والقول جنس للقياس المعقول كما انه جنس للقياس الملفوظ، والمراد هنا الأول لأن إطلاق القياس على الملفوظ مجاز كما قاله السيد.

(**قوله: يسمى قبل الاستدلال الخ**) يسمى هذا القول الآخر بهذه الأسماء نظرا إلى اختلاف الأحوال

قال العلامة عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي في الإحمرار:

قبل إقامة الدليل دعوى ... تدعى النتيجة على ما يُروى

وحين ألّف ولم يتمّا ... فمطلبا حينئذ تسمى

وبعد ما اتضحت المحجة ... فسمِّها نتيجةً وحجة

ووجه تسميتها بالدعوى قبل الشروع في الاستدلال، أن المتكلم إدعى ثبوتها بلا دليل، وبالمطلب أو المطلوب حين الشروع في الاستدلال وقبل إكماله أنها لما سِيق الدليل على ثبوتها صارت مطلوبة الثبوت وبالنتيجة أو الحجة حين كمُل الاستدلال أن من تمسك بها حجَّ خصمه اي غلبه كما مرّ في كلام صاحب الطرة.

(**قوله: فخرج بالاستلزام الخ**) لأن الحكم بالجزئي على الكلي كما هو شأن القياس الاستقرائي وكذا الحكم بالجزئي على الجزئي كما هو شأن القياس التمثيلي أو قياس المساواة لا يقطع بلزوم المدلول لهما، وذلك إذا لم

....

يفرغا في قالَب القياس المنطقي، وسيأتي بيانهما إن شاء الله في لواحق القياس ومثال القياس التمثيلي الذي يستلزم قولا آخر لانه في قالب القياس المنطقي قولنا: النبيذ مسكر وكل مسكر حرام، بعد أن نقول بالتمثيل: النبيذ حرام لأن الخمر حرام، وعلة حرمتها الاسكار وهو موجود في النبيذ فالمطلوب النبيذ حرام، ومقدماته هي بَعْد التسليم لا يلزم عقلا أن النبيذ حرام لإمكان أن يوجد فارق بين النبيذ والخمر يلغى اعتبار الإسكار فيه ويمنع من إلحاقه بالخمر في التحريم، ومثال الاستقراء الذي في قالب القياس المنطقي قولنا: هذا آكل وكل آكل يحرك فكه الأسفل عند المضغ ينتج هذا يحرك فكه الاسفل عند المضغ، فهو قياس منطقي للقطع بلزوم النتيجة وإن كانت الكبرى ظنية، فقولنا في النحو: هذا فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج هذا مرفوع قياس منطقي أيضا وإنما الاستقرائي دليل كبراه.

ثم الــــقياس عندهم قسمان ۞ فمنه مـــــا يدعى بـــالاقترانى

وهو الـــــذي دل على النتيجة ۞ بقوة واختــص بـــالـــــحملية

(ثم القياس عندهم قسمان فمنه ما يدعى بــالاقترانى وهو الذي دل على النتيجة بقوة) اي المعنى لا بالتصريح كهذا متغير وكل متغير حادث فالنتيجة هذا حادث وسمي اقترانيا لاقتران الحدود الثلاثة فيه من حيث ان الوسط يَقترن بكل واحد من طرفي المطلوب (واختص بالحملية) عن الاستثنائية.

(**قوله: بالاقتراني**) سمي به لإقتران الحدود اي حدود القياس الثلاثة بعضها مع بعض من غير فصل بأداة استثناء مثلا.

(**قوله: على النتيجة بقوة**) دون الفعل بأن اشتمل على مادّها دون صورها اي هيئتها من الترتيب والتقديم والتأخير.

(**قوله: كهذا متغير وكل متغير حادث الخ**) هذا القياس لم تذكر فيه النتيجة بصورها اي تركيبها الخاص لكن بمادّها وهي طرفاها، هذا مذكور في الصغرى وحادث مذكور في الكبرى، والشيئ يوجَد مع مادته بالقوة قبل حصول الصورة.

(**قوله: واختص بالحملية الخ**) وظاهره أن الاقراني لا يكون في الشرطيات أو الاستثنائيات، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب أيضا لأنه ذكر أن القياس الاقتراني يكون بغير شرط ولا تقسيم اي ليس فيه مقدمة مشتملة على

....

شرط وهي المتصلة لاشتمالها على حرف الشرط ولا تقسيم وهي المنفصلة لاشتمالها على حرف التقسيم وهو إما، واعترضوه بما ذكره ابن سينا وغيره من أنه يوجد في الشرطيات كالحمليات، مثاله: كلما كان الشيئ جسما كان مؤلفا وكلما كان مؤلفا كان حادثا ينتج كلما كان الشيئ جسما كان حادثا وهي مذكورة في القياس بمادّتها فقط لأن مقدمها مذكور في الصغرى وتاليها مذكور في الكبرى، وعليه فالباء في قوله: بالحملية داخلة على المقصور لا على المقصور عليه، ودخولها على المقصور كثير مطرد كما قال بعضهم:

والباء بعد الاختصاص ذكروا	دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيّدُ	ذكره الحبر الامام السيّد

فـــان ترد تركيبـــــه فركبـــا ۞ مقدمـاته على مـــــا وجبـــا

ورتّب المقدّمـــــات وانظـــــرا ۞ صحيحهـا من فـــاسد مختبرا

(فان ترد تركيبه فركبا مقدماته على ما وجبا) من الاتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب وهوالحد المكرر وبه حصلت القضيتان (ورتّب المقدّمات وانظرا صحيحها من فاسد مختبرا) هل هي قطعية أو ظنية.

(**قوله: مقدماته**) جمع مقدمة على صيغة اسم الفاعل عند الاكثرين وقد تفتح، وهي عند المناطقة القضية المجعولة جزء الدليل اي القياس، سميت بذلك لتقدمها أمام المطلوب اخذا لها من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه.

(**قوله: بين طرفي المطلوب**) الطرف الاول هو موضوع المطلوب أو مقدمته ويسمى الأصغر لأنه غالبا أخص من الطرف الأخر للمطلوب، والأخص أقل أفرادا، والطرف الثاني هو محمول المطلوب أو تاليه ويسمى الأكبر لأنه أعم من الأول غالبا فهو أكثر أفرادا.

(**قوله: وهو الحد المكرر الخ**) ويسمى الحد الوسط لأنه واسطة في الحكم بالاكبر على الأصغر، وهو الأمر الثالث المعلوم النسبة إلى طرفي المطلوب، وتسمى الأطراف الثلاثة بالحدود لأنه حد الشيئ وطرفه منتهاه وهو منتهى المقدمتين، فهذه هي كيفية تركيبه.

....

(**قوله: ورتب المقدمات**) أريد بالمقدمات أقل الجمع وهو إثنان، وهذا القدر في القياس البسيط كافٍ وسيأتي الكلام على المركب.

(**قوله: وانظرا**) الالف بدل عن نون التوكيد الخفيفة، وكذا الالف في قوله: ركبا، قال ابن مالك في الخلاصة:

وأبدلَنها بعد فتحِ ألفاً وقفا، كما تقولُ في قِفَنْ قِفا

(**قوله: صحيحها من فاسد مختبرا الخ**) إذ لا تصح النتيجة لزوما إل بعد صحة المقدمتين لأنها لازمة لهما ولازم المقدتين بحسبهما فلا يلزم صدقه إلا بصدقهما. قال ابن سينا: الحق أنه إن كان القياس صحيح التأليف صادق المقدمات وجب أن تكون النتيجة صادقة، وأما إن كذبتا أو إحداهما فقد تكذب النتيجة نحو كل إنسان حجر وكل حجر جماد، وقد تصدق نحو كل إنسان صهال وكل صهال حيوان. ومعروف أن المناطقة يأخذون المحقق وتركوا المشكوك فيه.

وإلى ذلك اشار العلامة عبد السلام ولد حُرْمَ الشنقيطي بقوله:

صدق المقدمات والتأليفُ صح إلزامه صدقَ النتيجة اتضح

والكِذْبُ في إحداهما أو فيهما لكذِب الإنتاج لن يستلزما

فـإنّ لازم الــــــمقدمـــات ✵ بحسب الـمقدمـــــات آت

وما من المقدمـــات صغـرى ✵ فيجب إندراجهـا في الـــكبرى

(فإنّ لازم المقدمات) الذي هو النتيجة (بحسب المقدمات آت) في الصدق والكذب (وما من المقدمات صغرى فيجب اندراجها)او مساواتها، والغالب الاندراج فالاول نحو كل إنسان متحرك وكل متحرك حيوان والثاني نحو العالم متغير وكل متغير حادث (في الكبرى) أو مساواتها.

(**قوله: وما من المقدمات صغرى الخ**) اي المقدمة الصغرى وهي ذات الحد الأصغر، وفي الحقيقة الأصغر هو المندرج تحت الأوسط المحكوم عليه بالاكبر كما يأتي ليلزم الحكم بالاكبر على الأصغر وهو المطلوب، فلو استغنى بقوله الآتى: وأصغر فذاك ذو اندراج، عن هذا البيت كان أولى.

ثم هذا الاندراج خاص بالشكل الأول، لكن لما كان غيره من الاشكال الثلاثة راجعا في بيانه إليه أطلق المصنف رحمه الله.

(**قوله: والثاني**) اي مثال للمساواة، لان العالم والمتغير وإن تساويا في الصدق لكن الأصغر مراد منه ذاته والأوسط مفهومه، وذات الأصغر أخص من مفهوم الأوسط فصح الاندراج، وقيل: إن المتغير أعم لقصر العالم على الموجود الممكن وزيادة المتغير بالاحوال الحادثة ككون الشيئ ابيض وأسود والإضافات الاعتبارية كالأُبوّة والبُنوّة لأنها من المتغير وليست بموجودة، وحينئذ الاندراج ظاهر.

....

تنبيه: لفظ صغرى وكبرى كما قال العلامة عليّ قصارة غير لحنٍ إذْ لم يرِيدُوا بالأصغر والأكبر التفضيل على معنى مِنْ بل على معنى فاعلٍ فصحت المطابقة ولو لم يُحَلَّ بألْ ولم يُضَفْ، قال ابن هاني:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء دُرٍّ على أرض من الذهب

وكما قال النحويون: جملة صغرى وكبرى، والعرضيون فاصلة كبرى وصغرى.

وذات حــــــدٍّ أكبر كــبراهما ۞ وذات حدّ اصغــر صغرهــــا

وأصغـــــرٌ في ذاك ذو اندراج ۞ ووسط يلغى لــــدى الإنتــاج

(وذات حد أكبر كبراهما) لاشتمالها على الأكبر (وذات حد اصغر)سمي بذلك لانه غالبا اخص من الأكبر فيكون أقل أفرادا (صغراهما) لاشتمالها على الأصغر (وأصغر في ذاك ذو اندراج ووسط يلغى لدى الانتاج).

(**قوله: وذات حد الخ**) وقد مر أن المقدمة ذات حد أصغر يقال لها المقدمة الصغرى وكذا المقدمة ذات حد اكبر يقال لها المقدمة الكبرى.

فائدة: الحد الوسط عند المناطقة هو المسمى بوجه الدلالة عند الأصوليين الذي هو عبارة عن الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى المطلوب.

فصل في الأشكال

والشكل عند هؤلاء الـــناس ۞ يطلق عن قــضيتى قيــــاس

من غير ان تعتبر الأســــوار ۞ اذ ذاك بالــضرب له يشـــار

(والشكل عند هؤلاء الناس يطلق عن قضيتى قياس) باعتبار هيئة الوسط مع الأكبر والأصغر (من غير ان تعتبر الأسوار اذ ذاك بالضرب له يشار) والحاصل ان القياس ينظر فيه باعتبارين اعتبار هيئة الوسط مع أخويه ويسمى شكلا والثاني باعتبار الكيف والكم في المقدمتين ويسمى ضربا.

فصل في الأشكال

الشكل لغة المثل والهيئة، ولذا سمي القياس عند المناطقة شكلا لكونه على هيئة مخصوصة، وتعدد الأشكال بحسب تعدد الهيئآت، وأما الضرب لغة فهو النوع، وقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الأول، وقد يكون بالعكس فيحد الضرب مع اختلاف الشكل كالضرب الأول من الشكل الأول، والضرب الأول من الشكل الثالث كلاهما من كليتين موجبتين.

(قوله: ويسمى ضربا) وقرينةً.

وللمقدمـــــات أشـــكال فقط	۞	أربعة بحسب الـــــحد الوسط
حمل بصغـــرى وضعه بكبرى	۞	يـــــدعى بشـــكل اول و يــدرى
وحمله بالـــــكل ثانيا عــرف	۞	ووضعه في الكل ثالثـا ألـــف
ورابع الأشـــكال عكس الأول	۞	وهي على الــــترتيب في التكمل
فحيث عن هذا النظام يعدل	۞	ففـاسد الــــنظام امــــا الأول

(وللمقدمات أشكال فقط أربعة بحسب الحد الوسط) وفي كل شكل ستة عشر ضربا (حمل بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل اول ويدرى وحمله بالكل ثانيا عرف ووضعه في الكل ثالثا ألف ورابع الأشكال عكس الأول) فالوسط فيه موضوع في الأول محمول في الثاني (وهي على الترتيب في التكمل) فأكملها الأول فالثاني فالثالث فالرابع (فحيث عن هذا النظام يعدل ففاسد النظام اما الأول).

(**قوله: فقط**) قدم هذا ضرورة، والتقدير أشكال أربعة فقط.

(**قوله: بحسب الحد الوسط الخ**) اي بحسب اقترانه بكل من الطرفين، لأن الوسط إما محمول أو تالٍ في الصغرى موضوع أو مقدم في الكبرى، ويسمى هذا القسم بالشكل الأول وبالنظم الكامل لأنه الوارد على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ثم منه إلى الأكبر وهو البيِّن الإنتاج والمنتج للمطالب الأربعة. وإما محمول أوتالٍ فيهما ويسمى هذا القسم بالشكل الثاني لموافقته للاول في أشرف مقدمتيه وهو الصغرى لاشتمالها على

....

أشرف المطلوب وهو موضوعه الذي لأجله يطلب المحمول ايجابا او سلبا ولإنتاجه للكل الذي هو أشرف – وإن كان سلبا– من الجزئي– وإن كان ايجابا– لأن الكلي انفع في العلوم وأَدْخَل تحت الضبط، وإما موضوع أو مقدم فيهما عكس الثاني، ويسمى هذا بالشكل الثالث لموافقة للاول في غير أشرف مقدمتيه وهو الكبرى، وإما موضوع أو مقدم في الصغرى محمول أو تالٍ في الكبرى عكس الأول ويسمى هذا القسم بالشكل الرابع لمخالفته للأول في مقدمتيه معا ولذا كان بعيدا عن الطبع جداً حتى أسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار. قال السيد الشريف: وقد أنكر الاولون الشكل الرابع لبعده عن الطباع جدا وعدوا الأشكال ثلاثة، ثم ذكره جالينوْس ورد عليه من بعده حتى ذكره الامام الرازي، وقال: ولا ينبغي أن يُردَّ على ذاكره كلَّ الردّ، فتبع الإمامَ مَن بعده اهـــ. ولهذا كانت الأشكال الثلاثة موجودة في القرآن بالقوة دون الرابع. أما الأول ففي احتجاج الخليل عليه الصلاة والسلام على انفراد الله تعالى بالربوبية ونفيها عن النمروذ حيث ادعاها، وقال للخليل: مَن ربك؟ فقال: ربي الذي يحي ويميت، فأحضر الرجلين فقتل احدهما وترك الآخر، وقال: انا أحي وأميت، فهذا أَمَتُّه وهذا أحيَيْتُه فانتقل له الخليل إلى ما لا يتعلق به كسب المخلوق فقال: إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبُهت الذي كفر وانحسمت شبهته، فقوله:إن الله يأتي الخ في قوة قولِه لهُ: انت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المشرق إلى المغرب وكل من لا يقدر على ذلك فليس بربي ينتج انت لست بربي، فالصغرى يمكن أن تؤخذ من قوله: فأت بها من المغرب لأنه أمرُ تعجيز وتؤخذ أيضا من مشاهد حال النمروذ حيث لا

....

يسعه إنكارها والكبرى عكس نقيض قضيةٍ مفهومة من قوله: إن الله يأتي بالشمس من المشرق وهي: ربي يقدر أن يأتي بالشمس من المغرب اي كما اتى بها من المشرق، فتنعكس بالموافق إلى الكبرى، والنمروذ أيضا يسلمها فلهذا بُهِت. ويمكن أن يساق من الشكل الثاني بأن يقال: ما انت قادرٌ ان تأتي بالشمس وربي قادر أن يأتي بالشمس فما انت بربي. ويمكن أيضا أن يساق من الاستثنائي بأن يقال: لو كنت ربي لقدرت على الاتيان بالشمس لكنّك لا تقدر عليه فانت لستَ بربي.

أما الثاني ففي استدلال الخليل عليه الصلاة والسلام أيضا بالأُفول على نفي الربوبية عن الشمس والقمر والكوكب في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ ﴾ [الأنعام: ٧٦] لأن قوله: ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٦] في قوة قوله: هذه آفلة وربي ليس بآفلٍ ينتج من الثاني هذه ليست بربي، فالصغرى من قوله: ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَ ....﴾ والكبرى من قوله: ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ.... ﴾ إذِ المعنى لا احب عبادتهم لأن الرب هو الذي يستحق أن يعبد لا يأفل، ويمكن سَوْقُه من الأول —وهو أسهل- بأن يقال: هذه آفلةٌ ولا شيئ من الآفل بربي فهذه ليست بربي ويمكن سوقه من الاستثنائي بأن يقال: لو كانت هذه ربي ما ألفت الخ. ويمكن سوقه من الرابع بأن يقال: الآفلُ ليس بربي وهذه آفلةٌ ينتج منه ربي ليس بهذه، وينعكس إلى: هذه ليست بربي لكن الرابع لبعده عن الطبع لا يصار إليه مع تأتي غيره.

....

أما الثالث ففي رد الله تعالى على اليهود في قولهم: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيۡءٍۗ﴾ [الأنعام: ٩١] توصُّلاً منهم إلى إنكار نبوة سيدنا محمد ﷺ فكأنهم يقولون: هو بشر ولا شيئ من البشر أنزل عليه الكتاب الصغرى حق والكبرى باطل وهم يزعمون صدقها ينتج لهم: هو ما انزل عليه الكتاب، فردّ الله تعالى عليهم بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ ﴾ [الأنعام: ٩١] ونظمه من الثالث ان يقال: موسى عليه السلام بشر موسى عليه السلام انزل عليه الكتاب وكلتا المقدمتين حق وهم يسلمون ذلك فينتج من الثالث بعض البشر انزل عليه الكتاب لأن الثالث لا ينتج إلا جزئية، وهذه النتيجة جزئية موجبة تناقض الكلية السالبة التي جعلوها كُبرى فيبطل إنكارهم لنبوة سيدنا محمد ﷺ اهــ. بواسطة النقل من البناني.

واعلم أن كل واحدٍ من هذه الأشكال الاربعة فيه ستة عشر ضربا، بعضها عقيم وبعضها منتج قال العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

وكل شـــكل مـن ذه تـقـــررا ... فـيه من الضـروب ســتَّ عشرا
إذ كل جــملـة تــرى كلـــية ... صغــرى وكبرى فــيه أو جــزئية
توجـــب في كليهما أو تســلبُ ... أربعــــة في مثلــهن تضـــرب
تضرب ستُّ عشـــرةٍ في أربعة ... تحـصل ستون وأربــعٌ معــه
مـــنـتـجـها عشــرٌ وتسعٌ والعقيم ... خمسٌ وأربعـون بالحـصر العـميم

معنى ذلك: أن كل جملة اي مقدمة من مقدمتي الشكل صغرى وكبرى، وهما إما كلية أو جزئية وكل واحدة منهما إما موجبة أو سالبة فهذه أربع

....

صور في كل مقدمة، وتضرب حالات الصغرى الاربع في حالات الكبرى الاربع، تحصل ستة عشر ضربا في كل شكل، ثم تضرب هي في عدد الاشكال الاربعة تحصل اربعة وستون ضربا، فالذي توفر الشرط فيه منتج وإلا فعقيم.

(**قوله: فحيث عن هذا النظام الخ**) اي متى رُكّب القياس الاقتراني تركيبا خارجا عن الأشكال الاربعة ولم يكن على الهيئة المشروطة فيه فهو فاسد لا ينتج شيأ.

(**قوله: أما الأول**) أورد العلماء منهم السعد التفتازاني على انتاج هذا الشكل أن فيه توقف الشيئ على نفسه وهو دورٌ فاسدٌ، وذلك لأن العلم بالنتيجة فيه موقوف على العلم بكلية كبراه اي ثبوت الأكبر لكل واحد من أفراد الأوسط وهو عين النتيجة، وأجيب بأن الحكم يختلف علماً وجهلا بحسب اختلاف العبارة عن الموضوع فيكون مجهولا من حيث التعبير عنه بلفظ الأوسط، ولا امتناع في توقف الاول على الثاني، فالتوقف الممنوع هو ثبوت الأكبر لذات الأصغر من حيث إنها من أفراد الأصغر، والمتوقف عليه عند المناطقة ثبوت الأكبر لذات الأصغر من حيث إنها من أفراد الأوسط اهـ. علي قصّارة.

فشرطـه الإيجـاب في صغـراه ❁ وأن تـرى كليـة كـبراه

والثاني أن يحتلفا في الكيف مع ❁ كلية الـكبرى لـه شرط وقع

(فشرطه الإيجاب في صغراه) كلية أو جزئية فلا تنتج ضروب الصغرى السالبة وهي ثمانية (وأن ترى كلية كبراه) سالبة أو موجبة فلا ينتج من ضروب الصغرى الموجبة ما كبراه جزئية (والثاني أن يحتلفا في الكيف) فخرج ضروب اتفاقية وهي ثمانية للإيجاب اربعة وللسلب أربعة (مع كلية الكبرى)فخرج كبراه جزئية وهي أربعة (له شرط وقع).

(**قوله: وهي ثمانية**) اي الكلية السالبة أربع وكذا الجزئية السالبة.

(**قوله: فلا ينتج من ضروب الصغرى الموجبة الخ**) وهي أربع وجزئية الكبرى أربع أيضا، وكلها لا تنتج فضروب الشكل الاول المنتجة بمقتضى الشرطين أربعة وتسمى المطالب الاربعة، لأن ايجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية، وكلية الكبرى تثبت لها موجبة وسالبة فتضرب حالتي الصغرى في حالتي الكبرى بأربعة وبقيت من ضروبه اثنا عشر كلها عقيمة، هذا ما يسمونه طريقة التحصيل وهي أن يحصل المنتج ثم يقال: ما سواه عقيم وهناك أيضا طريقة الاسقاط وهي أن يبين اوّلا العقيم الذي أسقطته الشروط ثم يقال: الباقي منتج بأن تقول: شرط الايجاب في الصغرى يسقط ثمانية أضرب من ضروب حالتي السالبة الصغرى كلية وجزئية في المحصورات الاربع كبريات، وشرط كلية الكبرى يسقط اربعة اخرى من ضروب حالتي الجزئية الكبرى

....

موجبة وسالبة في الموجبتين الصغريين باربعة فهذه اثنا عشر ضربا كلها عقيمة وتبقى اربعة منتجة. كما سيشير إلى ذلك الناظم رحمه الله.

(**قوله: والثاني أن يختلفا في الكف**) أي بأن تكون صغراه موجبة وكبراه سالبة أو العكس.

(**قوله: ضروب اتفاقية الخ**) اي الضروب التي لا يختلف فيها الكيف بين المقدمتين.

(**قوله: مع كلية كبرى الخ**) وبمجموع هذين الشرطين يتحقق وجه إنتاجه وهو أن التبايُن في اللوازم يؤذن بالتباين في الملزومات، مثلا إذا قلنا: كل إنسان حيوان ولا شيئ من الحجر بحيوان فقط بيّناً أن الانسان و الحجر تَنافىَ لازمُها إذ لازم الانسان هو الحيوانية ولازم الحجر نقيضها، وهذان اللازمان لا يجتمعان ابداً، إذ لو اجتمع الانسان والحجر لاجتمع حيوان ولا حيوان لوجود حيوان مع وجود إنسان ووجود لاحيوان مع وجود الحجر وهو معنى قولهم: اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما لكن اجتماع حيوان ولا حيوان باطل فاجتماع الانسان والحجر المؤدي إلى هذا الباطل باطلٌ وهو معنى قولهم: تنافِي اللوازمِ دليل على تنافِي الملزوم، والمنتج من ضروبه بمقتضى الشرطين اربعة أيضا كالأول.

وبيانها بطريقة التحصيل أن كبراه كلية قطعا، فإن كانت موجبة انتجت مع السالبتين الصغريين، وإن كانت سالبة انتجت مع الموجبتين الصغريين، واما بطريقة الاسقاط فلإن اختلاف الكيف أسقط ثمانية وهي الموجبتان كليتين أو

....

جزئيتين أو الصغرى فقط كلية أو عكسه والسالبتان كذلك وكلية الكبرى أسقطت اربعة الكبرى الجزئية السالبة مع الموجبتين الصغريَين والجزئية الموجبة مع الصغريين السالبتين، وسيُشيرُ إلى ذلك المصنف الناظم رحمه الله.

والثالث الإيجاب في صغراهما ۞ وان ترى كليـــة إحداهمـــــا

ورابـع عـــدم جمع الــخستين ۞ إلا بصورة ففيهـــا تستبـــين

صغراهمـــــا موجبـــة جزئية ۞ كبراهمـــــا ســــالبة كليــة

(والثالث الإيجاب في صغراهما) فخرج ضروب سلبها الثمانية (وان ترى كلية احداهما) فخرج ضربان وهما أن تكون صغراه جزئية موجبة وكبراه كذلك او جزئية سالبة (ورابع عدم جمع الخستين) من جنس واحد او من جنسين في مقدمة واحدة او مقدمتين (إلا بصورة ففيها تستبين) وهي أن تكون صغراه جزئية موجبة فلا ينتج إلا مع كلية سالبة (صغراهما موجبة جزئية كبراهما سالبة كلية).

(**قوله: فخرج ضروب سلبها الثمانية**) لأنها لوكانت سالبة افادت المباينة الكلية او الجزئية بين الأصغر والأوسط المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر ايجابا او سالبا، والحكم على احد المتباينين لا يوجب الحكم على الآخر ولهذا حصل الاختلاف الموجب للعقم، مثاله إذا كانت الكبرى موجبة: لا شيئ من الانسان بفرس وكل إنسان حيوان أو ناطق، وإذا كانت سالبة: لا شيئ من الانسان بفرس ولا شيئ من الانسان بصّهال او حمار.

(**قوله: وأن ترى كلية إحداهما**) وإلا جاز أن يكون البعض المحكوم عليه في الصغرى غيرَ البعض المحكوم عليه في الكبرى فلا يلزم إلتقاء الأصغر والأكبر، ولهذا حصل أيضا الاختلاف الموجب للعَقْم عند فوات هذا الشرط. وضروبه المنتجة ستة كما يشير إليها الناظم رحمه الله. أما بطريقة التحصيل

....

فلأن صغراه إذا كانت كلية موجبة انتجت مع الكبريات المحصورات الاربع، وإذا كانت جزئية موجبة انتجت مع الكليتين وأما بطريقة الاسقاط فلأن ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما في الطرة، وكلية إحداهما أسقط اثنتين الجزئية الموجبة الصغرى مع الجزئيتين الكبريين، ولا ينتج هذا الشكل إلا جزئية أبدا لأن اخص الضروب المنتجة مركب من كليتين موجبتين أو الثانية سالبةٌ وهما لا ينتجان كليةً لجواز أن يكون الأصغر أعمّ من الاكبر، فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا ايجابا ولا سلبا كقولنا: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق أو لا شيئ من الانسان بفرس، وإذا لم تنتج الكليتان كليةً لم ينتجها غيرهما لأن ما لا يلزم الأخص لا يلزمُ الأعم.

(**قوله: ورابع عدمُ الخ**) خسّة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب.

(**قوله: من جنس واحد الخ**) والخستان من جنس واحد أن يشتمل على جزئيتين أو على سالبتين ولا يكونان إلا في مقدمتين، والخسَّتان من جنسين أن يشمل على جزئية وسلب سواء اجتمعا في مقدمة واحدة أو كان كل منهما في مقدمة.

(**قوله: إلا بصورة الخ**)اي إن كانت الصغرى جزئية موجبة فليس شرطه أن لا تكون الكبرى سالبة بل شرط انتاجه ان تكون كبراه سالبة كلية، وإن ظهر فيه الخستان إذ لو كانت كبراه غيرها أو اجتمع الخستان في الحالة الأولى اي أن الصغرى جزئية سالبة لتحقق الاختلاف الموجب للعَقْم.

فمنتـــج لأولـــ أربعـــةُ ۞ كالـــثاني ثم ثـــالث فستة

(فمنتج لأول أربعة) كل فكل أو فلا شيئ وبعض فكل أو فلا شيئ نحو كل جرم كتغير وكل متغير حادث، وكل جرم متغير ولاشيئ من المتغير بقديم نحو بعض الذوات جرم وكل جرم متغير. بعض الذوات جرم ولا شيئ من الجرم بقديم (كالثاني) كل فلا شيئ وعكسه وبعض فلا شيئ وليس بعض مع كل نحو كل جرم متغير ولا شيئ من القديم بمتغير ونحو لا شيئ من العالم بغني عن الصانع وكل قديم غنى عن الصانع ونحو بعض الصفات متغير ولا شيئ من القديم بمتغير ونحو ليس بعض المتغير بمتحيز وكل جرم متحير (ثم ثالث فستة) كل فكل أو فلا شيئ أو فبعض أو فليس بعض. وبعض فكل أو فلا شيئ نحو كل جرم متغير وكل جرم حادث. وكل جرم متغير ولا شيئ من الجرم بقديم وكل جرم متغير وبعض الجرم مركب. وكل جرم متغير وليس بعض الجرم بمركب ونحو بعض الذوات جرم وكل ذات غنية عن المحل وبعض الذوات جرم ولا شيئ من الذوات بمفتقر لمحل.

(**قوله: كل فكل الخ**) أشار عبد السلام ولد حرم الشنقيطي الضروب المنتجة كلها، ولكنه إصطلح بكل عن الكلية الموجبة وبلا شيئَ عن الكلية السالبة وببعض عن الجزئية الموجبة وبليسَ عن الجزئية السالبة اختصارا، مبتدئاً بالشكل الاول، بقوله:

كـلٌ وكـلٌ أنـتـجـا كلا وجـــا ۞ كل ولا شـــيئ للاشَـــيْ مـنْـتـجا
بعض وكل أنتــجا بعــضا وقــــرّْ ۞ ليس لبعض قبلُ لا شيئ استـقـرّْ

أما ضروب الشكل الثاني المنتجة فقوله:

كـل فـلا شـيـئ ولا شـيئ فـكل ۞ إنتاجه من ثاني الاشـكال قـــبل

....

بعـض ولا شـــيئ وكـل قـــبلهُ   بعــض بلـــيـس منتفٍ أيضا له
لا شـــيئ في انتـــاج الأوّلـــين   وليـــس في انـتاج الآخـــريـــن

وضروب الشكل الثالث المنتجة قوله:

مـا صـدره كـلٌّ مــن الثـالث جـا   ذا الضــربُ كلـه جميعا منتـجا
وضــرب بـعـض إن بـكل أو بـلا   شـيئ انتــهى الانتـاج فـــيه قبلا
فالبعــض في ثـلاثة من ذي أتـى   وليـس بعــض في ثلاث ثـبـتا
وضـــــرب لا شـيـئ عقيم كله   مـنه وضــرب لـيس بعـض مثلُه

ورابع الــخمسة قد انتجـــا ۞ وغير ما ذكـــرته لن ينتجـــا

وتتبـع الـــنتيجة الأخسّ من ۞ تلك المقدمات هكــــذا زكــن

(ورابع الخمسة قد انتجا وغير ما ذكرته لن ينتجا) كل فكل أو فلا شيئ أو فبعضٌ ولا شيئ فكل وبعض فلا شيئ نحو كل جرم كتغير وكل متحير جرمٌ. وكل جرم متغير ولا شيئ من القديم بجرم. وكل جرم متغير وبعض الحادث جرمٌ. ولا شيئ من القديم بمتغير وكل واجب الوجود قديم. وبعض المتغير عرض ولا شيئ من القديم بمتغير (وتتبع النتيجة الأخسّ من تلك المقدمات هكذا زكن) ولو كانت حَسيسةً بالقوة كما في الشكل الثالث فانه لا يرد إلى الأول إلا بعكس صغراه وهي موجبة فعكيه جزئية.

وأما ضروب الشكل الرابع المنتجة فقوله:

فإن تـــرد إنـــتـاج ضـــربه الأولْ ۞ ينتـج غير ليـــس بعـــض بعد كل

كلٌ تـــلى لاشـــيئ من ثانـــيه ۞ لا شيئ بعـض البعـض من ثالـــيه

ثم اختلف القوم في المنتج من الشكل الثاني والثالث، هل يحتاج إلى بيان برده إلى المنتج من الشكل الأول أو هو بيِّنٌ بنفسه لا يحتاج إلى ردٍّ أو الثاني لا يحتاج إلى ردٍّ والثالث يحتاج إليه وهو الذي اختاره في شرح المختصر، ويشهد له وقوع الشكل الثاني في كلام العوام كأن يقول أحدهم: هذا فلان مقبلا فيقول له الآخر: هذا ليس بفلان، هذا طويل وفلان ليس بطويل وذلك يدل على قرب انتاجه. والاول قول الأكثر منهم العلامة عبد السلام ولد حرم

....

الشنقيطي كما في الإحمرار، والثاني أخذه بعضهم من قول الغزالي: إن الاشكال الثلاثة موجودة في القرآن.

(**قوله: وتتبع النتيجة الأخسَّ الخ**) قد مرّ أن خسة الكف السلب وخسّة الكم الجزئية، والمعنى أنه متى وجد في إحدى المقدمات أو فيها خسة اكتسبتها النتيجة فإذا كانت إحداها سالبة فالنتيجة سالبة، وإذا كانت إحداها جزئية فالنتيجة جزئية، وإذا كانت احداها جزئية موجبة والأخرى كلية سالبة فالنتيجة جزئية سالبة.

وهذا المنطوق كما في كلام الناظم رحمه الله مُسَلَّمٌ ودلّ مفهومه عل أمرين احدهما أنه متى كانت المقدمات موجبات معا فالنتيجة موجبة، وهذا أيضا مسلّم، وثانيهما انه متى كانت المقدمات كليات فالنتيجة كلية، وهذا لا يصح على إطلاقه بل يشترط في كلية النتيجة مع كلية المقدمات عمومُ وضع الأصغر في الصغرى أو في عكسها، ومعنى عموم وضعه فيها أن يكون محكوما على جميع أفراده بالأوسط، وذلك بأن تكون الصغرى كلية ويكون هو موضوعا فيها كما في الشكل الأول والثاني لا محمولا كما في الثالث والرابع وعموم الوضع في عكسها يكون في بعض ضروب الرابع، وذلك إذا كانت الصغرى كلية سالبة فإنها تنعكس كنفسها فيصير الأصغر عام الوضع في عكسها.

(**قوله: ولو كانت حسيسة الخ**) هذا على القول باحتياج بَيِّنِيَّةِ الشكل الثالث إلى الردّ إلى الأول وهو قول الاكثر كما مرّ.

....

(**قوله: كما في الشكل الثالث**) من الضروب الأول والثاني والرابع والخامس. والاولُ كل فكل والثاني بعض فكل والرابع كل فلا شيئ والخامس بعض لا شيئ. أما الثالث فانه يرد إلى الأول بعكس الكبرىوجعلها صغرى، والسادس لا يرد إلى الأول لأن كبراه سالبة وهي لا تصلح كبرى ولا صغرى للشكل الأول.

قال عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

كـلـيـتـان ثـبـتـــت كـلـتـاهـمـا	أخـــتاهـمـا سـالـــبـةٌ كـــبراهـمـا
صغرى تجـــى موجـبة جـــزئيةْ	كـــــبراهـمـا كأخـــــتها كلـــيةْ
فـي ذي الثـــــــلاث رَدُّه للاول	بعكس صغراه فـقط في الـمـنـجـلي
والـردّ في مـــوجـبـتـيـه الـصـغـرى	كلـــــيةٌ جـــزئـيـــةٌ ذي الـكـبرى
تنعـكس الـكـبرى وغـرى تـجـعل	فـيُعـكس الانـتاجُ فـيما نقـلوا
والجزء والايجاب في الصغرى وفي	كـبراه ســـــلبٌ مع كلٍّ إن يـفــي
فـعـــــكـــس صـــغراه بـه يُـردّ	ولــــيــــس في ســـادســهن ردُّ

وهذه الاشـكال بالـــــحملية ۞ مختصة وليس في الـــشرطية
والـحذف في بعض المقدمـات ۞ أو الـــنتيجــة لـــــعلم آت
وتـنـهى إلى ضـــــرورة لمــــــا ۞ من دور أو تسـلسلٍ قد علمــا

(وهذه الاشكال بالحملية) والشرطية المتصلة (مختصة وليس في الشرطية) المنفصلة (والحذف في بعض المقدمات أو النتيجة لعم آت) فحذف الصغرى نحو هذا يحد لأن كل زان يحدّ، وحذف الكبرى نحو هذا يحد لأنه زان، وحذف النتيجة نحو هذا زانٍ وكل زان يحد (وتنتهى إلى ضرورة لما من دورٍ أوتسلسلٍ قد علما) إذ لوكانت نظرية لتوقف العلم بها على غيرها وكذا الحال في ذلك الغير، فإن عدنا إلى بعض الأول لزم الدور، وإلى ما لا نهاية له لزم التسلسلُ.

(**قوله: وهذه الأشكال الخ**) أن الغالب تركُّبها من الحملية، وقد تجي مركبة من القضايا الشرطية متصلة أو منفصلة، وأما قول صاحب الطرة من أن هذه الأشكال لا تتركب في الظاهر من الشرطية المنفصلة أبدا فلأنه نظر إلى الإنتاج لا إلى إمكانية التركيب لأن القياس الاقتراني وإن أمكن تركبه من الشرطية المنفصلة لكنه عقيم لا انتاج له لأن الشركة بين المنفصلين جزء تام وهو ان يكون المشترك –وهو الوسط– أحد طرفي الشرطية بكماله، إما المقدم بكماله وإما التالي بكماله. وأما الجزء غير التام –وهو ما يكون جزأ من المقدم أو التالي لا جميع المقدم أو التالي– فقليل الجدوى، ولذا لم يتعرض له السنوسي والقادري لكثرة تشعُّبه وشدة تصعّبه حتى قال بعضهم على سبيل التمليح:

رامـــــوا كمال منطـقٍ كي يُتْقِنوا ۞ علمَ الـكلام أنىَّ لـــــهم كـــــمالُه

....

ومثال الشرطية المتصلة في الشكل الأول: كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وكلما كان حادثا كان مفتقرا إلى الفاعل ينتج كلما كان الموجود ممكنا كان مفتقرا إلى الفاعل، ووجه إنتاجه أن لازم اللازمِ لشيئ لازم لذلك الشيئ، وهو واضح. وفي الشكل الثاني: كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وليس البتَّةَ إذا كان قديما كان حادثا ينتج ليس البتة إذا كان الموجود ممكانا كان قديما، ويرجع إلى الأول بعكس الكبرى. وفي الشكل الثالث: كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وكلما كان ممكنا كان مفتقرا إلى الفاعل ينتج قد يكون إذا كان الموجود حادثا كان مفتقرا إلى الفاعل، ويرجع إلى الأول بعكس الصغرى، ومثال الرابع كلما كان الموجود ممكنا كان حادثا وكلما كان محتاجا كان ممكنا ينتج قد يكون إذا كان الموجود حادثا كان محتاجا، ويرجع إلى الأول بالتبديل وعكس النتيجة. والمراد بالتبديل جعل الصغرى كبرى.

واعلم أن ظاهركلام الناظم هذا متكرر مع قوله سابقا: واختص بالحملية، والكلام هنا ينطبق على ما ها هنا.

(**قوله: فحذف الصغرى الخ**) ظاهر تقديم صاحب الطرة حذف الصغرى على غيره لأنه أكثر ما ما يحذف كما ذكره البناني. ويجوز الحذف في القياس الاستثنائي أيضا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢] هذا دليل برهاني حذفت منه المقدمة الاستثنائية أي لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهةٌ إلا الله، والملازمة في الأية عادة إن أريد

....

بفساد السماء والأرض خروجهما عن نظامهما المشاهد مع قطع النظر عن الإبتداء لأنه قد عُهِد وأُلِف أن تَزاحُمَ الحكّام يفضي إلى فساد النظام وجَرَيان الأمور على غير وجهها. وقد ذكر العلامة السعد في شرحَي التلخيص أن الملازمة العادية في الآية من قبيل الاستدلال بالخَطابة، والحجة فيها إقناعية.

(**قوله: إذا لو كانت نظرية الخ**) أي أن القياس المؤلف من القضايا النظرية لابد من أن تكون منتهية إلى الضروريات نحو العالم حادث وكل حادث مفتقر إلى محدث ينتج العالم مفتقر إلى محدث وأما إذا كان مؤلفا من القضايا الضرورية كقولنا: نصف الاربعة اثنان وكل إثنين زوج فلا دخْل فيما قاله الناظم رحمه الله. قال البناني: لو أخّر الناظم رحمه الله هذا البيت أي وتنتهى إلى ضرورة الخ حتى يتكلم عن موادّ البرهان لكان أولى.

(**قوله: فإن عدنا الخ**) أي إن استدل بالمطلوب على المقدمات.

(**قوله: وإلى ما لا نهاية الخ**) إن استدل على المطلوب بقضية ثم عليها بأخرى إلى غير نهاية.

فصل في الإستثنائي

ومنه مـــا يدعى بالاستثنــائي ۞ يعـــــرف بالـشرطيْ بلا امتراء

وهو الــذي دلّ على الـــنتيجة ۞ أو ضدها بالــفعل لا بالـــقوة

فــإن يك الـشرطيٌّ ذا اتصــال ۞ أنتـــج وضعُ ذاك وضــع تال

(ومنه ما يدعى بالاستثنائي) سميةً له باسم المقدمة الثانية منه لأن فيه الاستثناء بمعنى الإستدراك (يعرف بالشرطيْ) تسميةً له باسم المقدمة الأولى (وهو الذي دلّ على النتيجة) بأن ذكرت صزرتها او صورة نقيضها، فالاول حيث استثني بإثبات المقدم، والثاني حيث استثني برفع التالي (فإن يك الشرطي ذا اتصال أنتج وضع ذاك وضعَ التالي) والمراد بالوضع الاثبات نحو إذا كان هذا جرما فهو متغير لكنه جرمٌ ينتج فهو متغير لأن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم.

فصل في الإستثنائي

(**قوله: لأن فيه الاستثناء الخ**) أي أصل لكن الاستدراك إلا أنها لما كانت شبيهة بحرف الاستثناء في إحداثه فيما قبله شيأً لم يكن موجودا فيه أطلقوا عليها أداة الاستثناء، مثلا إذا قلت: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فقد أحدثت في القضية الشرطية اثبات مقدمها ولا إشعار لها به كما إذا قلت في الاستثناء: جاء الناس إلا زيدا فقد أحدثت إخراج زيد و لم يشعر به ما قبلها فظهر أنها إستثناء من جهة المعنى لأن

....

الاستدراك استثناء في المعنى لا أنها من أدوات الاستثناء. فالذي في عبارة صاحب الطرة تسامُحٌ أو اصطلاحٌ لم يعهد.

(**قوله: وهو الذي دل على النتيجة الخ**) معنى ذلك ان تكون مذكورة فيه بمادتها وكذا على نقيضها كما قال صاحب الطرة، وإن كانت في القياس جزءَ قضية لا قضية كاملة ولا محتملة للصدق والكذب وصارت في النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب، وبهذا الاعتبار تكون مغايرة لمقدمتي القياس كما قال الناظم رحمه الله في حد القياس المتقدم:

.... مستلزما بالذات قـــــولا أخـــرا

فالمشتمل عليها بالفعل كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، فالنهار موجود، فقولنا آخِراً: فالنهار موجود هو النتيجة، تركيبه بعينه مذكور في القياس لأنه تالي الشرطية، لكنها حال كونها نتيجة قضية تامة وحال كونها تاليا جزءَ قضيةٍ كما مرّ، هذا معنى قول صاحب الطرة: والأول حيث الخ. والمشتمل على نقيضها بالفعل كما لو استَثْنَيْنا نقيض التالي، فقولنا: لكن ليس النهار بموجود فإنه ينتج: فليست الشمس بطالعةٍ وهي غير مذكورة في القياس لكن ذكر فيه نقيضها وهو: كانت الشمس طالعة، هذا معنى قول صاحب الطرة: والثاني الخ. ثم المراد بالنقيض هنا مادته وصورته فقط وإلا فمقدم الشرطية ليس بقضية والنتيجة قضية، ولا تناقض بين قضية وما ليس بقضية.

(**قوله: لأن ثبوت الملزوم الخ**) أي لأن وجود الملزوم يوجب وجود اللازم فالنتيجة عين التالي.

ورفع تالـــــ رفع أولٍـــــــ ولا ۞ يلـــزم في عكسهما لمـا انجلى

وإن يكن منفصـــلا فوضع ذا ۞ ينتج رفــع ذاك والعكس كذا

وذاك في الأخص ثم إن يكــن ۞ مانع جمع فبوضــع ذا زُكــــن

رفع لـــــذاك دون عكسٍ وإذا ۞ مــانع رفـع كان فهو عكس ذا

(ورفع تال رفع أول) كقولك مشيرا إلى جرم: ولو كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه غير حيوان ينتج غير إنسان، لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم (ولا يلزم في عكسها لما انجلى) من أن رفع الملزوم لا يستلزم رفع اللازم، وإن إثبات اللازم لا يستلزم اثبات الملزوم (وإن يكن منفصلا فوضع ذا ينتج رفع ذاك والعكس كذا) أي رفع كل منهما يستلزم ثبوت الآخر(وذاك في الأخص) اي الحقيقة، فلها أربع نتائج بشرط أن تتركب مما يساوي النقيض نحو إما أن يكون الشيئ قديما وإما أن يكون حادثا، فقولك: لكنه قديم ينتج ليس حادثا، وقولك: لكنه ليس قديما ينتج فهو حادث، وقولك: ليس حادثا ينتج فهو قديم (ثم إن يكن مانع جمع فبوضع ذا زكن رفع لذاك) نحو إما أن يكون الشيئ أبيض وإما أن يكون أسود، فقولك: لكنه أبيضُ ينتج ليس بأسودَ، ولكنه أسودُ ينتج ليس بأبيض (دون عكس) أي رفع أحدهما لا يستلزم ثبوت الآخر (وإذا مانع رفع كان فهو عكس ذا) فرفع أحد طرفيها يستلزم ثبوت الآخر نحو إما أن يكون الشيئ غير أبيض وإما أن يكون غير أسود، فقولك: لكنه أبيض ينتج غير أسود، ولكنه أسود أبيض.

(**قوله: ورفع تالٍ الخ**) أي استثناء نقيض التالي ينتج رفع نقيض المقدم.

....

(قوله: من أن رفع الملزوم لا يستلزم رفع اللازم الخ) لأنه قد يكون التالي أعم من المقدم والمقدم أخص، ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم ولا إثباته، كما لا يلزم من وضع الأعم وضع الأخص ولا رفعه، فلو قلت في المثال الذي جاء به صاحب الطرة: لكنه ليس بإنسان فلا ينتج أنه غير حيوان ولا أنه حيوان، ولو قلت: لكنه حيوان فلا ينتج أنه إنسان ولا انه غير إنسان.

(قوله: وإن يكن منفصلا) أي إن كان القياس الاستثنائي مركبا من الشرطيات المنفصلة.

(قوله: فوضع ذا ينتج رفع ذاك الخ) المعنى بعبارة أسهلَ أن استثناء عين الجزئين ينتج نقيض الآخر. واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الثاني، فالضروب المنتجة أربعة اثنان من جانب أن وضع كلٍّ واحدٍ من الطرفين ينتج رفع الثاني والثاني من جانب أن رفع كل واحدٍ من الطرفين ينتج عين الثاني كما ذكره صاحب الطرة.

(قوله: بشرط أن تتركب الخ) أي إذا كانت شرطيته منفصلةً حقيقة اشترط فيها أن تكون مركبة من الشيئ والمساوي لنقيضه، وأما المركبة من الشيئ ونقيضه فعقيمة، ولا غُبارَ على من قال: إن الحقيقة تتركب من الشيئ ونقيضه أو المساوي لنقيضه كالعلامة البناني لأن ذلك من حيث التركيب تصدق بضربين والذي نحن عليه الآن هو من حيث الإنتاج في أن أحدهما عقيم.

....

(**قوله: ثم إن يكن مانع جمع الخ**) أي فإن وضعت المقدم أنتج نقيض التالي وإن وضعت التالي أنتج نقيض المقدم لإمتناع اجتماعهما.

(**قوله: دون عكس الخ**) لجواز الخلو عنهما، فلو قلت: لكنه ليس بأبيض أو ليس بأسود لا ينتج شيأ.

(**قوله: وإذا مانع رفع الخ**) المراد بالرفع هنا الخلو.

(**قوله: فرفع أحد طرفيها الخ**) أي إذا رفعت عين المقدم أنتج وضع التالي، وإذا رفعت عين التالي أنتج وضع المقدم لامتناع الخلو، ولا يلزم من وضع الطرفين رفع الآخر لجواز الاجتماع ولو قلت: لكنه غير أبيض أو غير أسود لم ينتج شيأً. والله الموفق.

ثم ينبغي لي أن أذكر ما يشترط في إنتاج القياس الاستثنائي مطلقا أي متصلا كان أو منفصلا، وذلك على ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون الشرطية موجبة، فالسالبة عقيمة، لأنه إذا انسلب الإتصال والانفصال لم يلزم من وجود أحدهما ونقيضه ثبوت الأخر أو عدمه. مثال السالبة حيث لا نتيجة: ليس البتة إذا كان زيد عالما كان عمرو عالما، ثم إذا قلنا في الاستثنائية: لكن زيد عالمٌ لم ينتج زيد عالما، ولا ليس بعالم، وكذا إذا قلنا: لكن عمرو ليس بعالم لم ينتج زيد ليس بعالم ولا هو عالم، وإذا قلنا في المنفصلة: ليس البتة إما أن يكون زيد عالما وإما أن يكون عمرو عالما فلا انتاج في رفع أحد الطرفين ولا وضعه سواء قدّرناها حقيقة أو مانعة جمع أو مانعة خلو.

....

وثانيها: أن تكون كلية فالجزئية عقيمة لجواز كون المقدم في الجزئية أعم من التالي فلا يلزم من وضع المقدم الأعم وضع التالي ولا من رفع التالي رفع المقدم الأعم. ومثل الجزئية في ذلك المهملة.

وثالثها: أن تكون لزومية في المتصلة أو عناية في المنفصلة، فالاتفاقية فيهما عقيمة.

ونقل ابن عرفة عن الفرابي أن الشرطية في هذا القياس متصلة أو منفصلة هي الكبرى وأن الاستثنائية هي الصغرى على عكس ما عُلِمَ من القياس الاقتراني

وأشار العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي إلى ذلك كله بقوله:

قياسُ الاستثنا له شروطُ ... إنتاجُه بجمعها منوطُ
الايجاب واللزومُ والكليةْ ... كبرى القياسين هي الشرطيةْ

وإذا كانت شرطيته منفصلة حقيقية أي مانعة جمع وخلو معا اشترط فيها —زيادة على الشروط المتقدمة- أن تكون مركبة من الشيئ والمساوي لنقيضه لا من الشيئ ونقيضه كما مرّ، لأن النتيجة حينئذ تكون عين الاستثنائية فتلزم المصادرة على المطلوب وهي في العرف جعل المطلوب جزأً من الدليل ولا خفاء في فساد قياس اتحدت إحدى مقدمتيه ونتيجته. قال العلامة ولد حرم الشنقيطي:

وزيد للأخص الانفصالي ... شرطٌ لذي الثلاث أيضا تال
تركيبه من النقيض والذي ... ساوى النقيضَ لا النقيض فانبِذْ
لأن ذا تتحد النتيجةْ ... فيه بالاستثنا فلا نتيجةْ
إذْ جعلُك المطلوب للدليل ... جزأً إلى الفساد ذو مَميلِ

....

وهـوالـذي يدعــــونه الـمــصادرةْ وعلة الـفـــسـاد فـــيه ظاهــــرةْ

وإذا كانت شرطية مانعة جمع شُرِط في الاستثنائية أن تكون واضعة لأحد الطرفين، وقد تقدم. قال العلامة ولد حرم الشنقيطي:

ومـــــانع الجـمــع لـــه يــــزادُ اثـبـات مـــا اسـتــــثـنـاؤه يــرادُ

وإذا كانت مانعة خلو اشترط في الاستثنائية أن تكون رافعة لأحد طرفي الشرطية، وقد تقدم أيضا. قال العلامة ولد حرم الشنقيطي:

ومـانع الخـلو فـــيه يـــشـترط رفع الذي استثنيته عن من فرط

والله الموفق

لواحق القياس

ومنه ما يدعـونــــه مركبــــــا ❁ لـــــكونه مـن حجج قد ركبـا

فــــركبنه إن تـرد أن تعلمهْ ❁ واقلب نتيجة لــــه مقدمـــــةْ

يلــــزم من تركيبهـــــا بأُخرى ❁ نتيجـــــة إلى هلُــــمَّ جـــــــراَ

متصل الـــــنتائج الــتي حوى ❁ يكون أو مفصولهـــــا كلٌّ سوا

(ومنه ما يدعونه مركبا لكونه من حجج قد ركبا فركبنه إن ترد أن تعلمهْ واقلب نتيجة له) أي نتيجة كل قياس (مقدمة يلزم من تركيبها بأخرى) ثم كذلك إلى أن ينتج المطلوب (نتيجة إلى هلُمَّ جراَ، متصل النتائج) بأن صُرِّح بنتائج الاقيسة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وكل حادث مفتقر إلى محدث فالعالم يفتقر إلى محدث، وهو المطلوب (التي حوى يكون أو مفصولها) بأن طويت ولم يصرح بها، نحو كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث وكل حادث فله مُوجد وكل ما له موجد يمكن لموجده إعدامه ينتج كل جسم يمكن لموجده إعدامه، وهو المطلوب (كل سوا) في انتاج المطلوب.

لواحق القياس

وهي الأمور التي تلحق به وتذكر بعده لمناسبة بينه وبينها، وهي هنا ثلاثة المركب والتمثيل والاستقراء.

....

(**قوله: ومنه ما يدعونه مركبا الخ**) القياس المركب هو قياس ممن مقدمات تنتج مقدمتان منها نتيجة، وتلك النتيجة مع مقدمة أخرى تنتج مقدمة أخرى وهكذا إلى أن يحصل المطلوب، وذلك لافتقار مقدمتي كل قياس أو إحداهما إلى الكسب بما بعده إلى أن ينتهي إلى الضرورة كما مرّ في قوله: وتنتهي إلى ضرورة البيت، فتكون هنا حجج أي أقِيسة مترتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب، وسموا مجموع تلك الاقيسة قياسا مركبا، وجعلوه من لواحق القياس، ولذا لو قلت: لماذا أدرج الناظم رحمه الله القياس المركب فيما يلحق بالقياس مع أنه قياس حقيقة؟ ويجاب عنه بأنه جعله لاحقا لكونه مركبا من القياس السابق، ولا مركب إلا بعد مفرد، وهذا أيضا مرادُ قولنا: وتذكر بعده لمناسبة بينه وبينها لأن المراد بالمناسبة كون هذا اللاحق مركبا من القياس السابق.

(**قوله: هلمّ جرا**) منون موقوف عليه بالالف منصوب على أنه مفعول مطلق، وهلم في أصل استعمالها لطلب الاقبال، ثم عومل عليها معاملة استعارة لفظ من لفظ لطلب الاستمرار، فكأن الناظم رحمه الله هنا يقول: ويستمر التركيب هكذا استمرارا.

(**قوله: متصل النتائج الخ**) منصوب على أنه خبر يكون المتقدم واسم يكن ضمير مستتِر يعود إلى القياس، وقوله: الذي في محل رفع مبتدأٌ وجملة يكون في محل رفع خبرُه وجملة حوَى لا محل له من الاعراب لأنها جملة الصلة.

....

(**قوله: بأن صرّح الخ**) أي بأن ذكرت في القياس النتائج مرتين، أوّلا نتيجة ثانيا مقدمة لقياس آخر، وسمي متصلا لوصلها بالمقدمات.

(**قوله: بأن طويت ولم يصرح بها**) وسمي مفصولا لفصلها عن المقدمات في الذكر وإن كانت مرادة في المعنى.

فائدة: من المركب قياس الخلف -بضم الخاء وفتحها- وهو قياس يصدق به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه. قال السعد: وقد وقع فيه اختلاف عظيم، والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي. ومثاله فيما إذا كان المطلوب ثبوت القِدم لله جلّ وعزّ: لو لم يكن الله تبارك وتعالى قديما لكان ليس قديما،ولو كان ليس قديما لم يوجَد العالم فينتج لو لم يكن الله تعالى قديما لم يوجد العالم، وهذه النتيجة متصلة لزومية تجعلها كبرى لقياس استثنائي، وتستثنى نقيض تاليها فتقول: لو لم يكن الله قديما لم يوجد العالم لكن العالم موجود ضرورة فالله تعالى قديم وهو مطلوبنا، وعلى سبيل الاختصار نقول: لو لم يكن الله تعالى قديما لكان ليس بقديم ولو كان ليس بقديم لم يوجد العالم لكن العالم وُجد فكونه تعالى ليس بقديم باطلٌ وكونه قديما حقٌّ. قال العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

فصلٌ: ومن لواحق القياس ما ... يدعى قياسَ الخلف عند العلما
ابطالُ ما نقيضُه مطلوبُ ... ثبوته للخلف ذا منسوبُ
ركّب من قياسٍ اقتراني ... وأخرَ استثنائي عنواني

وإن بجـــــزئيّ على كليْ استدل ۞ فذا بالاستقـراء عندهم عُقل

وعكسه يدعى قيـــاس المنطق ۞ وهو الــــذي قــدّمته فحقـق

وحيث جـزئيٌّ على جــزئيْ حُمل ۞ لـــجامع فذاك تمثيـــلا جُعل

ولا يفيد الـــــقطع بالــــدليل ۞ قيـــاس الاستقراء والـــتمثيل

(وإن بجزئيّ على كليْ) كأن يستدل على كون الحيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ فيما شوهد من الحيوانات (استدل فذا بالاستقراء عندهم عقل) من قولهم: استقريت البلد إذا تتبعته قرية قرية (وعكسه) وهو الاستدلال بكلي على جزئي (يدعى قياس المنطق وهو الذي قدّمته فحقق، وحيث جزئيٌّ على جزئيْ حُمل لجامع) أي لعلة جامعة بينهما كقولك: الخمر علة تحريمها الإسكار، والاسكار موجود في النبيذ (ولا يفيد القطع بالدليل قياس الاستقراء) أي لا يلزم من ثبوت الحكم للجزء ثبوته للكل (والتمثيل) لأن العلة الشرعية لا تلزم معلولها عقلا.

(**قوله: كأن يستدل الخ**) إعلم أن الاستقراء تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات هكذا قاله الغزالي والفارابي، هذا معناه الاصطلاحي.

(**قوله: من قولهم: استقريت البلد الخ**) هذا معناه اللغوي وكون الحيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ هو مدلوله ونتيجته. والاستقراء قسمان: تام وغير تام، والأول أن تستقري جميع الجزئيات فيفيد القطع وهو المسمى

....

بالقياس المقسَّم كقولنا: العالم إما جرم وإما عرضٌ، وكل جرم حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث، والثاني أن يستقري أكثر الجزئيات فقط فلا يفيد القطع بل الظن فقط كقولنا: الفاعل مرفوع بدليل تتبع جزئيات كلام العرب. وعند الاطلاق فالمراد هو غير التام، ولذا أطلق الناظم رحمه الله أن الاستقراء لا يفيد القطع كما سيأتي في قوله: ولا يفيد القطع بالدليل الخ.

(**قوله: وحيث جزئي بجزئي الخ**) قال السعد: فسروه بإثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما، وهو المعبَّر بعلة جامعة في قول صاحب الطرة. ونحوه قول السبكي في جمع الجوامع: حمل معلوم على المعلوم لمساواته له في علة حكمه عند الحامل. ويسمى هذا عند الأصوليين بالقياس، وفيه تسامحٌ لأن التمثيل دليل من الادلة وإلحاق الجزئي بالجزئي في حكمه مدلول له، والدليل في الحقيقة هو المساواة في العلة، ثم المراد بالجزئي هنا الإضافي لا خصوص الحقيقي فيدخل نحو النبيذ من الكليات.

(**قوله: ولا يفيد القطع بالدليل الخ**) المراد بالدليل هو المدلول من اطلاق اسم الفاعل وإرادة اسم المفعول وهو نتيجتهما. وقد مرّ أن كلا منهما لا يفيد القطع بل يفيد الظن لجواز وجود جزئي لم يُستَقْرَ ولم يعرف أو يكون حكمه مخالفا لِما استُقْرِيَ كالتمساح فإنه حيوان بحريّ لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ بل الأعلى، وكذا التمثيل فعدمُ إفادتِه لقطع المدلول والنتيجة لجواز أن تكون العلة غير ما يظن أنه علة.

أقسام الحجة

وحجـــــة نقليـــــة عقليـــةْ ۞ أقســـــام هـذي خمسة جليةْ

خطـابة شعر وبرهـــانٌ جدل ۞ وخـامس سفسطة نلت الأمل

(وحجة نقلية) وهي ما كان من الكتاب والسنة والاجماع (عقلية أقسام هذي خمسة جلية خطابة) وهي كلام مؤلف من مقدمات مقبولة، وهي ما يؤخذ ممن يعتقد صدقه، أو مظنونةٍ وهي ما يحكم به العقل بواسطة الظنّ. والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه أو تنفيره مما يضره، كقول الواعظ: انتم غافلون وكل غافل متوعّد بالعذاب، وكقول المرغب في الحزم: هذا دائر بالليل بسلاحه وكل دائر بسلاحه فهو لصّ (شعر) وهو ما الف من مخيلات لترغيب النفس في شيئ أو تنفيرها عنه، فالاول نحو هذا خمر وكل خمر ياقوتة سيالةٌ، والثاني نحو هذا عسل وكل عسل مرّة متهوعة (وبرهان جدل) وهو قياس مؤلف من المشهورات وهي ماااعترف به الجُلُّ لمصلحة عامة لسبب رقة او حمية كهذا ظلم وكل ظلم قبيح، وهذا كاشف عورته وكل كاشف عورته فهو مذموم، او مسلَّمات وهي ما يسلمه الخصم ببينة كانت او لا، صادقة كانت او لا (وخامس سفسطة) والسفسطة مأخوذة من سوف و سطى بلغة اليونانيين الحكمة الملبسة بالباطل وهي قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به كقولك في سورة الفرس: هذا فرس و كل فرس صاهل، ويسمى هذا مغالطة أو شبيهة بالمشهور و كقولك فيمن يبحث بلا علم: هذا يكلم الناس بألفاظ العلم حتى يسكتوا وكل من كان كذلك فهو عالم، والسفسطة تعلم لتجتنبَ (نلت الأمل).

....

أقسام الحجة

(**قوله: وحجة نقلية الخ**) ذكر صاحب الطرة ثلاثة من أقسام الحجة النقلية إقتصارا لغير القياس لأننا في الكلام عن القياس مع أن القياس الصحيح منها، وحينئذ الاقسام اربعة كما قال العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي:

أقسام ذات النقل أربع كتاب ... سنة اجماع قياس لا ارتياب

فلو قلت: النقلي هو ما كان مستندا إلى النقل، والقياس يستند إلى العقل، فما وجه كونه نقليا؟ قلنا: إنه فرع من النص لعدم اعتباره حجة بدون النص، فحكم الفرع إنما ثبت بنص الأصل أو إجماعه، والقياس يظهر فقط تضمن ذلك الحكم للفرع ودخوله فيه، على انه إذا كان للعقل مدخل فيه، فذلك لا يخرجه عن كونه نقليا. وقد تقرر عند المناطقة أن القياس إذا كانت إحدى مقدماته نقلية والأخرى عقلية فهو نقلي. ومحل البحث عن الأربعة علم الأصول ولذا لم يتعرض الناظم رحمه الله بها، ولكن يحسن لي ان أتعرض كلا منها تتميما للفائدة فأقول: أما الكتاب فهو كما قال سيدي عبد الله ولد الحاج ابراهيم الشنقيطي في المراقي:

لفظ منزل على محمد ... لأجل الاعجاز وللتعبد

وأما السنة فكما قال:

وهي ما انضاف إلى الرسول ... من صفة كليس بالطويل
والقول والفعل وفي الفعل انحصر ... تقريره كذى الحديث والخبر

وأما الاجماع فكما قال:

....

وهو الاتفاق من مجتهد الأمة من بعد وفاة أحمدِ

وأما القياس –والمراد به هنا خصوص قياس التمثيل لا مطلق القياس– فكما قال:

بحمل معلوم على ما قد عُلم للاستواء في علة الحكم وُسم

(**قوله: أقسام هذى خمسة جلية**) واعلم أن الناظم رحمه الله لا يذكر الخمسة على الترتيب المعهود لدى المناطقة من حيث القوة بل ذكرها بحسب ما سمع له النظم. وأما على سبيل ترتيب الأقوى فالأقوى فكما قال العلامة ابن حمدون في الخريدة:

أقسامها البرهان فالخطابة فجدلٌ فالشعرفالسفسطة

وأما كون البرهان أقوى الجميع فكما سيأتي في قول الناظم رحمه الله: أجلها البرهان الخ.

(**قوله: خطابة**) بفتح الخاء، وصاحبها يسمى خطيبا.

(**قوله: وهي كلام مؤلف الخ**) هذا هو الذي رضي به السنوسي في الشرح لمّا اعترض على صاحب الشمسية حيث عبر رحمه الله بقياس بدل كلام كتعبير بقية العلماء، وذلك لأن الخطابة قد تكون قياسا وقد تكون استقراءً وقد تكون على صورة قياس غير مفيد الانتاج، وليس مقتصراً على القياس كما هو ظاهر عباراتهم. والله الموفق.

....

(**قوله: ما يؤخذ ممن يعتقد صدقه**) بسبب من الاسباب إما لأمر سماويٍّ من المعجزات والكرامات كالانبياء والأولياء، وإما لإختصاص بمزيد عقل ودين كأهل العلم والزهد.

(**قوله: كقول الواعظ**) وكذا الفقيه كما قيل، وقيل: الفقيه مع أدلته الظنية ليس داخلا فيمن يعتقد صدقه بالخطابة.

(**قوله: وهو ما الف من مخيلات الخ**) واتفق العلماء على أن الشعر لا يلزم أن يكون موزونا بالأوزان الشعرية العربية ولا أن ينشد بصوت طيب بل قد يكون الشعر هنا من محض مقدمات مخيلة كشعر اليونانيين، فلو قلت: إذا نحى به نحو الشعر العربي ووُزن خرج عن أن يكون قياسا إذ لا تُطابق صورة القياس موازين الشعر، قلنا: وحينئذ يكون قياسا بالقوة بمعنى انه لو حللت تلك المقدمات الموزونة وركبت على صورة القياس كانت قياسا، ويقرب ذلك ما ذكره علماء البديع في عقد المنثور وحلّ المنظوم.

(**قوله: مرّة**) بكسر الميم وتشديد الراء شيئ أصفر يكون داخل المرارة. والمرارة من الانسان مسكن الصفراء كما أن الطحال مسكن السوداء. وأما الدم والبلغم فساريان في العروق مع مخالطة شيئ من الصفراء أو السوداء.

(**قوله: متهوعة**) أي متقيئة.

....

(**قوله: كهذا ظلم الخ**) مثال سبب رقة، وهذا كاشف عورته مثال للحمية على اللف والنشر المرتب، والغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان، ويسمى صاحبه مجادلاً.

(**قوله: من مقدمات شبيهة بالحق**) أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة وهي قضايا كاذبة يحكم بها لوهم الانسان في أمور غير محسوسة، ولو لا دفع العقل والشرع لها لَعُدّتْ من الأوليات، قاله شارح المطالع، وفي البسنوي: انما قيد الأمور بغير المحسوسة لأن أحكام الوهم في المحسوسات غير كاذبة. وهي أي السفسطة بقسميها لا تفيد يقينا ولا ظناّ بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة، ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه، فمن أوهم بذلك العوام انه حكيم مستنبط للبرهانين يسمى سوفسطائيا، ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا مُماريا ومنها نوع يستعملها الجهلة وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه أو يعيب كلامه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة أو يخرج به عن محل التزاع، ويسمى هذا بالمغالطة الخارجية، وهو —مع أنه أقبح انواع المغالطة لقصد فاعله إيذاءَ خصمه وإيهام العوام أنه قهره وأسكتَه– اكثر استعمالا في هذا الزمان لعدم معرفة غالبا أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبية وعدم اعترافهم بالحق. اهـ بواسطة النقل من كلام الشيخ الاسلام الامام زكريا الأنصاري الشافعي في شرحه على متن إيساغوجي للأبهري.

....

وإلى هذه الحجج العقلية الأربعة أشار العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي بقوله:

من المقـــدمات ذات الظـن أو ذات القَـــبول بالخـــطابة أتـــوا

مقـصدها تــرغيبٌ أو تـنفير في النـفع أو عن الذي يـضـــيرُ

والشـعر تألــيـف مقــدمات بصـــــدق أو كذب مخـــيلات

مقـصـده تـأثير قـــول صانعهْ بقـــبض أو ببسط نفس سامعِهْ

وما بمـشـــهور المـــــقدمات أَلِّـــف أو مـــن المسلَّـــمات

فـــهو الذي يدعونه بالجـــدل مقصده قطع احتجاج الجـــدلي

إقـــناع قاصرٍ عـــن البـرهان أيـضـا لـــه هـذان مقـصـــدان

سفسطة تألـــيفـها مـن جُمل وهـمـية بـحسب المســـتعمـل

يدعــونـه مغـالطا مـــشـاغبا وانـما تـفــيد شـــكّا كـاذبـا

أجدى الذي تفـــيده أن تُـطلبا فـــتـتعـلـم لـكي تـجـتـــنبا

فيها فســـاد الدين مثل السُـــمّ والســـحرِ فيهما فساد الجسم

قال بعضهم: لكن إذا أريد به قمع مَن قَصَدَ الاستخفاف بالناس فلا بأس ، كما وقع للقاضي ابي بكر الباقلاني حين أقبل للمناظرة مع ابن المعلم –احد رؤساء الرافضة– فالتفت ابن المعلم إلى أصحابه وقال: قد جاءكم الشيطان، فسمع القاضي كلامه، فلما جلس قال له ولأصحابه: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ﴾ [مريم: ٨٣].

أجلها البرهان ما الــف مِنْ ❁ مقدمــات بالــيقين تقترن

من اوليــات مشــاهـدات ❁ مــجربــات متــواتــرات

وحدسيـات ومحسوســات ❁ فتلك جملــة الــيقينيات

(أجلها البرهان ما الف مِنْ مقدمات باليقين تقترن من اوليات) وهي ما يجزم به العقل أول وهلة نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزئه (مشاهدات)وتسمى وجدانية وهي ما يحكم به العقل بواسطة حسٍّ باطني كالحكم بأن لنا فرحا وغضباً (مجربات)وهي ما يحكم بواسطة ترتبه كثيرا كالحكم بإسكار الخمر (متواترات) وهي ما يحكم به العقل لإخبار جمع يمتنع تواطئهم على الكذب، اخبروا عن ممكن محسوس كايجاد بغداد (وحدسيات) وهي ما يجزم به العقل بترتب دون ترتب المجربات مع مصاحبه القرائن كالحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، والفرق بين التجربة والحدس أنها تحتاج إلى فعل يفعله الحاكم بخلاف الحدس (ومحسوسات) وهي ما يُدرك بواسطة حسٍّ ظاهر كالحكم بإضاءة الشمس.

(**قوله: أجلها البرهان الخ**) وجه كونه أجل الحجج العقلية لأنه مفيد لمعرفة الحق والقطع به وهو المراد بالحكمة في قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النحل:١٢٥] والموعظة الحسنة هي الخطابة ولذا قدمناها على الجدل كما مرّ وإن قال كثيرون بتقديم الجدل على الخطابة كالاستاذ الملوي والعلامة البناني والعطار وشيخ الاسلام زكريا الأنصاري وغيرهم، لأن الجدال بعد الخطابة في الآية.

....

(**قوله: باليقين تقترن**) يفيد أن البرهان هو القياس المؤلف من القضايا اليقينيات الضرورية أو المكتسبة منها بواسطة أو أكثر، فالضرورة كقولك: نصف الاربعة اثنان وكل اثنين زوج، والمكتسبات كقولنا: العالم حادث وكل حادث مفتقر إلى محدث، فالبرهان ليس مقصورا على الضروريات كما يوهمه كلام غير واحد بل يتركب منها ومن النظريات لكن لابد أن تكون النظريات منتهية إلى الضروريات.

(**قوله: من أوليات**) جمع أوّل كما صححه العلامة الصبان، بل هو المتعين للوزن، أما ما قاله شيخه العلامة العدوي من أن ذلك اللفظ جمع أولى – بضم الهمزة وسكون الواو– فلا يساعده الوزنُ.

(**قوله: والكل أعظم الخ**) فإذا قيل: هذا كلٌ له جزءٌ وكلُّ كلٍّ فهو أعظم من جزئه كان قياسا مركبا من الاوليات ومن أمثلة الاوليات أن تقول: ان الشخص الواحد لا يكون في وقت واحد في مكانين، فإن قلت: الاوليات هي التي يجزم العقل فيها بوجود الحكم عند تصور الطرفين، وعدمُ كينونة الشخص في وقت واحد في مكانين لا يدركه العقل بمجرد تصور المكانين والشخصِ إذ لابد من تصور كينونته في كل واحد منهما ثم بعد ذلك يدرك المنع لأن الحكم على الشيئ فرع عن تصوره والذي يحتاج العقل في الجزم به إلى واسطة لا يكون أوليا، قلنا: إن المراد بكون العقل يدرك الحكم عند تصور الطرفين تصورهما على كيفية خاصة من كون الشخص حالاً في المكانين، وعند كمال هذا التصور جزم العقل بالاستحالة من غير احتياج إلى واسطة.

....

(**قوله: كالحكم بأن لنا فرحا وغضبا**) ولذة، ومنها ما نجده بنفوسنا من غير الآلات البدنية كشعورنا بذواتنا وأحوالنا، وأحكام الحس لا تكون إلا جزئية.

(**قوله: وهي ما يحكم بواسطة ترتبه كثيرا**) أي ما يحكم به العقل بانضمام تكرُّر المشاهدة إليه والقياس الخفي المنتج لليقين اليها، وهو أن الوقوع المتكرر على نهج واحدٍ لابد له من سبب وإن لم تعرف ماهيته وكلما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا.

(**قوله: كالحكم باسكار الخمر**) والحكم بأن السقمونيا مسهِّلٌ للصفراء فهذه قضية حكم بها العقل بواسطة مشاهدة السهلة عند شربه وتكررت تلك المشاهدة تكرارا أفادنا يقينا حتى أمناّ أن يكون ذلك الاسهال اتفاقيا أي اتفق أن وُجد مع هذا الشراب بل ذلك الإسهال لسبب وهو هذا الشراب فكلما وجد السبب وجد المسبب، ولذا صح لنا الحكم، وهذا اليقين المفاد من هذا التكرر بواسطة نظم قياس خفي أي غير ظاهر الحكم، وذلك أن يقال: هذا الشراب مسهل للبطن ولو كان وجوده اتفاقيا مع وجود السهلة لما كان دائما ولا أكثريا لكنه دائم ينتج ليس اتفاقيا بل لسبب اقتضى ذلك، فإذا قيل مثلا: هذه سقمونيا وكل سقمونيا مسهلة للصفراء هذه مسهلة للصفراء كان قياسا من المجربات.

....

(**قوله: لإخبار جمع يمتنع تواطؤهم الخ**) ينبغي أن ينضم للتعريف قياس خفي وهو انه لو لم يكن هذا الحكم حقاً لما أخبره هذا الجمع، وأما العدد الذي لا يحصل التواتر بأقل منه، فالضابط فيه حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال. وما ذهب إليه بعضهم من اشتراط الخمسة أو الاثني عشر أو العشرين وغير ذلك فقول لا دليل عليه، كما قال السعد.

(**قوله: كالحكم بأن نور الشمس الخ**) لِما ترى من اختلاف تشكلات نوره بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبُعداً، فإذا قرب منها سلب ضوءه وإذا بعُد كان ضوؤه قويا.

(**قوله: والفرق بين التجربة الخ**) فالتجريب واقعٌ باختيار والحدس بغير اختيار. قاله السعد.

(**قوله: ومحسوسات**) هي ضد المشاهدات وعبر بعضهم بالحسيات لأنه إنما يقال: أحسّ زيد بكذا، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ ﴾ [العمران:٥٢] غير أن أكثر أهل اللغة توسعوا فعبروا بلفظ محسوس، قاله العلامة حسن العطار.

وفي دلالـــة الـــمقدمـــات على الـــنتيجة خـــلافٌ آتِ ۞

عقـــليٌّ أو عـــاديٌّ أو تولُّـــدُ ۞ أو واجب والأولـــ الـــمؤيد

(وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت عقلي) أي لازمٌ لزوما عقليا يخلقه الله عند وجود المقدمات وعليه فلا يصح عند نفي الآفات العامة تخلف العلم بالنتيجة عن العلم بالمقدمتين، واستدل عليه بأن من استحضر: العالم متغيروكل متغيرحادث يجزم بأن العالم حادث ضرورة (أو عاديٌّ) بمعنى أنه بطريق جرْي العادة، وعليه فيصح تخلفه خرقا للعادة (أو تولد) وهو تأثير القدرة الحادثة في مقدور ليس في محلها بواسطة تأثيرها في مقدور في محلها، وقد يطلقه القائل به على تأثيرها في مقدور في محلها أيضا كما هنا، فالقدرة مثلا تؤثرفي النظر، والنظر يؤثرفي العلم (أو واجب والأول المؤيد). بطريق جرْي العادة، وعليه فيصح تخلفه خرقا للعادة (أو تولد) وهو تأثير القدرة الحادثة في مقدور ليس في محلها بواسطة تأثيرها في مقدور في محلها، وقد يطلقه القائل به على تأثيرها في مقدور في محلها أيضا كما هنا، فالقدرة مثلا تؤثرفي النظر، والنظر يؤثرفي العلم (أوواجب والأول المؤيد).

(**قوله: وفي دلالة المقدمات الخ**) ذكر الناظم هنا اربعة أقوال، وهي في الحقيقة ثلاثة مذاهب، لأن القول الأول والثاني في النظم وهما عقلي وعادي كل منهما خارج وناشئ من أن الله تعالى هو الخالق للعلم بالنتيجة عقب النظر بلا واسطة ولا تأثير لغيره فيها كما لا تأثير لغيره في شيئ من الممكنات ثم قال أكثر العلماء كما ذكره الغزالي نقلا عن شيخه إمام الحرمين: إن اللزوم المذكور عقلي كلزوم العرض للجوهر فلا تتعلق القدرة بخلق أحدهما دون

....

الآخر لأن ذلك محال بل تتعلق بخلقهما معا أو بتركهما معا كسائر اللوازم الحادثة مع ملزوماتها، وكون اللزوم بين الحادثتين عقليا لا ينافي كون كل منهما فعل القادر المختار لأنهما يصدق على كليهما أنه إن شاء فعله وإن شاء تركه، ومعلوم أنه إنما يفعله على الوجه الممكن لا المستحيل، وقال آخرون منهم ابو الحسن الأشعري: إن اللزوم المذكور عاديٌّ كلزوم الإحراق لِمسّ النار فيجوز أن لا يخلقه الله تعالى على طريق خرق العادة كما قاله صاحب الطرة. وهذا القول الثاني ظاهرٌ كما قال بعضهم لأن العلوم الحادثة أعراض يعقب بعضها بعضا، فأيُّ مانعٍ من أن يخلق الله تعالى للعبد العِلمَ بالمقدمتين المترتبتين ثم لا يخلق له العلم بالنتيجة بعدُ، وهذا هو المذهب الأول.

(**قوله: أو تولد الخ**) هذا المذهب الثاني، وهو للمعتزلة. قال العلماء: لا يخفى في بطلان هذا القول لأن النظر في مذهبهم هذا مخلوق للعبد وكفى في بطلان مذهبهم تضافر الأدلة القطعية عقلا ونقلا على انفراد الله تعالى بإيجاد الكائنات، لا اله إلا الله، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [الفاطر: ٣] و ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصّفّت: ٩٦] و ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] وإذا بطل الأصل المبني عليه، وهو كون العبد يخلق أفعاله بطل الفرع المبني.

(**قوله: أو واجب**) هذا هو المذهب الثالث. وهو للفلاسفة. والمراد بالواجب أنها بطريق الايجاب الذاتي أي تأثير العلة بذاتها في معلولها، فالنظر عندهم علة مؤثرة بذاتها في حصول العلم بالنتيجة، ويستحيل عندهم عقلا أن

....

لاتؤثر العلة في معلولها. وهذا أيضا لا يخفى في بطلانه لما هو مبسوط في علم الكلام. والفرق بين مذهب المعتزلة ومذهب الفلاسفة أن المعتزلة يقولون: إن إقدار العبد على إيجاد الفكر من الله تعالى. والحكماء أو الفلاسفة يقولون: من عند واهب الصُوَر وهو العقل الفعال، ويزعمون أن اللوح المحفوظ والكتاب المبين في لسان الشرع عبارات عنه، بواسطة النقل من العلامة على قصّارة المغربي.

(**قوله: والأول المؤيد**) اي القول الأول من المذهب الأول.

خاتمة

ولما كانت موجبات الغلط والفساد في الدليل تجب معرفتها ليحترز عنها حتى يتم مادةً وصورةً عقد الشيخ لها ترجمة ختم بها الكتاب، فقال:

وخطأ الـــبرهان حيث وجـــدا ❁ في مـــادة أو صورة فـــالمبتدا

في اللفظ كاشـتراك أو كجعل ذا ❁ تباين مثل الـرديف مـــأخذا

(وخطأ البرهان حيث وجدا)لا يخلوا إما أن يكون (في مادة) قياس (أو) يكون (في صورة فالمبتدا) وهو ما يكون في المادة، له قسمان احدهما ما يكون (في اللفظ كاشتراك)في لغويّ فتدخل الحقيقة والمجاز كقولك: الذهب عين، وكل عين يشرب منها الماء فينتج الذهب يشرب منه الماء وهو كذب لعدم اتحاد الوسط، وكقولك مشيرا إلى رجل شجاع: هذا أسد وكل أسد حيوان مفترس فينتج هذا مفترس وهو كذب أيضا لما تقدم (أو كجعل) لفظ (ذا تباين) مثل لفظ آخر (مثل الرديف مأخذا) فحكم له بحكمه كالسيف لذات السيف مجرد فإنه مباين للصارم واسم له من حيث الوصف بالقطع فإذا عبر عن أحدهما بحكم الآخر لزم الكذب في النتيجة كما إذا قلنا: هذا صارم وكل صارم قد لا يكون قاطعا وهو كذب. زمنشأ الغلط جعل الصارم رديفا للسيف.

خاتمة

نسأل الله حسنها. (**قوله: وخطأ البرهان**) المراد به القياس بعمومه.

(**قوله: فالمبتدا**) اي فالأول وهو الخطأ المادي كما ذكره صاحب الطرة.

....

(**قوله: لعدم اتحاد الوسط**) ووجه عدم اتحاده أن العين التي يشرب منها الماء هي عين الماء لا الذهب. وكذا الكلام في الأسد فهو في المقدمة الصغرى عبارة عن الرجل الشجاع وفي المقدمة الكبرى عبارة عن الحيوان المعروف فلا يتحد الحد الأوسط. ومنه ما يكون بسبب خفاء الحركة الفارقة بالاعلال أو الادغام كقولك مشيرا إلى حجر مثلا: هذا مختار وكل مختار حيٌّ،ووجه الغلط أن المختار الأول اسم المفعول اي اختاره من احتاجه لبناء أو غيره، والمختار الثاني اسم الفاعل اي من له الإختيار والإرادة. وكذا لفظ المضطر ونحوه مما يتحد في اللفظ دون التقدير.

(**قوله: ذا تباين**) اي صاحب تباين فذا لمعنى الصحبة وهو مضاف إليه فحقه مجرور بالياء ولكن جعله الناظم رحمه الله ذا هنا مقصورا اي على لغة القصر كما وردت تلك اللغة في اب وأخ وحم، وذلك لا يصح لأن لغة القصر لا تستعمل إلا في الثلاثة المتقدمة، ولذا لو قال:

في اللفظ كاشتراك أوكجعل ذي تباين مرادفا في المأخذِ

لكان صحيحا.

(**قوله: هذا صارم الخ**) أتى بهذا مثالاً للمغالطة باستعمال المباين مرادفا، فإن السيف مباين للصارم، فإن السيف مباين للصارم لأن السيف اسم للجنس الذي هو الآلة لا بقيد القطع والصارم اسم لها بقيد القطع كما ذكره صاحب الطرة فتبايَنا.

وفي المعاني كالتباس الــكاذبةْ ✵ بذات صدق فافهم المخاطبة
كمثل جعل العرضي كالـذاتي ✵ أو نــــاتج إحدى المقدمـــات
والحكم للجنس بحكم الــنوع ✵ وجعل كالقطعيّ غير القطعي

(و)القسم الثاني يكون (في المعاني كالتباس الكاذبةْ بذات صدق فافهم المخاطبة)بينك وبين غيرك لئلا يلتبس عليك فيضع لك قضية كاذبة مكان قضية صادقة كتشبيه الوهميات بالاوليات كأن يشير إلى صورة فرس في الحائط فيقول: هذا فرس وكل فرس صهّال فينتج هذا صهال وهو كذب، وكقولك في الحبل المرقش الذي هو صورة حيّة: هذا حية وكل حية تؤذي وهو كذب أيضا (كمثل جعل العرضي) وهو ما لم يكن منشؤه في الذات (كالذاتي) وهو ما نشأ عن الذات خلاف الذاتي فيما مرّ نحو الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك منتقل ينتج الجالس في السفينة منتقل وهو كذب لعدم اتحاد الوسط إذا أريد بالمتحرك الأول العرضي وبالثاني الذاتي (أو ناتج إحدى المقدمات) مع نوع تغيير كقولك: هذه حركة وكل حركة نُقْلة فينتج هذه نقلة وهي عين الصغرى بنوع تبديل إذ قد جعل مكان الحركة النقلة التي هي مرادفة لها، ويسمى هذا النوع بالمصادرة عن المطلوب، وجعله بعضهم من خطإ الصورة (والحكم للجنس بحكم النوع) اي المقيد،كقولك مشيرا إلى ماء متغير: هذا ماء وكل ماء مطهر ينتج هذا مطهر وهو كذب، وكقولنا مثلا: الفرس حيوان والحيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهذا كذب لأن الحكم الذي هنا على الحيوان الذي هو جنس الانسان بحكم مختص

بالانسان (وجعل كالقطعي غير قطعي) كالوهميات والمخيلات والظنيات كقولك: هذا دائر بالليل بسلاحه وكل دائر بسلاحه فهو لص.

(**قوله: كالتباس الكاذبة الخ**) فيه أنواع بعضها قد ذكره الناظم رحمه الله، والذي لا يذكره الناظم مثل إغفال الشروط الثمانية المذكورة في التناقض وقد تقدمت فإنه إذا لم يراعَ شيئ منها إلتبست الصادقة بالكاذبة.

(**قوله: فافهم المخاطبة**) اي المخاطب به، فالمصدر أريد به اسم المفعول مجازا مرسلا.

(**قوله: كمثل الخ**) اي وكمثل معطوف على قوله: كالتباس الكاذبة بحذف العاطف، ولفظ مثل صلة لتأكيد معنى الكاف أوالمثل بمعنى الذات كقولك: مثلي لا يفعل كذا اي ذاتي اي أنا. والمراد بالعرضي والذاتي غير المعنى المتقدم كما صرّح بذلك صاحب الطرة.

(**قوله: ويسمى هذا النوع بالمصادرة عن المطلوب**) وقد مر في قول العلامة عبد السلام ولد حرم الشنقيطي، وهو:

إذ جـعـلك المطلوب للـــدليل ... جــزاً إلى الفـــساد ذو مـميـل

وهـــو الذي يدعـــونه المـــصادرة ... وعـلة الفـــســاد فـــيه ظاهـرة

(**قوله: والحكم للجنس الخ**) ويسمى بإيهام العكس .

(**قوله: كقوله مشيراإلى ماء متغيرالخ**) كأنه لما رأى أ ن كل مطهر ماء ظنّ أن كل ماءِ مطهر، والخطأ فى الكبرى لأنه حكم على الماء الذى هو

....

الجنس بأنه مطهر، والمطهرنوع من أنواع الماء.وايهام العكس هو أن يقلب الغالط أوالمغالط أحد جزئي القضية في مكان آخر. وكذلك الكلام على الفرس حيوان الخ.

(**قوله: وجعل كالقطعي غير القطع**) جعلُ مضاف وغير القطع مضاف اليه وفصل بينهما بمعمول المضاف وهو قوله: كالقطعي، وذلك جائز كما قال ابن مالك في الخلاصة:

فصل مضاف شبه فعل مانصبْ   مفعولا أو ظرفا أجِزْ ولم يُعَبْ

والثاني كالخروج عن أشـكاله ۞ وترك شرط النتج من إكماله

(والثاني) من نوعي الخطأ –وهو ما يكون الخطأ فيه في الصورة- (كالخروج عن أشكاله) الأربعة بحيث يأتي على غير صورة أحدها (وترك شرط النتج من إكماله) اي من تمام الصورة، وفيه براعة الاختتام حيث أتى بما يشعر بالتمام.

(**قوله: كالخروج عن أشكال الخ**) كأن لا يتكرر الحد الأوسط في القياس.

(**قوله: وترك الخ**) مجرور معطوف على الخروج فيكون قوله: من إكماله حالٌ من شرط، والضمير راجع إلى النتج أو البرهان أو حال من ترك والضمير يرجع إلى خطأ الصورة أو مرفوع على كونه مبتدأ، وقوله: من إكماله خبر، والضمير إلى خطأ الصورة.

(**قوله: وفيه براعة الاختتام الخ**) وهي نوع من أنواع المحسنات اللفظية، وعنها قال السيوطي في عقود الجمان:

وإن يجـئ في الإنتـهاء مـؤذنُ ۞ بخـــتمه فهْو البـــليغ الأحسنُ

وقال الناظم رحمه الله في الجوهر المكنون:

ومـن سمات الحسن في الخـتام ۞ إردافـه بمُـــشـــعِـر التـــمـام

هذا تمام الــغرض المقصود ۞ من أمهــات المنطق المحمود

(هذا تمام الغرض) وهو ما يترتب على الشيئ من حيث إنه يطلب بالفعل، وما يترتب على الشيئ من حيث هو مرتب فقط يسمى غاية (المقصود من أمهات) جمع أمٍّ بمعنى الكتاب (المنطق المحمود).

(**قوله: هذا الخ**) المشار إليه هو ما تضمنه كلامه في قوله: وخطأ البرهان الخ من القواعد.

(**قوله: تمام الغرض**) اي ذى الغرض لأن المؤلف ليس غرضا لشيئ آخر بل هو ذو غرض اي حامل عليه وهو حصول القبول إن شاء الله تعالى.

(**قوله: المقصود**) صفة للغرض لفائدة الكشف لأن كلا من الغرض وما يُفعل للغرض لا يكون إلا مقصودا. ومن تبعيضيةٌ على الظاهر لأن هذا التأليف ليس جميع أمهات المنطق اي أصوله، إلا أن يقال: إنه جميعها مبالغةً فمِن حينئذ بيانية.

(**قوله: المحمود**) وخرج بالمحمود غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة.

قد انتهى بحمد رب الفلق ❁ مارمته من فن علم المنطق

نظمه العبد الذليل المفتقر ❁ لرحمة المولى العليّ المقدر

الأخضري عابد الرحمن ❁ المرتجى من ربه المنان

مغفرة تحيط بالذنوب ❁ وتكشف الغطا عن القلوب

وان يثيبنا بجنة العلا ❁ فإنه أكرم من تفضلا

وكن اخي للمبتدي مسامحاً ❁ وكن لإصلاح الفساد ناصحا

وأصلح الفساد بالتأمل ❁ وان بديهة فلا تبدل

إذ قيل: كم مزيف صحيحا ❁ من أجل كون فهمه قبيحا

وقل لمن لم يتصف بالمقصد ❁ العذر حق واجب للمبتدي

ولِبُنَيَّ احدى وعشرين سنةْ ❁ معذرة مقبولة مستحسنةْ

(**قوله: قد انتهى الخ**) قال الناظم رحمه الله: هذا البيت لوالدنا سيدي الصغير بن محمد، أخبرني بأنه قاله في منامه بعد أن أخبرتُه بهذا الموضوع، فأمرني بإدخاله فيه، فادخلته رجاء بركته.

(**قوله: رب الفلق**) مُقْتَبَسٌ من أول سورة الفلق.

....

(**قوله: نظمه الخ**) النظم هو الكلام الموزون المُقفّى والنظم الذي في هذا التأليف هو الرجز الذي يتكون بحره من مستفعِلُنْ مكررة ست مرات في كل شطر ثلاثة تفعيلات، ويسمى حينئذ تامّاً. وإنما اختار الناظم رحمه الله هذا البحر لأنه متوسط في االطول والقِصَر فيكون حفظه أسهل. ويسمى هذا البحر حمار الشعراء.

(**قوله: المفتقر**) اي شديد الحاجة، وهو أبلغ من الفقير لأغلبية زيادة المعنى بزيادة البناء.

(**قوله: الأخضري**) نسبة إلى محلة في المغرب، وليس نسبة إلى أحد أجداد الناظم رحمه الله. قال الناظم رحمه الله: المتواتر عن أعالي أسلافنا واسلاف من حولنا بالمغرب أن نسبنا للعباس بن مِرداس السلمي.

(**قوله: عابد الرحمن**) ادخال الف في عبد غير مخرج عن أصل معناها، وهو جائز واستعمله كثير من الناس.

(**قوله: المنان**) كثير المن اي النعم.

(**قوله: مغفرة**) اي سترا.

(**قوله: تحيط الخ**) اي تستر جميع الذنوب.

(**قوله: تكشف الخ**) اي تزيل حُجُبَ المعاصي عن القلب.

....

(**قوله: وأن يثيبنا الخ**) طلب من الناظم رحمه الله الثواب بعد أن طلب المغفرة، وفي ذلك تخلية وتحلية.

(**قوله: للمبتدي**) المراد به هنا الناظم رحمه الله نفسه، وإنما عدل عن ضمير المتكلم إلى اسم ظاهر لنكتة الاستعطاف والاسترحام كقول ابراهيم بن ادهم:

الـهي عـبدك العـاصـي اتـاكا   مـقرا بالـذنـوب وقـد دعـاكا
فـإن تـغـفر فـأنت لذاك أهـل   فإن تطـرد فمـن يرجـو سـواكا

(**قوله: وإن بديهة الخ**) اي وإن كان ظهور الفساد بديهة اي ذا بديهة بأن كان ببادئ الرأي.

(**قوله: كم مزيف الخ**) كم خبرية وتمييزها المجرور، وتسمى خبرية لأن إنشاء التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة بخلاف أختها الاستفهامية.

(**قوله: لأجل كون فهمه الخ**) جار ومجرور متعلق بمزيف، وفيه إشارة إلى قول ابي الطيب المتنبي:

وكـم مـن عائـب قـولا صحيحا   وآفـته مـن الفـهم السـقـيم

قال الناظم رحمه الله: إنما ذكرت هذا تنبيها على شياطين الطلبة الذين يمرضون الصحيح ويصححون السقيم.

....

(**قوله: ولبني الخ**) قرأنا هذا أمام شيخنا العلامة محمد الأمين ولد محمد الحافظ ولد اكتوشين الشنقيطي بضم الباء وفتح النون تصغير إبن، وإن جعله كثير من العلماء جمعا لإبن فحينئذ هو بفتح الباء وكسر النون. قال العلامة الصبان: وأغرب من حال الناظم حيث نظم هذا التأليف في سن إحدى وعشرين سنة حالُ إبن مرزوق فإنه نظم جُمل الخونجي لمّا كان عمره ست سنين، والله أعلم.

لاسيما في عــاشر الــــقرون ۞ ذي الجهل والفساد والــفتون

(لاسيما في عاشر القرون) جمع قرن، وفي القرن أحد عشر قولا: لكل عقد من العشر إلى الثمانين، وتلك ثمانية أقوال، وقيل: مائة وهو المقصود في النظم، وقيل: مائة وعشرون، وقيل: من عشرة إلى مائة (ذي الجهل والفساد والفتون).

(**قوله: لا سيما**) كلمة يؤتى بها لإفادة أولوية ما بعدها مما قبلها في الحكم، فإن ذكر بعها اسم كانت بمعنى: ولا مثل، وإن ذكر بعدها جار ومجرور كانت بمعنى: خصوصا.

(**قوله: عاشر القرون**) اي القرن العاشر الهجري، وإذا كان الناظم رحمه الله قال ذلك في القرن العاشر فما ظنك في زماننا الذي هو بعد زمان الناظم بخمسمائة سنة تقريبا:

هـذا الـزمـــان الـذي كـــناّ نحـاذره ۞ في قول كعـــبٍ وفي قـــول إبن مسعود
إن دام هـذا ولـم تـحـــدث له غيـره ۞ لـم يُبْك مـــيتٌ ولـم يفـرح بمـــولـود

فهذا القرن ينبغي أن يعذر فيه الشخص اكثر ممن قبله.

(**قوله: وفي القرن أحد عشر قولا الخ**) أي القول الاول صاحبه يقول: إن القرن هو عشر سنوات، والقول الثاني صاحبه يقول: إنه عشرون سنة وهكذا إلى القول الثامن فصاحبه يقول: إنه ثمانون سنة، ثم القول التاسع صاحبه يقول: إنه مائة سنة، وهكذا إلى القول الحادى عشرحيث ذكرها صاحب الطرة ناقلا عن الناظم رحمه الله في شرحه على سُلّمه هذا.

وكان فـــي أوائـل المحـــــرم ۞ تأليف هــذا الـــرجز المنظم

من سنـــة إحـــدى وأربعينـــا ۞ من بعد تسعـــة من المئينـــا

ثم الــصلاة والـــسلام سرمدا ۞ على رسول الله خير من هــدى

وآلـــه وصحبـــه الــــثقات ۞ الـــسالــكين سبل الـــنجاة

مـا قطعت شمس النهار أبرجا ۞ وطلع الـــبدر المنير في الــدجى

(**قوله: كان**) هي تامة.

(**قوله: تأليف**) وهو ضم شيئ إلى شيئ على وجه فيه ألفة.

(**قوله: من سنة**) بالتنوين للوزن.

(**قوله: إحدى وأربعينا**) بدل أو عطف بيان من سنة.

(**قوله: ما قطعت الخ**) ما مصدرية ظرفية اي مدة قطع الشمس الأبرجا ومدة طلوع البدر في الدجى اي الليل المظلم، وأراد الناظم رحمه الله بهذا التأبيدَ لقاعدة: العرب إذا أرادوا المؤبّد أوردوا باللفظ المقيد. والله الموفق.

هذا ما تيسر جمعه ونقله من أمهات كتب المنطق بحسب الإمكان والتيسير للعبد المفتقر إلى رحمة ربه الباري ابي عبد الله محمودي ولد شكري

....

المدوري بلدا المالكي مذهبا، سدد الله أنظاره ورأيه، ووفقه لصالح الاعمال وغفر ذنوبه وستر عيوبه في الدارين امين.

وصلى الله على حبيبنا وقرة أعيننا محمد واله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين. اللهم اغفرلي ولوالدي وارحمهما كما ربياني صغيرا، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها. امين يارب العلمين.

وكان الفراغ من تسويد هذه الحاشية المباركة إن شاء الله يوم الاثنين الثالث من شعبان المكرم سنة خمس وثلاثين بعد أربعمائة بعد الف من هجرة من كملت بهجته وتمت بركاته سيدنا محمد النبي الأمّي ﷺ بمدينة باتو مدينة من مدن جاوه الشرقية من أعمال أندونيسيا – حرسها الله –.

فهــرس المحتويات

الموضوع	الصفحة